

٢١٧٤
ش . ط

شرح كنز البيان (المسمى توفيق الرحمن بشرح كنز
دقائق البيان) تأليف الطائي ، مصطفى بن
محمد - ١١٩٢ هـ . بخط أحمد بن علي القسام سنة
١٢٠٢ هـ .

ج ١ (٢٤١ ص) ١٥ س ٢٢ x ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، الجدولة بالحمرة
طبع مرات آخرها بمطبعة البهية سنة ١٣١٩ هـ .
الازهرية ٢ : ١٩١ معجم المطبوعات ٢ : ١٢٢٥
١ - المذهب الحنفي أ - المؤلف ب - الناسخ
ج - تاريخ النسخ د - مختصر شرح كنز البيان
هـ - مختصر توفيق الرحمن بشرح كنز دقائق
البيان .

٦٨٦٩

٢/١٢٨٤

۷۷۷



157

ایضاً
توضیح

عند استم الدعاء

نقد محمد ۱۱

باب في معرفة المهر المستحب

5

$\frac{1}{2}$

$$\frac{1}{2} \frac{1}{2}$$

قائمة المخطوطات في عهد الإمام الساماني

تأخذ قلب فصفه وكنهه وسعد وحمدل وزيب من ذروع الصميم

عليه السلام والشفيع للشيخ سعد الدين طبع في المطبع

مجة الأعظام فائدة نظم بعض المحصولات بحمد الله تعالى
امير

حمل الامام ابا حنيفة دينه ان قال لا ادرى لتسعة اسئلة

الحفال أهل الشريك ابن محاسن
وهل الملائكة الكرام مفضله

اما نبيا و الله ثم الحمد من
جلالة اذ يحيط الكل له

والده مع وقت الختان وكلهم وصف المعلم أي وقت حصله

والله اعلم
فجيه مع سؤر الحمار استشه

والبغاة من أهل المسجد من وقفه أمر لم يجز أن يفعله

قد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرب فقال هو خفي فيكم من ديب النمل وسألك
 على شيء إذا فعلته أذهب الله عنك صغار الشرب وكباره تقول اللهم اني اعوذ بك
 ان اشرك بك شيئا وأنا اعلم واستغفر لك لما لا أعلم انك انت علام الغيوب
 تقولها ثلاث مرات وروى أحمد والنسائي وابن ماجه في صحيحهم عن أبي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يشرب قائما فقال ليس بك ان يشرب معك
 الهرق قال لا قال فقد شرب معك الشيطان وفي تاريخ بن الجار في ترجمة محمد بن عمر بن
 عن الحسن بن مالك قال كنت جالسا عند عائشة رضي الله عنها البثرة بالبراءة فقال والله لقد هممت
 القريب والبعيد حتى هجرني كهرق وما عرض علي طعام ولا شراب فكنت ارقد وأنا جائعة فرأيت
 في منامي فتى فقال مالك حرة فقلت مما ذكر الناس فقال ادع الله فخرج الله عنك فقلت
 قال قول دعاء الفرج يا سابع النعم يا دافع النقم يا فاج الغم يا كاشف الظلم ويا عادل من حكم
 ويا حسيب من ظلم ويا اولي من ظلم ويا اول بلا بداية ويا اخر بلا نهاية ويا من له ام بلا كاية
 اجعل لي من امر فرجا ومخرجا قالت فانتبهت وانا ريتانة شبعانة وقد انزل الله برائي وجاني
 الفرج اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اسنان النبي صلى الله عليه وسلم مرابعا بي
 وهو يدعوه فسلاته يقول يا من لا تراه العيون ولا تحالط الظنون ولا يصفه الواصفون ولا
 تغيره الحوادث ولا يخشى الدوائر يعلم ما قبل الجبال وما قبل البحار وعدد قطر الأمطار وعدد

ورق أشجار وعددها ظلم عليه الليل واشرق

هذا دعاء اول السنة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم اللهم انت الايدي القديم الخ
 وعلى فضلك العظيم وجودك المعول وهذا عام جديد قد اقبل
 نسلك العصمة فيه من الشيطان وأوليائه وجوده والعون على هذا النفس
 الأمارة بالسوء ولا تشغل بما يقربني اليك زلفي يا ذا الجلال والإكرام
 ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا بهذا الدعاء اول يوم من المحرم فان
 الشيطان يقول استأمن على نفسه فيما بقي من عمره لأن الله لو كان به ملكين
 يحرسانه من الشيطان والله المستعان

هذا دعاء آخر السنة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم اللهم ما عملت في هذه السنة مما نصيتني عنه
 فلم اتب منه ولم ترضه ولم تنسه وخطيت على بعد قد تركت على عقوبتي وودعتني
 الى التوبة منه بعذر جرائني على معصيتك فأني استغفرك فاغفر لي وما عملت فيها
 مما ترضاه ووعدتني عليه الثواب فاستملك اللهم يا كريم يا ذا الجلال والإكرام ان تقبله
 مني ولا تقطع رجائي منك يا كريم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم ليقبل ثلثا
 فان الشيطان يقول تعبنا معه طول السنة فأشد تعبنا في ساعة واحدة

١	فهرسة الأول من الطا	الجزء كتاب في	صحيفة
٠٤	كتاب الطهارة	باب سجود التلاوة ٦٧	٠٩٨
١٢	باب التيمم	باب صلاة المسافر ٦٩	١٠٠
١٦	باب المسح على الخفين	باب صلاة الجمعة ٧٢	١٠١
١٩	باب الحيض	باب صلاة العيدين ٧٥	١٠٤
٢٤	باب الانحسار	باب صلاة الكسوف ٧٨	١٠٤
٢٧	كتاب الصلاة	باب صلاة الاستسقا ٧٨	١٠٦
٢٩	باب الاذان	باب صلاة الخوف ٧٩	١٠٩
٣٢	باب شروط الصلاة	باب الجنائز ٨٠	١١٢
٣٥	باب صفة الصلاة	فصل في الصلاة على الميت ٨٤	١١٤
٤٦	باب الامامة	باب الشهيد ٨٧	١١٦
٤٩	باب الحديث في الصلاة	باب الصلاة في الكعبة ٨٩	١٢٦
٥١	باب ما يفسد الصلاة	كتاب الزكاة ٨٩	١٢٧
٥٤	فصل كراهة استقبال القبلة بالفرج	باب صدقة السوائم ٩١	١٢٩
٥٥	باب الوتر	باب صدقة البقر ٩٢	١٢٩
٥٨	باب ادراك الفريضة	فصل ولا شيء في الخيل ٩٤	١٤٢
٦٠	باب قضاء الفوات	باب زكاة المال ٩٥	١٤٨
٦١	باب سجود السهو	باب العاشر ٩٧	١٤٩
٦٤	باب صلاة المريض		

٢	فهرسة الجزء الأول من كتاب الطائف	صحيفة	صحيفة
٠٩٨	باب الركاز	١٤٤	باب ضافة الحرم للاحرام
١٠٠	باب العشر	١٤٦	باب الاحصار
١٠١	باب المصرف	١٤٧	باب الفوات
١٠٤	باب صدقة الفطر	١٤٨	باب الحج عن الغير
١٠٤	كتاب الصوم	١٤٩	باب الهدى
١٠٦	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	١٥٢	كتاب النكاح
١٠٩	فصل في العوارض	١٥٤	فصل في بيان النساء المحرمات
١١٢	باب الاعتكاف	١٥٨	باب الاولياء والاخوان
١١٤	كتاب الحج	١٦٢	فصل في الكفاية
١١٦	باب الاحرام	١٦٤	فصل في الولاية في النكاح وغيره
١٢٦	فصل من لم يدخل من الحرمين	١٦٤	باب المهر
١٢٧	باب القران	١٧٤	باب نكاح الكافر
١٢٩	باب التمتع	١٧٩	باب القسم
١٤٢	باب الجنائيات	١٨٠	كتاب الرضاع
١٤٥	فصل ولا شيء ان نظر المحرم الى فرج امرأة بشهوة	١٨٢	كتاب الطلاق
١٤٨	فصل ان قتل محرم صيد	١٨٥	باب الطلاق الصريح
١٤٩	باب مجاوزة الوقت	١٨٧	فصل في اضافة الطلاق الى الزنا
		١٩٠	فصل في الطلاق قبل الرضوخ
		١٩١	باب الكفايات

الحمد لله الذي فقه في دينه من اراد به السعادة والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد شمس الوجود وكثر السيادة وعلى اله الاخيار وصحة
 الأبرار وبعد فلما اختصرت شرح كثر البيان المسمى بتوفيق الرحمن
 وحذف منه المذكور هناك اعني خلاف ذفر والساذجي وذلك
 وجملته احاديث واردة في فضائل الأعمال وجملته فروع في دعوى الله
 على حسن موافق ثم عني ان اختصره ثانيا بأوجز عبارة مقتصر
 على حل المتق بأدنى إشارة ليسهل على المبتدى مطالعة ويقرب على
 المنتهى مراجعته فشرعت مستغنيا بالله قائلنا اعلم بان العبد يستل

بان يطيع

بان يطيع الله في ثواب او يعصيه في عقاب ولا ابتلاء يتعلق بالمشروع
 وغير المشروع فعلا وترك فلا بين بيان انواع المشروعات وغير المشروعات
 وبين معانيها واحكامها ليسهل على الطالب دركها وضبطها اذا
 علمت ذلك فالمشروع اربعة انواع فرض وواجب وسنة ومستحب
 ويملكها الباطل وغير المشروع نوعان محرم ومكروه ويملكها المنفسد
 للعمل المشروع فيه فالحل ثمانية انواع اما الفرض فاثبت بدليل
 قطعي لا شبهة فيه وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالترك بلا
 عذر والكفر بانكار المتفق عليه والواجب ما ثبت بدليل ظني فيه
 شبهة وحكمه حكم الفرض عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحده والسنة
 ما واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك مرة او مرتين وحكمها
 الثواب بالفعل والعقاب بالترك والمستحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 مرة وتركه اخري واجبه السلف وحكمه الثواب بالفعل وعدم العقاب
 بالترك والباطل ما يخير العبد فيه بين الاثنيان والترك وحكمه عدم
 الثواب فعلا وتركه والمحرر ما ثبت النهي عنه بلا معارض وحكمه
 الثواب بالترك امتثالا لله تعالى والعقاب بالفعل والكفر باستقلال

المتفق عليه والمكروه ما ثبت الفهي عنه مع المعارض وحكمة التوا
 بالترك امتثالا وخوف العقاب بالفعل والفسد هو الناقض للعمل
 المشروع فيه وحكمة العقاب بالفعل عمدا وعدمه سهوا قال المصنف
 رحمه الله تعالى بعد اقتناعه بالبسملة والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا

كتاب المهار

قد مضى لها شرط للصلاة وهو مقدم على المشروط **فرض الوضوء**
 الفرض لغة التقدير وشرعا ما امر **غسل وجهه** الغسل اسالة الماء
 على المحل بحيث يتقاطر واقله قطرتان في الأصح **وهو من خصائصه**
 غالبا الى اسفل **ذقة** طولا **والى شحطي الاذن** عرضا ولو بعد البناء
 خلا فالأبي يوسف **ويديه برفقيه** أي مع مرفقيه **ورجليه بكفيه**
 أي مع كعبيه والمراد بالكعب هنا العظم المرتفع في جانب القدم **ومسح**
رابع رأسه من أي جانب في الصحيح **ومسح رابع لحيته** الكثة في رواية
 والأصح أنه يفترض غسل ما يلاق بشرتها كما يفترض غسل بشرته
 الخفيفة **وسنته** أي الوضوء **غسل يديه** ثلاثا الى ريعه ابتداء
 أي في ابتداء الوضوء **كالسمية** بأن يقول بسم الله العظيم والحمد لله

عدين

الرواية مروي عنها في الصحيحين
 قوله ومسح ريع لحيته في رواية هذه
 ريع ريع لحيته

على دين الاسلام وقيل الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التو
وسنته السواك قبل الوضوء وقيل حالة المضمضة **وسنته غسل**
فيه ثلاثا **وغسل داخل افه** ثلاثا بماء جديدة مع الاستيعاب
وسنته تخطيل لحيته بكف ماء من اسفلها الغير المحرم **وتخليل اصابعه**
 أي اصابع يديه ورجليه **وسنته تثليث الغسل ونيتته** أي نية
 رفع الحدث أو بأباجة الصلاة **وسنته مسح كل رأسه مرة** **وسنته**
مسح اذنيه ولو بمائه أي بماء الرأس وإدخال الأصابع في صماخها
وسنته الترتيب المنصوص بأن يبدأ أولا بوجهه ثم يذراعيه
 ثم برأسه ثم يجتم برجليه **وسنته الولاة** وهو أن يغسل العضو
 الثاني قبل جفاف الأول **ومستحبه** أي الوضوء **التيامن** أي بدائته
 باليمنى **ومستحبه مسح رقبته** بظاهر اليدين ومسح الخقوم بدعة
ويقضه خروج نجس بالفتحة أي التوضؤ سواء خرج من السبيلين
 ولو بالظهور أو من غيرهما بشرط السبيلان والرجح الخارجة من الدبر
 ناقضة لامن القبل والذكر **ويقضه قتي ملا فاه** بحيث لو لم يتكف
 لخرج منه **لو كان القتي مرة** بالكسرا أي صفرا أو علقا أي دما غليظا

فلو ما نعا من جوف او رأس نقض قل او كثيرا **وطعاما او ماء** ولو
من ساعته بعد ما وصل الى معدته والا فلا **لا** اي لا ينقضه لو كان
يلغا سواء علام من جوفه او نزل من رأسه وسواء ملأ الفم او لا
او ما غلب عليه **البراق** بخلاف ما اذا غلب الدم واستويا احتاطا
والسبب اي سبب اليقين وهو الغنيان **يجمع** متفرقه عند محمد وهو
الاصح وينقضه **نوم مضطجع** على الجنب **ومتورك** اي متكى على احد
وركيه وينقضه **اعماء** وهو الغشي **وجنون** وهو زوال العقل
وسكر بان يدخل في مشيئه تحول وفي اكثر كلامه تلغم وينقضه
قفقه مصل صلات ذات ركوع وسجود **بالغ** وهي ما يكون مسموعا
له ولغيره بخلاف الضحك والتبسم وينقضه **مباشرة فاحشة**
وهي ان يباشرها متجردين وتنتشر آتة ويلاق فرجه فرجها لا ينقضه
خروج دودة من جرح كالمخرج منه العرق المدف وهو الذي
يقال له فريت **ولا** ينقضه **مس ذكر** ولا بباطن الكف **ولا** مباشرة
امراة ولو بشهوة **وفرض الغسل غسل فيه** **وانفه** اي المضمضة
والاستنشاق **وغسل بدنه** اي ما يمكن غسله منه في غسل السرة وشرة

الجم

الجمعة ولو كنته وتغسل فرجها الخارج ويجب تحريك الخاتم الضيق والقرط
الضيق **لا** يجب **دلكه** اي البدن **ولا** يجب **ادخال الماء داخل**
الجملة **للاكل** الذي لم يخن ولو جنبا **وسننه** اي الغسل ان يغسل
يديه ابتداء الى رسيه **وفرجه** وان لم يكن به نجاسة **ونجاسة**
لو كانت على بدنه **ثم يتوضا** وضوء الصلاة فيمسح رأسه ويؤخر
غسل رجليه ان كانا في مستنقع الماء والا فلا **ثم يفيض الماء على بدنه**
ثلاثا **ولا** تنقض المرأة **ضفيرة** ان بل اصلها **والا** يجب التقض **و**
فرض الغسل عند خروج مني ذي دفق **وذي شهوة عند انفضاله**
عن محله عندهما وعند اي يوسف يعتبر ظهوره على وجه الشهوة
ايضا **وفرض عند توارى حشفة** وهي ما فوق الختان ولو بجائل
توجد معه الحرارة على الاصح **في قبل او بر** **لا** ذي حي مشتهي عليهما
اي الفاعل والمفعول لو مكثين فلو احدهما مكثا فعليه فقط
وان لم ينزل **وفرض الغسل عند خروج حيض ونفاس** بشرط
انقطاعهما **لامذي** وهو الذي يخرج عند الملاعبة **ولا ودي**
وهو بول غليظ ابيض يعقب الرقيق منه **ولا** عند **اختلام** **بلابل**

الشيخ هو الفصل الذي ساعدت الكلف
فقط على الا يكسر كوع وما يلي
لنفسه الكسر والي
عظمه والي
بيع قد بالعلم

سواء كان رجلاً أو امرأة **ومن الغسل بالجمعة** أي لصلاتها والعين
والأحرام **وعرفة** ووجب الغسل على المسلمين **الميت** **ولن** أي على
من أسلم **جنباً** **ولا** أي وإن لم يكن جنباً **ندب** ويتوضأ بماء السماء
وبماء العين والبحر وكذا بماء النهر والبر والثلج والبرد **وان غير**
ظاهر ولو من خلاف جفأ الأرض **احداً** ووصافه أو كلها وهي
اللون والطعم والرائحة **أولن** أي يتوضأ به وإن أنت **بالك**
لا أي لا يتوضأ بماء تغير بكرة **الأوراق** بأن خرج عن رفته
وسيلانه وإن لم يتغير أو صافه وكذا الماء الذي تقع فيه الباقلا
والحمص ونحوهما **وزال** عنه اسم الماء **بالطبع** بخلط طاهر كالرق
والباقلا ونحوهما ولو بقي على رفته **أو اعتصر** من شجر كإرباس
أو ثمر كالغلب وكذا ما يخرج من الشجر بلا عصا **وغل** عليه غيره
أجزاء أي من جهة الأجزاء إن كان المخالط مائعاً لا وصف له كالماء
المستعمل فإن كان المطلق رطاباً والمستعمل رطاباً جاز ولو بالعكس
أو استويا لا والغلبة في مائع له وصف واحد كما بالبطن يظهره
وفي مائع له وصفان كاللبن يظهر أحدهما وفي مائع له ثلاثة أوصاف

كالخل يظهر اثنين منها **ولا يتوضأ بماء** **أنت** أي ركد وقع
فيه نجس بالفتح تغيراً **ولا** **ان لم يكن** **عشر** أي عشرة
أذرع في عشرة بذراع المساحة وقيل بذراع الكرياس **ولا** **بأن**
كان عشر في عشر وكان عميقاً لا يظهر مائحه بالاعتلاف فهو
كالجاري وهو أي الماء الجاري **ما يذهب** **بجنة** وقيل ما بعده
الناس جارية وهو الأصح **فتوضأ منه** أي من الماء الجاري تحقيقاً
أو تقديراً **ان لم يثره** أي أثر النجس بعد وقوعه فيه وهو
طعم **أولون** **أورج** أما لو ظهر فيه أثره فإنه يكون نجساً **وسوت**
ما أي حيوان **لأدم** **له فيه** أي في الماء الدائم القليل أو في غيره من
المانعات كالبقي والذباب والزنبور والعتري **والسمك** **والضفد**
طوبى ليا ليس له دمر سائل **والسرطان** ونحوها ككل الماء ونحوه
لا ينجسه **والماء المستعمل** **القربة** كالوضوء على الوضوء إذا اختلف
المجلس وكغسل اليد للطعام ومنه **أو رفع** **حذ** **إذا استقر** **بمكان**
وفي الكاف إذا زال عن البدن وهو الأصح **ظاهر** **لا يظهر** للأحداث
بخلاف الأحداث **ومسألة** **البئر** **الخلافية** يضبطها حرف **بخط**

بكسرتين صورتهما جنب أو محذرت مستنج بماء الغس في بئر بلا
نية ولا نجاسة بيده ولم يتدلك بالماء والرجل نجسان عند
الأمم وعلى حالهما عند أبي يوسف وطاهران عند محمد وهو
الصحيح **وكل إيجاب** هو اسم رجل غير مدبوغ ولو جلد فل **دبح**
حقيقة أو حكا وكان قابلا للديابة **فقد طهر** ظاهر وباطنا
ولا يعود نجسا بأصابة ماء مطلق في الأصح **الأجلد الخنزير**
الآتي فإنه لا يطهر بها وإذا ذبح أهل التسمية ما يقبل التطهير
طهر جلاء دون لحمه على الأصح **وشعر الإنسان** بعد الموت و
شعر الميتة غير المستوف **وعظمها** طاهران سوى شعر خنزير
وتنزع البثر أي ماء وها إن أمكن **بوقوع نجس** وإن قل كقطرة
بول أو دم **لا** أي لا تنزع ببعرتي **أبل وغنم** أراد بهما ما لا يستكره
الناظر وكذا الروث والخثي ولا فرق بين صحيح ومنكسر ولا بين بثر
قلة ومصر على الصحيح **ولا بوقوع خروء حمام** وعصفور بخلاف
خروء أو زوا ويطود جاج **ويؤلف ما ينحس** مخفف فلو
وقع في بثر تنزع الماء كله خلافا لمحمد **لا مال** أي مالا

يكون حدثا

يكون حدثا لا يكون نجسا كقئ قليل ودم غير متجاوز بخلاف دم
استحاضة ورعاف **ولا يشرب بول** ما يؤكل لحمه **أصلا** ولو للتداوي
وعند محمد يشرب مطلقا وعند أبي يوسف للتداوي فقط **وينزع غنم**
دلو أو **وسطا** وهو دلو تلك البئر بموت **خوفارة** كعصفور وصعوة
والفأران كحأة وثلاثة كالجمجمة والست كالشاة وهو
الصحيح **وينزع أربعون دلو** أي بموت **خوجامة** كجمجمة وخنزير
وجربا وخسوك استحبابا **وينزع كله** **خنزارة** أو **تنفخ** أي ينزع
كله **بانتفخ حيوان** أو **تنفخه** فيه ولو صغيرا هذا إن أمكن **نزعها** وينزع
ما يشان إلى ثلاثمائة **أولم يمكن نزعها** بأن كانت معينا **ونجس** **ماتة**
أي ثلاثة أيام وليا لها **فارة متفخة** أو متفخة **جمل وقت وقوعها** وقلا
من وقت العلم **والا** أي وإن لم تكن متفخة أو متفخة **نجسها** مذيبة **بالماء**
عنه خلافا لها **والعرق كالسور** أي عرق كل حيوان كسور طاهر طهارة
ونجاسة العرق الحار طاهر والسور ما يقيه الثارب في إناه
أو عوض **وسور الآتي** مطلقا ولو جنبيا أو حائضا أو كافرا أو أنثى
وسور الغرس وما يؤكل لحمه طاهر وسور **الكلب** **والخنزير** وسور **البقرة**

كأس وفهد ونرجس وسور الحرة الأهلية **والجاجة النخلة**
 أي المسية وكذا شاة جلالة وخوها بخلاف محبوسة فلا يكره سورها
وسباع الطير كالباري والصقروخوها **وسواكن البيوت** كالخلة والعزبة
 ونحوها **مكروه** تنزيها عند وجود غيره **وسور الحمار** **والبغل** الذي أمه
 أتان **مشكوك** فإنه مطهر ولا فلو كانت أمه فرسا أو بقرة لم يكره
يتوضأ بأي بخل واحد من سور الحمار والبغل **ويستعان** **فقد ماء**
 مطلقا ولا يجزئ الأسورها **وأيا** من الوضوء واليتم **قدم** حتى
 لو توضأ ثم يتم أو عكس جاز **بخلاف نبيذ التمر** وهو ما ألغى فيه
 تمرات حتى صار حلوا لكنه رقيق سيال فإذا لم يجد غيره فعن
 الإمام أنه يتوضأ به وقال أبو يوسف يتمم وإليه يرجع الإمام
 وبه يفتي وقال محمد يجمع بينهما **باب التيمم**
 هو لغة القصد وشرعا قصد الصعيد الطاهر لا إزالة الحدث ونسبه
 ثمانية الضرب بياهن كفيه وأقبالهما وأدبارهما ونفضهما وتفرج
 أصابعه والتسمية والترتيب والولاء **در تيمم** **لبعده** **ملا وهو**
 ثلث الفرسخ أربعة ألاف ذراع **عن ماء أو طين** **خاف** **استنداده**

أو امتداده

أو امتداده باستعمال الماء أو بالتراب لا استعمال أو لم يقدر على استعمال
 الماء بنفسه فلو قدر بغيره يتمم عنه لأغنيهما والمحصور فاقطع
 الطهورين والعاجز عنهما المرض يؤخرهما عند الإمام وقال لا يقتضيه
 وجوبا ويعيد وبه يفتي **أوبى** بأن خاف الجب أن يقتله البرد
 أو يمرضه ولم يجد ثوبا يديه ولا مكانا يأويه ولا ماء مستحاضا ولا
 مائه يسخن فإنه يتمم ولو في الصبر أو ما الحديث فالأصح عدم جواز
 التيمم له بالصبر **أخوف** **عد** **وأوسع** يمنعه أو يخاف على نفسه
 الهلاك أو المجلس أو على ماله منه أو على نفسه من فاسق عند
 الماء **أخوف عطش** على نفسه أو دابته ولو طبا وكذا الواحله
 لعين أو فقد آلة الاستقاء **مستوعبا** **وجهه** **ويديه** حتى لا بد
 من نزع الخاتم والسوار أو تحريكهما وتخليل الأصابع وبه يفتي
 مع مرفقيه فلو قطعت يده من المرفق مسح موضع القطع ولو
 فوق المرفق لا **بضريتين** متعلق بتيتم **ولو كان خيبا** **أو غظا**
بطاهر أي يتمم بطاهر من **جنس الأرض** وهو ما لا يحترق
 ولا ينطبع كالتراب والرمل والحجر ونحوها بخلاف ما يحترق فيصير رابدا

كالشجر والخطبة ونحوهما أو يلبس كالحديد والرصاص ونحوهما
 وإن لم يكن عليه شيء على جنس الأرض **نقع** أي غبار حتى لو وضع عليه
 على حجر لا غبار عليه ولو مغسولا جاز **به** أي بالنقع يجوز التيمم
بلا عجز عن التراب بخلاف الذي يوسف **ناويا** أي يتيممنا وبها
 استحابة الصلاة أو قربة مقصودة لا تتأدى إلا بالطهارة كصلاة
 جازية وسجدة تلاوة بخلاف ما لو تيمم لدخول مسجد ولو جنباً
 أو من مصحف كذلك **فلغى** أي فلهذا بطل **تيمم كافر** سواء نوى
 عبادة مقصودة لا تصح إلا باللههارة كالصلاة أو لا كالأسلام
لا وضوء أي إن توضع الكافر يريد به الإسلام ثم أسلم فهو
 متوضئ **ولا تنقضه رقة** فلو تيمم مسلم ثم ارتد والعبادة بالله
 تعالى ثم أسلم فهو على تيممه **بل** ينقضه ناقض الوضوء وقدره
 ما فضل عن حاجته **فهي تمنع التيمم** ابتداء وترفعه انتهاء مطلقاً
 في الصلاة أو في غيرها **ويجى المادي بآخر الصلاة** ند بالآخر
 الوقت المستحب ولو لم يرج فالأفضل صلته في أول الوقت **ومح**
 التيمم **قبل الوقت** وصح لفرضين وأكثر وما شاذ من الواجبات

والنوافل

والنوافل آداء وقضاء وصح لأجل خوف فوت صلاة جازية أي
 كل تكبيراتها ولو وليا ولو جنى بأخرى إن أمكنه التوضي
 بينهما فلم يتوضأ أعاد التيمم ولا لأوبه يغتني أو خوف
 فوت كل صلاة **عبد** ولو أماما ولو كانت صلته **بنا** كالمو
 شرع فيها بالوضوء ثم سبقه حدث يتيمم ويبني خلافا لها
 لا أي لا يصح التيمم **فوت** صلاة الجمعة وصلاة وقت لأن
 لهما خلفا بخلاف الأوليين **ولم يعد** أن صلى به ونسي الماء
في رحله ثم تذكره بعد الصلاة بخلاف ما لو نسي ثوبه وصلى
 عارياً أو في ثوب نجس أو صلى محدثاً ثم تذكر فأنه أجمعاً
ويطلبه وجوباً غلوة وهي ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة إن ظن
 المسافر قربه **ولا** أي وإن لم يظن قربه لا يفترض ويطلبه
 لزوماً من ريقه ولا يجعل بالتيمم **فإن** منعه تيمم **فإن** لم يطره
الأيمن مثله أو يغيث يسير **وله** ثمنه فاضلا عن حوائجه
 الأصلية لا يتيمم **ولا** أي وإن لم يكن معه ثمنه أو لا يعطيه
 الأيمن فاضل كدينار كوز يتيمم **ولو كان أكثر** أي أكثر

بدنه مساحة في الجابة وعدد في الوضوء **مجرها تيمم**
لا غير وكذا ان استويا **وبعكه** وهو ما لو كان أكثر بدنه
صحيحا واقله **مجرها يغسل الصحيح ويمسح على الجرح ولا يجمع**
بينهما أي بين الغسل والتيمم ولو بيده فروح يضرها الماء دون
باقي أعضائه يتيمم إذا لم يجد من يغسل وجهه وقبل مطلقا

باب المسح على الخفين

صح المسح **ولو الماسح امرأة** لا أي لا يصح لو جبا لأنه لا يثنأ في
الاغتسال مع جود الخف ملبوسا **ان لبسهما على وضوء** فلو
تيمم وليس ثم وجد الماء لا يمسح **تام** فلو غسل بجليه أو لا وليس
خفيه وأحدث قبل تمام الوضوء لا يمسح ويعتبر تمامه **وقت**
الحادث أي قبليه لا متصلا به **يوما وليلة المقيم والمسافر ثلاثا**
من الأيام والليالي وابتداء المدة **من وقت الحادث** فلو توضأ
مقيم متلا عند طلوع الحجر وأحدث بعد ما صلى الظهر يمسح في
العذالي مثل تلك الساعة **على ظاهرهما مرة** لا على باطنهما
ولو مسح على ما يلي الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخف يجوز ولو

على العجز

على العقب أو على ما فوق الكعبين **لا بثلاث** أي بقدر ثلاث أصابع
اليدين أصغرهما طولا وعرضا في الصحيح ولا بد أن يمسح مقدار ثلاث
أصابع من كل رجل **يبدأ من قبل رفين الأصابع** فيضع
أصابع يديه على مقدم خفيه ويمد يدها متوجها إلى أصل الساق
اتباعا للوارد فلو بدأ من الساق جاز وكذا **والخزق الكبير** في
أي جانب إذا كان منفرا يرى ما تحته **منعه** وهو أي الخرق
الكبير **قد ثلاث أصابع القدم أصغرهما** ولو فوق الأعضاء
كانت هي المعتبرة والصغير والكبير سواء **وتجمع الخروق في**
خف واحد لا فيهما وأقل خرق يجمع لينع المسح ما دخل فيه
المسلة لا ما دونه **بخلاف الخفانة المتفرقة في الخفين** أو الثوب
أو البك فأنها تجمع فأنها **أن زادت على قدر الدرهم منعت** و
بخلاف الانكشاف أي انكشاف العورة لو كان متفرقا وبالجمع يبلغ
ربع أدنى عضوين الأعضاء المنكشفة يمسح **ويقضيه ناقض**
الوضوء ونزع خف واحد وخفين بالاولى ويقضيه مضى
المدة أن لم يخف ذهاب رجليه من البرد لأنه مع الضرر يصير

كالجيرة وهي غير موقفة لكن يستوعبه بالمسح حينئذ
وبعدهما أي بعد نزح الخف ومضي المدة وهو على
وضوئه **غسل رجله فقط** دون بقية أعضائه **وخروج**
أكثر القدم من الخف نزع كنزع كله في الصحيح
وعن محمد أن بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر
ثلاث أصابع لم يبطل وهو الأصح **ولو مسح مقيده فله**
قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثا من الأيام والليالي
ولو أقام مسافرا بعد مسح يوم وليلة نزع خفيه غسل
رجليه **وأي وإن أقام قبل مسح يوم وليلة يتم يوما**
وليلة وصح المسح على الجرموق الشامل للخف إن كان
صالحا للمسح ولبسه قبل أن يحدث وما يلبس من الكرياس
المجرد تحت الخف لا يمنع المسح **وصح المسح على الجوارب**
المجلد أي الذي وضع الجلد على علاه وأسفله وعلى
المنعل أي الذي وضع الجلد على أسفله وعلى الثخين أي
الذي يقوم على الساق من غير شد لا أي لا يصح للمسح

على

على عمامة وتلمسوة وبرقع وقفازين وهما تشبه قاز وهو شئ يلبسه
النساء والصيادون في أيديهم **والمسح على الجيرة** وخزقة القرحة ونحو ذلك
كمصابة القصد **كالغسل لما تحتها** لم مسح على جيرة أحد الرجلين
لا يجوز المسح على خف الأخرى **فلا تترك هذه الثلاثة** بوقت تنقض
بمضيه **ويجمع المسح عليها مع الغسل** ويجوز المسح عليها وإن شدا
بل وضوء ومسح على كل العصابة سواء كان تحتها جيرة أو لا وعن
ابن زياد إن مسح على الأكر جاز والأفلا وعليه الفتوى هذا إذا كان
غسل ما تحتها بوضوءه والأفلية النزح وغسل ما حول الجراحة والمسح على
الجراحة ولو ضربه مسح الجيرة تركه **فإن سقطت الجيرة عن يده بطل**
المسح فلو كان في الصلاة استقبل **وأي وإن سقطت** لا عن يده ولا
يبطل فيمضي على صلاته ولا يفتقر إلى مسح الخف **ولا**

باب الحيض

هو لغة السيلان وشرعا دم يتقضمه أي يدرمه **وهو بنت**
الولد في البطن فخرج به الرعاف ودم الأستحاضة والجراحات
وما يخرج من دبرها **وخارج بقوله امرأة** ما يخرج من غير المرأة
وبقوله سليمة عن دار دم الأثاس والنفاس لأنه بمنزلة الداء **وبقوله**

وصغر ما تراه بنت دون تسع وأقل من ثلاثين أيام وأوسط خمسة
والثلاثة عشر من الأيام واللبالي وما **انقطع** عن الثلاثة أو زاد على
العشرة فهو استحاضة وما سوى **اليوم الثالث** من الألوان **حيض**
مطلقا يمنع الحيض **صلاة وصوما** ووطئا ونقضه أي الصوم على الغرض
في الأصح دون أي دون الصلاة للحرج **و** يمنع دخول مسجد وللعبادة
و يمنع الطواف وقربان ما تحت الدزار وهو ما بين السرة والركبة
فيستمتع بما عداه بوطء وغيره ولو بلا حائل **و** يمنع قراءة القرآن
بقصته ولو دون آية **و** يمنع مسه أي القرآن ولو آية **الاستحاضة**
وهو الجلد المنفصل كالخريطة ويكره مسه بالكر وهو الصحيح **و** يمنع
الحديث الأصغر المس لا القراءة **و** منعهما أي القراءة والمس الجنابة
والنفاس الأقراء الذبابة المشتملة على دعاء أو ذكر نيته وتوطأ
الحائض **بلا غسل** يتصرم أي انقطاع دم الحيض **الأكثر** أي بعد عشرة
أيام ولو انقطع لأقله أي أقل مدة الحيض وهو عادة لا توطأ
حتى تغتسل أو يمضي عليها أدنى وقت **صلاة** بأن يمضي عليها زمن
يسع الاغتسال والتحرية وليس لنياب في الصحيح أن انقطع
في آخر الوقت أو يمضي عليها وقت صلاة كامل حتى نصير الصلاة

دينا

دينا في ذمتها أن انقطع في أوله ولو انقطع لدون عادة
تغتسل في آخر الوقت وتغسل وتضم ولا توطأ ولا تنزع
بزوج آخر ما لم تبلغ عادة وهي طاهرة للاحتياط **والنفس**
المختل بين الدمين في المدة أي مدة الحيض والنفاس
حيض في مدة الحيض **ونفاس** في مدة النفاس **وأقل الطهر**
الفاصل بين الحيضتين وكذا بين النفاس والحيض **خمس**
عشر يوما **وأحد لا أكثر** لأنه قد يمتد سنين وقد يستغفر
العمر **الأعند** الاحتياج إلى نصب العادة لأجل نقضه
العدة في زمن الاستمرار أي استمرار الدم فيقدر طهرها
للضرورة بشهرين وعليه الفتوى فتتقضى عدتها بسبعة
أشهر **و** دم الاستحاضة حكمه كدفع دائم لا يمنع
صلاة ولا صوما ولا وطئا **ولو زاد الدم على أكثر**
أيام الحيض وأيام النفاس ولها عادة أقل من الأكثر فما
زاد على عادتها الأكثر فهو استحاضة فان لم يجاوز الأكثر فالكل
حيض ونفاس **ولما** كانت المرأة مبتدئة بأن بلغت بالدم

واستمر بها **قيضها** من كل شهر عشرة ايام ونفاسها اربعون
 يوما والباقي استحاضة فيهما وتوضاء الاستحاضة ومن به
 سلس بول او استطلاق بطن او انفلتت ریح ای خروج بخرجة
 او رفاف دائم او جرح لا يرقى ای لا يسكن دمه لوقت كل فرض
 ويصلون ای المعذرون به ای بذلك الوضوء في الوقت فرضا
 ونفلا اذا لم يجد منهم حدث آخر وبطل وضوءه بخروجه
 ای الوقت فقط لا بدخوله ولا يحهما وهذا ای حكم المعذرين
 ان لم يمض عليهم وقت فرض الا وذلك الحادث يوجد فيه
 هذا شرط ودوام العذر وشرط ثبوته ان لا يجد في وقت
 صلاة زمانا يتوضأ ويصل فيه خاليا عن الحادث وشرط
 انقطاعه خلوة وقت كامل عنه **والنفاس** دم يعقب الولد
 او أكثره ولو منقطعاً عضواً عضواً وان لم ترد ما يجب عليها
 الغسل وهو المذهب وكفياً بالوضوء وصح **ودم الحامل** استحاضة
 ولو في حال الولادة قبل خروج الأكثر ولو بعده كان نقاساً
 ثم ان نزل مستقيماً فالعبرة لصدده او منكوساً فليس به والسقط

هو

هو الذي يسقط من بطن امه ميتا ان ظهر بعض خلقه كظفر
 وشعر ولد مشرعاً فقصر المرأة به نفاساً والامة امرؤ وتقتضي
 به العدة ونحو ذلك ولاحد لا تخله ای النفاس واكثره اربعون
 يوما **والزائد** على الأربعين استحاضة ونفاس امرؤين
 وهما ولدان بينهما اقل من ستة اشهر من الولد الاول
 وقال محمد من الاخير وانقضاء العدة من الاخير اجماعاً

باب النفاس

هي جمع نجس يطلق على الحقيقي والحكمي والنجس خاص بالحقيق
 والحادث بالحكمي **يطهر البدن** والثوب وغيرهما من النجاسة
 بالماء ولو مستعملاً وبما نفع من زيل كالمخل وماء الورد ونحوهما
 مما اذا عصرا انحصر لا بما نفع غير من زيل مثل الدهن واللبن و
 يطهر الخف **بالدلك** بالأرض على وجهه المبالغة نجس ذي جرم
 كالروث والعذرة والدم وهو الصحيح **والا** أي وان لم يكن
 النجس ذا جرم كالبول **يغسل** رطبا كان أو يابساً مخلوطاً بشئ أو لا
 وعن الأمام وأبي يوسف انه اذا الزرق به تراب او رمل وجف

طهر بذلك وهو الصحيح **والتنجس بمشي يابس يطهر**
 بالفرق سواء كان على الثوب او البدن غليظا او رقيقا مينا
 او مينا وهو الأصح وهذا اذا كان مستجيبا للماء والا فلا
 يطهر الا بالغسل **والا** بان كان رطبا **يعسل** ويطهر **نحو السيف**
 كالمرآة والسكين غير المنقوش والمصدى والزجاج والخشب
 الخراشي **بالسح** على الأرض او بالصوف او فشن الأفتة ونحوها
 ولا فرق بين الرطب واليابس **او الغسل** **وذهب** والعذرة والبول
 في الصحيح **وتطهر الأرض باليابس** بالشمس او الظل **وذهب**
 الأثر بالنسبة للصلاة **لا التيمم** أي لأجله لا شرط الصعيد
 الطيب في النض **وعنى قدر الدرهم** **كعرض الكف** في المائع وفي
 الجامدات يعتبر الدرهم الثقالي وهو عشرون قيراطا من نجس **مظ**
 وهو عند الأئمام ما ورد في نجاسته نض لم يعارضه آخر ولا
 حرج في اجتنابه والمخفف بخلافه وعندان المظلم ما اتفق على
 نجاسته والمخفف بخلافه وهو قولهما **كالدم** المسفوح الأثر الشهيد
 في حقه لا في حق غيره والباقي في الدم الممزول ونحوه **والغمر** وفي

بأنى

باقى الأثرية روايات التغلظ والتخفيف والطهارة وخرو
 الدجاج **وبول** ما لا يؤكل لحمه ولو صبيا لم يطعم **والروث**
 سواء كان روث مأكول او غيره **والخثي** وعندهما نجاستهما
 خفيفة وكذا بعر الأبل والغنم **وعنى** مادون ربع الثوب
 الكامل في الأصح من نجس **مخفف** كبول ما يؤكل لحمه وبول
 الفرس ونحوه طهر لا يؤكل لحمه كالصقر والبارى وعند محمد
 كلها طاهرة وأما خرو طير يؤكل لحمه فطاهرة اتفاقا الا الدجاج
 والبط والأوز **وعنى** دم السمك **وعنى** لعاب البغل والحمار
وبول انتفع كرفس الأبر والجانبان سواء **والنجس** المرئى عنه
 يطهر بزوال عينه واثره ولو بمرة هذا اذا صب الماء عليه
 او غسله في الماء الجاري فلو غسله في اجانة يطهر بالثلاث اذا
 عصر في كل مرة **الآما** أي الأثر الذي يشق زواله بان يحتاج في
 انزاله الى شئ غير الماء كالصابون فإنه مغزونه وان كان
 كسيرا **وغیره** أي غير المرئى وهو الذي لا يرى بعد الجفاف
 يطهر بالغسل **ثلاثة وجوبا** وسبعامع **الترتيب** نذبا في نجاسته

مع
الترتيب

الكلب بخلاف عكه للخروج من الخلاف ولا يحكم بنجاسة الماء إذا
 لاق الثوب المتنجس ما لم ينفصل عنه **والعصر في كل مرة هذا**
 إذا غسل في الأجنة فلو غسل في الماء الجاري طهر بلا عصر وكذا
 إذا غسل فيه ما لا يصغر ولا يشترط فيه التجفيف **وبثليت**
الجفاف فيما لا يصغر عندها وقال محمد لا يطهر أبدا **وسن**
الاستنجاء بنحو مجرى منق كدر وخرقة ونحوها والاستنجاء مع
 موضع النجس لو غسله **وما سن فيه عدد** أي لا يقدر بالمرات إلا
 أن يكون موسوما فيقدر بالثلاث أو السبع في حقه **وغسله**
 أي غسل موضع الاستنجاء بالماء أن أمكنه بلا كشف عورة **حب** وأفضل
 والأحرم الكشف مطلقا وإن تجاوزت نجاسة المخرج وزادت
 على قدر الدرهم بخلاف ما لو كشفها للاغتسال حيث لا يصير فلقا
 لأنه يتأق بدونه **يجب الغسل إن تجاوز النجس المخرج** وكان المتجاوز
 بأفاده قدر الدرهم فإن كان أكثر فرض **ويعتبر القدر المانع**
 للصلاة وهو الأكثر من قدر الدرهم **وراء موضع الاستنجاء** فإن لم
 يزد المتجاوز إلا بالضم إلى ما في المخرج لا يمنع خلافا لمحمد وإذا أصاب

المخرج

والنبت الذي يخرج منه كبريت

المخرج نجاسة من غيره لا يطهر إلا بالغسل في الصبح ولا يستنجى
بعطر ولا روث ولا طعام ولا يمين لكراهة ذلك ويستنجى
 الرجل بأوسط أصابعه لا بجميعها والمرأة برؤس الأصابع ويلزم
 الرجل الاستبراء حتى يزول اثر البول ولا يجوز له الشروع في
 الوضوء حتى يطهر من زواله **كتاب الصلاة**
 هي لغة الدعاء وشرعا الأركان المعهودة المخصوصة ولما
 كان سبب وجوبها الوقت يتنه بقوله **وقت صلاة الفجر**
 من طلع **الصبح الصادق** وهو البياض المعتض في الأفق
 إلى طلع الشمس **وقت الظهر من الزوال** إلى بلوغ الظل أي
 ظل كل شيء **مثله** **موسم الفجر** أي في الزوال وقال آخرون
 إذا صار كل شيء مثله وبه يفتى ولا يسرف في معرفة الزوال ما روي
 عن محمد وهو أن يقوم الرجل مستقبل القبلة فإذا صارت الشمس
 على حاجبه الأيمن فقد زالت **وقت العصر منه** أي من وجوب
 التضمن بلوغ الظل مثله أو مثله إلى الغروب **وقت المغرب منه**
 أي من غروب الشمس إلى غروب الشفق وهو البياض الذي بعد

الحرة وقالوا الحرة وبه يفتى ووقت العشاء والوتر من
 أي من غروب الشفق إلى الصبح ولكن لا يقدم الوتر على العشاء
 للترتيب كما لا تقدم الفاتنة على الوقتية **ومن لم يجد وقتها**
 أي العشاء والوتر بأن كان ببلدة إذا غربت الشمس طلع الفجر
 كلفار **لم يجبا عليه وندب تأخير صلاة الفجر في الأثر منه كلها**
 بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده بطهارة لو خسد إلا للحاج
 بمزدلفة فالتغليس أفضل **وندى تأخير ظهر الصيف والعصر**
 في كل زمان **ما لم يتغير الشمس** بأن لا تحار العين في رؤية
 فرصها والتأخير إلى التغيير يكره تحريما **وندى تأخير العشاء**
 إلى الثلث والتأخير إلى النصف مباح والما النصف الأخير بلا
 عذر مكروه تحريما **وندى تأخير الوتر إلى آخر الليل** لا يثق
 من نفسه بالانتباه وإن لم يثق به أو تر قبل النوم **وندى**
تجيل ظهر الشتاء والمغرب في كل وقت وندب تعجيل ما فيها
عين كالعصر والعشاء يومين أي غيم ويؤخر غيره فيه
 أي يستحب تأخير ما لا عين فيه كالفجر والظهر والمغرب في يوم

الغيم

الغيم ومنع المكلف منع تحريم للنهي عن الصلاة وسجدة
 التلاوة وصلاة الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب
 مطلقا **الأعصر يومه** فيجوز مع الكراهة بخلاف عصر رأسه
 فإنه غير جائز **اعلم أن** إنشاء التطوع في هذه الأوقات يجوز
 ويكره تحريما وأما قضاء الفرض والواجب وصلاة جنازة
 حضرت في غيرها والمنذور مطلقا فلا ينقصد فيها ومنع عن
 التنفل ولوله سبب **بعد صلاة الفجر والعصر** لا أي لا يمنع بعد
 عن قضاء فاتنة ولا عن سجدة تلاوة ولا عن صلاة جازاة ومنع
 عن التنفل **بعد طلع الفجر الصادق** بأكثر من سنة **الفجر ومنع**
 عن التنفل **قبل صلاة المغرب** بعد لغروب لا عن قضاء فاتنة
 وسجدة تلاوة وصلاة جازاة **ومنع عن الصلاة سنة كانت أو فلاة**
وقت الخطبة أي خطبة كانت لأن الاستماع في الكل واجب ومنع
 عن الجمع بين صلاتين في وقت بعذر إلا في عرفة ومزدلفة
 فإن جمع فسد لو قدم وحرم لو أخر

باب الأذان

هو لغة الأعلام وشرعا اعلام على الوجه المخصوص سن سنة مؤكدة على الصحيح للفرائض الاعتقادية دون غيرها بترتيب التكبير في اوله بلا ترجيع وهو ان يخفض بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بهما صوته وبلا **لحن** بزيادة حرف او نقصه او تطريبه ويزيد المؤذن بعد فلاح اذان الفجر الصلاة خير من النعم مرتين وخص به لأنه لا يؤدى في حالة نوم الناس وغفلتهم وللإقامة مثله أي مثل الأذان ويزيد بعد فلاحها أي فلاح الإقامة قد قامت الصلاة مرتين ويترسل فيه أي يفضل في الأذان بين كلماته ويحد رأي يسرع فيها أي في الإقامة ندبا ويستقبل بها أي بالأذان والإقامة القبلة ولو تركه كره تنزيها ولا يتكلم فيها فلو تكلم استأنف الأذان دون الإقامة ويلتفت أي في الأذان والإقامة يمينا وشمالا مع ثبوت قدميه مكائهما بالصلاة والظلال أي يلتفت يمينا عند جئ على الصلاة وشمالا عند جئ على الفلاح ويستدير المؤذن في صومعته وهي المنارة لومعة ويجعل أصبعه في أذنيه وإن لم يفعل حسن ويتوب في جميع الصلاة والتوب العود

الى

الى الأعلام بعد الأعلام ويجلس بينهما بقدر ما يحضر الملائكة مع مراعات الوقت المسحب الألف المغرب فيسكت قائما قدر ثلاث آيات قصار ويؤذن لفائنة **ويقيم** وكذا يؤذن ويقبل لاولى الفوائت وخير فيه أي في الأذان للباقي ان اتخذ مجلس لقضاء فلو اختلف يؤذن ويقيم لكل ولا يؤذن قبل الوقت وقال أبو يوسف يجوز للفجر في النصف الأخير من الليل وإن أذن قبله بعاد فيه وكره اذان الحجب وإقامته باتفاق الروايات الا اذان المحدث في ظاهر الرواية وكره إقامة المحدث وقبل لا وكره اذان المرأة والفاسق والقاعد الا اذا أذن لنفسه **والسكران** كصبي لا يعقل ومجنون ومعنوه لا أي لا يكره اذان العبد وولد الزنا والأعمى والأعرج وكره تركهما أي الأذان والإقامة للمسافر لا أي لا يكره تركهما المصل في بيته في المصرا لأن اذان الحجي وإقامته يكفيهما وإن كان مما ليس له مسجد جئ كان بمنزلة المفازة ونذبا أي الأذان والإقامة لهما أي للمسافر والمصل في بيته لا أي لا يندبان للنساء سواء صليين بجماعة أو لا

باب شروط الصلاة

الشرط ما يتوقف عليه الشيء وليس منه كالطهارة للصلاة هي
 طهارة بدنه أي بدن المصلي من حدث بنوعيه وهو النجاسة
 الحكيمة ومن خبث مانع وهو النجاسة الحقيقية وطهارة ثوبه
 من خبث وكذا ما يتحرك بحركته أو ما يعد حاملًا له كصبي
 متجنس أن لم يستمسك واللا **ومكانه** أي موضع قدميه أو أحدهما
 أن رفع الأخرى وموضع جبهته على الصحيح ويدبه وركبتيه
 أن يسجد عليها واللا على الظاهر لا موضع انفه اتفاقا واستحورية
 عن غيره ولو حكما فلا تقع لو صلى عريانا في مكان مظلم ومعه ساتر
 ولا يضر نظره إليها من جيبه وأسفل ذنبه **وهي** أي العورة ما تحت
 سرتة إلى تحت **ركبته** فالسرة عندنا ليست بعورة والركبة
 عورة وبدن المرأة الحرة **كلها عورة** **أوجهها** وكفيها
 وقد مبها في الأصح وكشف ربع ساقها يمنع جواز الصلاة وكذا
 الشعر النازل من الرأس في الأصح كالثدي يورث الرأس فإنه عورة
 إجماعا والبطن والفخذ والعورة الغليظة وهي الذكر والأنثى

قد روي عن علي بن أبي طالب
 قال لا يركع العورة ولا
 يركع الرأس ولا يركع
 اليد ولا يركع القدم

أي حكمها

أي حكمها حكم الساق في أن انكشف ربعه مانع والأمة
 فنة أو مدبرة أو نحو ذلك **كالرجل** في أن عورتها من تحت
 سرتها إلى تحت ركبتيها وظهرها وبطنها عورة أيضا ويجب
 تتبع البطن والخصي الرقيق كالأمة والرجل كالحرة ولو وجد
 المصلي ثوبا ربعه طاهر وصلى عريال لم تجز صلاته وخير أن
 طهرا قل من ربعه بين أن يصلي عريانا قاعدا بآيما وبين
 أن يصلي فيه قائما بركوع وسجود وهو أفضل وكذا إذا كان
 كله متنجسا ولو عدم ثوبا أي ساترا ولو حبرا أو نباتا أو ضنا
 يلطمها به صلى قاعدا موميا بركوع وسجود وهو أي القعود
 أفضل من القيام بركوع وسجود ولو وجد ما يستر بعضه وجب
 استعماله ويستتر القبل والدبر فإن وجد ما يستر أحدهما قبل
 يستتر القبل وقبل الدبر **والنية** وهي إرادة الدخول في الصلاة
 جزئيا بلا فاصل بينها وبين التحريمة بعمل يمنع الاتصال كالأكل
 والشرب بخلاف النية لأدراك الجماعة فإنه لا يقطعها ولا تعتبر
 النية المتأخرة عن التكبير في ظاهر الرواية والشرط أن يعلم المصلي

قد روي عن علي بن أبي طالب

قد روي عن علي بن أبي طالب

بقوله أي صلاة يصلي فإن لم يعد الأبطال لم تجز المنهج
 أنها تجز بنية متقدمة أن لم يفصل بأجنبي سواء كان يقدر
 على الجواب من غير تفكير أو لا ويكتفي مطلق النية أي نية الصلاة
 للنفل والسنة والوتر والتراوج على المعتمد وللغرض شرط
 تعيينه أي تعيين أنه فرض كالعصر مثلا فلو جهل الفرضية
 لم يجز ولو علم ولم يميز الفرض من غيره أنه نوى الفرض في
 الكل جاز ولا لا ولا يشترط نية أعداد الركعات والمقتضى
 في الفرض أو النفل ينوي المتابعة أيضا أي ينوي الصلاة ومتابعتها
 أمامه والنجاسة ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء للميت فيقول
 أصلي لله تعالى داعيا لهذا الميت واستقبال القبلة لغير الخائف
 فلم يكن المشاهد للكعبة فرضه أصابة عينه أجماعا وبغيره
 أي لغير المشاهد فرضه أصابة جهنما ولو بمسكة في الصبح
 ولا بأس بالانحراف أن بقي شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة
 أو هو أختها والخائف من علق أو سبع والمرضى ولو وجد
 من يوجهه عند الخيفة ومن كان على خشبة في البحر يصلي

إلى أي جهة قدر ومن اشتبهت عليه القبلة لعدم ظهور
 دليلها كما ريب الصحابة والتابعين في القرى والأحصار
 وكالنجوم في المفاوز والبحار والافق أهل ذلك المكان العالم
 بها تحري فإن الخطأ لا يعيد فإن علم به أي بالخطأ في صلاته
 أو تحول رأيه استدرا وبني حتى لو صلى كل ركعة لجهة
 جاز ولو تحري قوم عند اشتباه القبلة جهات مختلفة وجهل
 حالها ما هم تحري جهات تلك الصلاة ومن يقن منهم مخالفة
 أمامه في الجهة أو تقدمه عليه حالة الأداء لم تجز صلاته

باب — صفة الصلاة

فرضها التحريمة قائما ناطقا بها بحيث يسمع صوته نفسه إن لم
 يكن به صمد والقيام في غير النفل بحيث لو مد يديه لا ينال
 ركبتيه والقرأة والركوع وهو انحنا الظهر بحيث لو مد
 يديه نال ركبتيه والسجود بجهته وقدميه ووضع أصبع
 ولحمة شرط والقعود الأخير قد تشهد إلى عبده ورسوله
 في الأصح والخروج من الصلاة بصنعه أي بفعله المنافي لها

وان كره تحريما والصحيح انه ليس بفرض اتفاقا بل واجب وجوبا
قراءة الفاتحة وضم سورة او ثلاث آيات قصارا الى الفاتحة
او آية طويلة بقدرها وتعين القراءة في **الأول** ورعاية
الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة كالسجدة حتى لو نسي
سجدة من الأولى قضاها ولو بعد السلام وسجد للسهو أو ما
تقديم القيام على **الركوع** والركوع على السجود ففرض
وتعديله **الأركان** أي تسكين الجوارح في الركوع والسجود
بقدر تسبيحة وقال ابو يوسف انه فرض والقعود **الأول**
ولو في نفل في الأصح وأراد بالاول غير الأخير وقراءة **التشهيد**
في القعدتين على الصحيح **لفظ العلم** مرتين دون عليهما
وقوت الوتر وهو مطلق الدلالة وكذا تكبيرة القوت وتكبيرات
العبدتين وكذا تكبير ركوع الثانية منهما **والجهر والسر**
فيما **جهر به** ويسر فيه لف ونشر مرتبة الأول للاول والثاني
لثاني وسنخا رفع اليدين **للخفية** ونشر أصابعه أي تركها
بجملها **والجهر** بالانكيسر وكذا بالتسليم والسلام حاجته

الى الأعلام بالشروع والانتقال ولما المؤتد والمنفرد فيسمع
نفسه **والثناء** أي قراءته وهو سبحانه الله الخ والقعود
والسمية والتأمين وكونهن سرا ووضع يمينه على يساره
تحت سترته ولما المرأة والخنثى المنك كل فيضعان على الصدر
وتكبير **الركوع** وكذا الرفع منه بحيث يستوي قائما والتسليم
والتحميد عند الرفع منه **وتسبيحه** أي تسبيح الركوع بأن يقول
سبحان ربّي العظيم ثلاثا واخذ ركبتيه بيديه وتفرج
أصابعه **وتكبير السجود** وتسبيحه أي تسبيح السجود بأن
يقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثا ووضع يديه وركبتيه
على الأرض **وافتراش الرجل** رجله اليسرى ونصب رجله
اليمنى في القعدتين والقومة في الركوع والسجود **والجلوس**
بين السجدين **والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم** في القعدة
الأخيرة والدعاء بما يستحيل سؤاله من العباد **وآدابها**
نظره الى موضع سجوده قائما والى قدميه واكفا والى أرنبته
ساجدا والى حجره قاعدا والى منكبيه الأيمن والأيسر مسلما

وكظم فيه ولو بأخذ شفته بسنه عند الثأوب وإن تعذر
 يضع ظم الكف على الفم وإخراج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير
 الأول الضرورية كبر أمان المرأة فتجعل يديها في كفيها ودفع السعد
 ما استطاع والقيام لأمام ومؤتم حين قيل في الإقامة حي على
 الفلاح وشرع الإمام مذ قبل قد قامت الصلاة في المرة الأولى
 ولو أخر حتى أتمها لا بأس به إجماعاً وهو قول أبي يوسف فصل
 في كيفية تركيب أفعال الصلاة وإن أراد المصلي الدخول
 في الصلاة كبر لو قادراً ورفع يديه حذاء أذنيه والامة كالرجل
 والحرّة ترفع حذاء منكبيها ولو شرع المصلي بالتسبيح أو التهليل
 أو غيرها من كل ذكر يدل على التعظيم ولو مشتركاً كالرحيم
 والكريم في الأصح وخصه أبو يوسف بالله أكبر وأولاه أكبر
 وأولاه كبير أو والله الكبير أو الله الكبير أو شرع بالفارسية
 أي غير العربية من أي لسان كان صح سواء كان بحسن العربية
 أو لا وعندها لا يصح إلا إذا كان لا يحسن العربية وقد
 صح رجوعهما إلى قوله في الدر عن التارخانية أن الشرع

كالنبي

كالنبي يصح مطلقاً اتفاقاً كما لو قرأها أي بالفارسية حال كونه
 عاجزاً عندها وإليه صح رجوع الإمام أو ذبح وصحها صح
 لا أي لا يصح بالله **الله اغفر لي** ونحوه كما لا يصح بالبسملة
ووضع الرجل يمينه على يساره تحت سرته وهو سنة قيام
 له قرأ فيه ذكر مسنون فيضع حال الشاء والقنوت وصلاة
 الجنازة لآتي القومة بين الركوع والسجود وبين تكبيرات
 العبد من عدم القرار مستفتحاً أي قائلاً سبحانك الله
 الخ ويستفتح كل مصل إلى المقتدى إذا شرع إمامه في القراءة و
 تعوذ سراً إماماً أو منفرداً للقراءة إذا التعوذ تبع للقراءة فأتى
 به السبوق لقراءته لا المقتدى لعدمها ويؤخر الإمام التعوذ
 عن تكبيرات العبد لقراءته بعدها وسمى غير المؤتم سراً
 في أول كل **ركعة** لابن الفاتحة والسورة وهي آية
 من القرآن أنزلت للفضل بين السور ليست من الفاتحة
 ولا من كل سورة وقراء الفاتحة وقراء بعدها سورة أو ثلاث
 آيات قصار أو آية طويلة وأمن أي قال آمين الإمام

والمأموم سراى يست اسراره مطلقا للجميع **وكبر المصلي للركوع**
 بلامد أى بلا أشباع حركة الهزمة المفرط والمد الفالحش
 سواد كان في قواه الله أو في همزة أكبر لأنه مبطل **وركع**
 ووضع يديه على **ركبتيه** وفرج في الركوع أصابعه
 وبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح ماء لا يستقر
 وسوى رأسه بعجزه أى لا ينكسه ولا يرفعه وسج فيه
 أى في الركوع ثلاثا سواد كان أما أولا ثم رفع رأسه
واكتفى الإمام عند الرفع من الركوع بالسمع بأن
 يقول سمع الله من حمده فقط **واكتفى المؤتمرا** أي
 المقتدى **والمفرد بالتحيد** وصيغة التحيد ربنا الله الملك
 أو ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا
 ولك الحمد وهو الأحسن وقيل يأتي المفرد بهما وهو
 الأصح **ثم كبر للسجود** ووضع **ركبتيه** على الأرض
 فريديه ضامتا أصابعه ثم وجهه بين **كفيه** بعكس
 النهوض **وسجد بألفه** أى على ما صلب منه وجهته

جميعا

جميعا **وكبر بأحدهما** وقال لا يجوز الاقتصار على
 الألف الا بعذر وإليه صرح رجوعه وعليه الفتوى أو بكرر
 عماته وهو دورها ان وجد سجدا الأرض أو على فاضل
 ثوبه **وابدى ضبعيه** أى أظهر عضديه في غير راحة
 وجافي أى أبعد بطنه عن فخذه ووجه أصابع رجليه
نحو القبلة وسج فيه كل مصل ثلاثا والمرأة تخفض
 فلا تبنى عضديها وتلزم بطنها بفخذيها ثم رفع رأسه
 الى قرب القعود على المعتمد مكبرا وجلس بين السجدةتين
مطمئنا **وكبر للسجدة الثانية** وسجد **مطمئنا** **وكبر للنهوض**
 أى للقيام بلا اعتماد يديه على الأرض وبلا قعود عند رفع
 الرأس من الثانية الى القيام **والركعة الثانية كالاولى** فيعمل
 فيها مثل ما فعل في الأولى الا أنه أى المصلي لا يثنى فيها ولا يتعوذ
ولا يرفع يديه **التي** في سبعة مواضع تكبيرة افتتاح وقوت
 وعيد واستلام والصفاء والمروة وعرفات والحجرات وقد
 ضبطها المصنف في حروف فقعه **صمغ** وصفة الرفع



في هذه المواضع مختلفة ففي الثلاثة الأول حذاء الأذنين
وفي استلام الحجر وعند الجمرتين حذاء منكبيه جاعلا بينهما
خو الحجر في الأول وفي الثاني خو الكعبة وعند الصف
والمروة يرفعهما كالراعي خو الباطية باسطا كفيه نحو
السماء ويكون بينهما فرجة وإن قلت **وإذا فرغ من**
سجدة الركعة الثانية اخترش رجله اليسرى وجلس
عليها ونصب يمينه ووجهه أصابعه نحو القبلة ووضع
يديه على فخذييه ولبط **أصابعه وهي** أي المرأة تترك
أي تخرج رجلها من جانبها الأيمن وتمكن وركها
من الأرض لأنه أستر لها **وقرأ المصلي تشهدا بنسعود**
وجوبا كما بحثه في الجرو **كلام غيره** يفيد نديه فان
نراد في القعود الأول بأن قال اللهم صل على محمد وسهل
سجد السهو ويشير عند الشهادة بالمسجدة على المعتد
وفيما بعد الركعتين الأولين من الفرض **اكتفى**
بالباقية مع غنية له عن قراءتها حتى لو سجد ثلاثا أو سكت

قدرها

قد رها جاز والقعود الثاني في صفة الجلوس كالأول
ولتشهد في القعدة الثانية وصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
فيها **ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والسنة** نحو اللهم
اغفر لي لا بما يشبه **كلام الناس** وهو ما لا يستجيب سؤاله
منه نحو اللهم اعطني كذا أو كذا أو سلم مع الإمام كالنخبة
أي كما يكبر التكبير الأول معه وقالوا الأفضل فيهما
بعده عن يمينه أي سلم عن يمينه **وبناوينا القوم والحفظة**
ولا يعين عددًا والتعير بالحفظة دون الكعبة ليشمل كل
مصل ولو مميزا **وبناوينا الإمام** في الجانب الأيمن إن كان
فيه أو الأيسر إن كان فيه أو ناوينا **فيهما أي في التسليمين**
على الأصح لو كان الإمام **محاذيا للمقتدى ونوى الإمام**
أيضا القوم **بالتسليمين** في الأصح **فصل وجهر الإمام**
وجوبا بحسب الجماعة فان نراد عليه إساءة بقراءة الفجر **وأولى**
العناء أي المغرب والعشاء **ولو كان الفجر والعشاء قضاء**
وجهر بقراءة الجمعة والعبدن والتراوج والترجدها

ويستتر في غيرها أي في غير هذه الصلوات **كثفل بالنهار** فإنه
يستتر وخير المنفرد فيما يجهر أي في صلاة يجهر فيها أن
أدنى والأفضل الجهر ويكتفى بأدناه وفي السرية يخاف
حتماً على المذهب **كثفل بالليل** فإنه يجزئ ولو ترك المصلي
السورة في أولى العشاء قراها وجواباً في الآخرين مع
الفتاحه جهراً وهو الأصح وفي رواية يخاف بهما ولو
ترك المصلي **الفتاحه** في الأولين لا يقرأها في الآخرين للزم
تكرارها وفرض **القراءة آية** ولو قصيرة من الفاتحة أو غيرها
أن كانت كلمتين كالم يلد أو أكثر نحو فقل كيف قدر
فلو كلمة كمد هاتان أو حرفاً كص فالأصح عدم الجواز
وقال الأبد من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة **وستنها**
في السفر الفاتحة وأي سورة شاء هذا إذا كان على
عجلة من السير ولا يقرأ في الفجر والظهر نحو البروج وفي
العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالقصار جلاً **وستنها**
في الحضر طوال الفصل من الحجرات إلى آخر البروج لو كان

جرا أو ظهر واتسع الوقت وأوساه منها إلى لم يكن
لو كان عصراً أو عشاء وقصاره منها إلى آخره لو كان
مغرباً وتطل قراءة **أولى الفجر** على وجه السنة أجماعاً بقدر
الثلاث وقيل النصف فقط وفي سائر الصلوات كذلك عند
محمد وإطالة الثانية على الأولى بثلاث آيات تركه تنزيهاً
أجماعاً في غير ما وردت به السنة ولم يتعين شيء من القرآن
لصلاة على سبيل الفرض بل يتعين الفاتحة على وجه الوجوب
ويكره التعيين كالسجدة وهل في الفجر كل جمعة ولا
يقرأ الموت ولو الفاتحة في السرية فإن قرا كره تحريماً
بل يسمع أن جهر **ويضت** أن أسر **وان** وصلية **قراء**
الامام آية الترغيب أو الترهيب وكذا الامام لا يشتغل
بغير القراءة سواء أتم في الفرض أو النفل وكذا المنفرد في الفرض
إما في النفل فلا بأس بأن يسأل الجنة أو يتعز من النار أو خطب
أو صلى الخطيب **على النبي صلى الله عليه وسلم** إلا أن يقرأ الخطيب بإيجازها
الذين أمروا صلوا عليه وسلموا الآية فيصلي السامع في نفسه

والناوى أى البعد **كالقرب** فى افتراض الانصات

باب **الامامة**

الجماعة سنة فى الصلوات الخمس وما فى حكمها كالزواج
ووترها بعدها دون النفل **مؤكدة** أى شبيهة بالواجب
فى القوة أما فى الجمعة والعيدين فشروط الجواز **والاعلم** بالحكم
الصلاة اذا كان يحفظ فرض القراءة **أخى** بالامامة ثم **الافتراء**
أى الاحسن تجويدا ثم **الأورع** الورع الاحتراز عن شبهة
الحرام **ثم الاسبق** ثم احسنهم وجهها الى آخر ما ذكره فى أصله
فان استقروا أقرع بينهم أو أختار للقوم ولو قدموا
غير الأولى أساقا بلائنه **وكرة** امامة العبد ولو مقفا
والاعرابى الجاهل **والفاسق** والبتدع أى صاحب بدعة لا يكره
ها كالدنى ينكر الرؤية بخلاف صاحب البدعة المكفرة ممن
ينكر خلافة الصديق فلا تصح امامته **والاعشى** ان لم يكن أفضل
القوم وينبغى جريان هذا القيد فى العبد والأعرابى وولد
الزنا بحر وولد الزنا وكرة **تطويل** الامام **الصلاة** بالقوم على

قدر

قدر السنة تحريما وكرة تحريما جماعة النساء وحدهن
فان فعلن يقف الامام منهن **وسطهن** كالعراة أى كما
يقف أمام العراة وسطهم ويقف الواحد عن يمينه أى الامام
مخاذاياه وان كان المتقدم أطول فوقع سجوده امام الامام
لم يضره وان صلى عن يساره أو خلفه كره ويقف **الاثنان**
خلفه فلو توسطهما كره تنزيها وان كثر القوم كره تحريما
ويصف الامام الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء
بان يأمرهم بذلك فان **حاذية** ولو بعضوا واحد وخصه
الزبلى بالساق والكعب **مشتهة** حال كنت تسع
مطلقا وثمان أو سبع لو صالحة للجماع أو ماضيا كعجز فى
صلاة مطلقة خرجت الجنازة **مشاركة** **تحريمه** بان يكونا
بائنين تحريمتهما على تحريمه الامام واداء ولو حكما
كلاحقين بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين والمخاذاة
فى الطريق فى مكان **مختد** فلو كان على دكان مثل
قائمة الرجل وهى على الأرض أو بالعكس لم تفسد بلا حائل

كاستوانة ونحوها **فدلت** صلاته لو مكلفا والا لا
 ان نوى الامام امامتها وقت شروعه لا بعده ولا قبل
 صلاحها كما لو اشار اليها بالتأخير فلم تتأخر وشرط كونها
 عاقلة في ركن كامل وكون الجهة متحدة **ولا يحضر**
 الجماعات مطلقا ولو عجزوا في الفجر وغيره وعليه الفتوى
وقد اقدار رجل بامرأة وخشي اوصي مطلقا ولو في
 جازة ونفل وهو المختار وطاهر بمعدور وقارئ بأي
 وهو الذي لا يحسن القراءة ولا الكتابة ومكش اي
 لا يس **بعار وغير موم** وهو الذي يصلي بركوع وسجود
 بموم أي عاجز عنهما **ومفترض** بمنفعل وبمفترض فرضا
 (آخر) لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا لا اي لا يفد اقدار
 متوض بمتيمم **ولا غاسل** رجله بما سمح على الخف أو الجيرة
ولا قائم بقاعد بركع ويسجد ولا قائم بأحد اي منحن
 ولا موم مثله الا ان نوى الامام مضطجعا والمؤتمعا عدا
 او قائما فلا يجوز على المختار **ومتنفل** بمفترض وان ظهر

امامه **حدث** أوجب أو في ثوبه أو بدنه نجاسة اعاد
 المقتدى ويلزم الامام اعلم القوم لو معينين بالقدر
 الممكن ولو بكتاب أو رسول ولو أخبر الامام انه
 كان مجوسيا لا يقبل قوله وصلاة القوم جائزة وان اذنت
 ائمة وقارئ بأي أو استخلف أئمة في الآخرين
 ولو في التشهد **فدلت** صلاحهم
باب الحديث في الصلاة

من سبقه **حدث** سماوي غير مانع للبناء كالجناية ترضا
 على الفور **وبني** ولو منفردا أو امرأة والاستئناف
 افضل **واستخلف** من يصلح للامامة لو كان الحديث اماما
 والمدرك أولى من لاحق ومسبوق كما يستخلف لو حصر اي
 عجز عن القراءة **وان خرج** أي المصل من المسجد بظن
 الحديث فعمل انه لم يحدث **او جن** أو احتمل بان نام فيها أو غي
 عليه استقبال وان صلى في الخراء فلو اماما فالعبارة المجاوزة
 الصفوف لو تأخر والمجاوزة الستة او موضع السجود لو تقدم

ولو منفردا فلهو وضع سجوده من كل جانب وان سبقه حدث
بعد التشهد توجها وسلم وان تعمله اى الحديث بعد التشهد
قبل السلام او **تكم** تمت صلاته وبطت الصلاة ان رأى
ستم او المقتدى به ماء كافيا لوضوئه وقد روى استعماله
ومت مدة سبعة وكان واجدا للماء او نزح خفيه بعمل يسير
فلو يعمل كبرت صلاته اتفاقا او تعلم اى سورة او آية
بان تذكرها او قرئت عنده فخطأها او وجد عارثا
تجوز فيه الصلاة او قد رمى على الركوع والسجود او تذكر
صلاة فائتة عليه او على امامه وفي الوقت سعة وهو صاحب
ترتيب او استخلف الامام القارئ اميا وقيل لا خلاف لو كان
بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح او طلعت الشمس في الفجر
او دخل وقت العصر في الجمعة على اختلاف القولين او سقطت
جبرته عن بر او زوال عذر المعذور بان لم يجد في الوقت
الثاني وبطلان الصلاة في هذه المسائل قول ابي حنيفة وعندهما
تمت وليقولها يفتى وصح استخلاف المسبوق والمذكر اولى

كامل

كامل فلو اتته المسبوق صلاة الامام قدم مديركا للسلام ثم
لواتى بمناف كفقهاء تفسد بالمناف صلاته اى المسبوق
دون صلاة القوم كما تفسد صلاته بفقهاء امامه اى اى
عند اختتامه خلافا لهما لا اى لا تفسد صلاة المسبوق بخروج
اى الامام من المسجد **وكلمه** ولو احدث المصلي في ركوعه
او سجوده توجها وبني واعادها اى الركوع والسجود
وجوبا ولو ذكر لكها او ما جلا سجدة فيجدها لم يعد لها
ولا افضل ان يعيد هما وتعين المأموم الواحد للاختلاف
بلاية فاذا اتوا الامام دخل معه في صلاته لاحتوال الامامة اليه

باب ما يفسد الصلاة وما يكونها

يفسد الصلاة التكلم ولو ساهيا او مخطئا والدعاء بما يشبه
كلامنا نحو اللهم البسني ثوبا والانيث وهو ان يقول آه
والتأوه وهو ان يقول آواه وارتفاع بكائه بصوت
ان حصل منه حروف من وجع او مصيبة راجع للثلاثة
المرضى لا يملك نفسه عن اذنين وتأوه الضرورة لا من ذكر

الصلاة وتغيب عينيه وقيام الامام في الطاق لا سجوده
في الطاق وقد ما مخرجه وانفراد الامام على الدكان اي قيامه
وحده في مكان مرتفع قدر الذراع على الصحيح وعكسه
طيس ثوب فيه تصاوير لذوات الارواح وان يكون فوق
رأسه او بين يديه او بجذائه يمنة او يسرة او محل سجوده
صورة ولو في وسادة مضوية الا ان تكون الصورة صغيرة
بحيث لا تبدل الناظر الا بالتأمل او مقطوعة الرأس او غير
ذو روح كالشجر ونحوه وعد الاثني والتسبيح باليد في الصلاة
ولو نفل اما باللسان فمفسد وبرؤس الاصابع والقلب
لا يكره كخارج الصلاة لا يكره قتل الحية والعقرب ولو
جعل كثير في الاظهر ان خاف الاذى والاكره
لانكره الى ظهر قاعد يتخلل الا اذا خاف الغلط بحديثه
ولا الى مصحف او سيف معلق او موضوع او الى شمع او سراج
بخلاف الجمر الموقود ولا على بساط فيه تصاوير ان لم يسجد
عليها **فصل كره استقبال القبلة بالفرج في الصلاة**

اي عند البول والغائط واستند بآرهما في الصحيح وغلق باب
المسجد الا الخوف على مناعه وبه يفتى والوطن فوقه والبول
والخطى وهو النعوط لانه مسجد الى عنان السماء لا يكره
ما ذكر فوق بيت جعل فيه مسجد ولا نقشه بل بطن وماء الذهب
اذا فعل من مال نفسه الحلال اما اذا فعله المتولى من مال الوقف
فيضمن **باب الوتر**

والنوافل الوتر واجب وهو الاصح وهو ثلاث ركعات
بتسليمة حتى لو اشدى فيه بمن يسلم على رأس الركعتين
وسلم فسد اقتلوه على الاصح وقت المصلي في ثالثة قبل الركوع
ابدا بعد ان كبر لا يعايد به وقد المصلي في كل ركعة منه الفاتحة
وسوره او ثلاث آيات وجوبا ولا يقنت غيره اي الوتر
ويتبع المؤتمرة قانت الوتر في قراءة دعاء القنوت لا يتبع قانت
الفجر بل يقف سكتا في الاظهر ولو نسي القنوت وتذكره في
الركوع لا يقنت في الاصح وكذا بعد الرفع منه اتفاقا
ولو قنت بعد الرفع من الركوع لا يعيد الركوع ويسجد السهو

والسنة قبل فريضة الفجر وبعد فريضة الظهر وبعد
فريضة المغرب وبعد فريضة العشاء ركعتان قدم سنة
الفجر لآخرها أقوى السنن ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر
ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر والسنة قبل فريضة الظهر
وقبل الجمعة وبعد ما أربع وندب الأربع قبل العصر وخبر
محمد بن الأربع والركعتين وندب الأربع قبل العشاء وبعد
حتى لو ترك لا يستوجب إساءة وندب الست بعد المغرب مع
المؤكدة على الظاهر وكراهية الزيادة على أربع ركعات بتسليمه
واحدة في نفل النهار وعلى غمان ركعات ليلا أي في نفل الليل
والأفضل فيهما أربع وعندهما في الليل مثنى وطول القيام
أحب من كثرة السجود وقيل العكس أحسن والقراءة فرض في
ركعتي الفرض مطلقا ولكن تعيينها في الأوليين واجب
والقراءة فرض في كل ركعات النفل وكل الوتر ولزم النفل
بالشروع فيه فصلا ولو عند الغروب والطلوع والاستواء
حتى لو أفسده قضاء وقضى ركعتين لو نوى في النفل أربعاً

وأفنده

وأفنده بعد القعود الأول أو قبله أو لم يقرأ فمقتضى الأربع
شيئاً أو قرأ في الأوليين لا غير أو قرأ في الآخرين لا غير
أو قرأ في الأوليين وحده الآخرين لا غير أو في الآخرين
وحده الأوليين لا غير وقضى أربعاً أو قرأ في إحدى الأوليين
واحدة الآخرين لا غير أو قرأ في إحدى الأوليين لا غير ولا
يصلي بعد صلاة مفروضة شلها في القراءة أو في الجماعة
ولا تقاد عند توهم الفساد للنهي ويتنفل قاعداً كما في الشهد
وبه يفتى مع قدرة القيام ابتداءً وكذا بناء بعد الشروع
بلا ركعة في الأصح ويتنفل وكذا خارج المصروع إلى أي
جهة توجهت دابته ولو قد رعى النزول أو كان على حمار
نحس كثير عند الأكثر وإذا افتتح راكباً ثم نزل بنى نزلته
لا بعكسه وهو ما لو افتتح نازلاً فركب لم يستقبل ومن
سنة مؤكدة في شهر رمضان عشر ركعات سوى
الوتر بعشر تسليمات ووقفها بعد العشاء قبل الوتر وبعد
حتى لو صلى قبل العشاء لم تجز ولو بعد الوتر تجوز بجماعة

على سبيل الكفاية حتى لو تركها أهل مسجد أساء والا
لو ترك بعضهم والختم مرة واحدة ولا يترك لكل القوم
وقيل الأفضل في زماننا قدر ما لا يتقل عليهم بحسبة بعد كل
أربع ركعات بقدرها أي الأربع ويوتر أي يصلي الوتر جماعة
في رمضان فقط أي لا ببقية الشهور ويكره أن يصلي تطوع
جماعة خارج رمضان ولو على سبيل التداخي بأن يقتدى أربعة

باب أدراك الفريضة

صلى منفرد ركعة من الظهر ونحوها بان قيدها بسجدة
فأقيد الظهر في صلاة بان شرع الإمام فيه يتد شفعاً
أي يضد إليها ركعة أخرى ويسلم فان لم يقيدها بالسجدة
يقطع ويقتدى وهو الصحيح ويقتدى مفترضاً فلو صلى
ثلاثاً من الرباعية يتد منفرداً ويقتدى متطوعاً في غير
وقت كراهة فان صلى المنفرد ركعة من الفجر والمغرب
فأقيد يقطع المصلي ويقتدى بالإمام وكذا لو قام إلى
الثانية ولم يقيدها بسجدة فان قيدها مضى فيها ولم

يشرع

يشرع مع الإمام فان شرع معه في المغرب أتم أربعاً
وكره خروجه أي الشخص من مسجد اذن فيه وللمراد
به دخول الوقت حتى يصلي وان صلى الفرض لا يكره
الخروج إلا في الظهر والعشاء ان شرع المؤذن في الإقامة
فانه يكره وان صلى اما اذا لم يشرع فلا بأس بالخروج
ومن خاف فوت الفجر مع الإمام أن أدى سنته اتم
أي اقتدى وتركها والا أي وان لم يخف بان رجا
ادراك ركعة على المذهب وقبل التشهد لا أي لا يتركها
بل يأتي بها عند باب المسجد ان وجد مكاناً ولا تركها
ولم تقض سنة الفجر لا تبع الفرض قبل الزوال من
يومه لا بعده وقضى السنة التي قبل فرض الظهر والجمعة
في وقته قبل شفعه أي اذا شرع مع الإمام وترك الأربع
قبل الظهر يقضيها في وقته ولا ثم الركعتين وعليه
الفتوى ولو خرج الوقت لم يقضها وحدها ولا تبعاً
وكذا سائر السنن ولم يصل الظهر ونحوه جماعة

بادراك ركعة بل أدرك فضلها ولو يادراك التشهد
 لكن ثوابه دون المدرك ويتطوع بما شاء قبل الفرض
 ان أمن فوت الوقت بأن كان في الوقت سعة ولا أي
 وان لم يأمن لا يتطوع بل يجزئ التطوع لتقريب الفرض
 وان أدرك امامه ركعا فبكر المدرك ووقف حتى رفع
 الامام **رأسه** لم يدرك تلك الركعة فيكون مسوقا
 فيقضيهما بعد فراغ الامام بقراءة ولو وافقه في الركوع
 كان مدركا لها ولو ركع متعديا قبل الامام فادركه
 امامه فيه أي في هذا الركوع مع ركوعه وكرهه ولا يلزم

باب قضاء الفوائت

الترتيب بين الصلاة الفائتة وبين الصلاة الوقتية وبين
 الفوائت مستحق أي مفروض عملا لا اعتقادا حتى لا يجوز
 أداء الوقتية مع تذكر الفائتة وكذا لا يجوز قضاء الفوائت
 بترك الترتيب بينهما ويسقط الترتيب بين الفائتة والوقتية
 بضيق الوقت المستحب في الأصح والنسيان للفائتة لأنه عند

وصيرورتها

وصيرورتها أي الفوائت تركها غير الوتر ولو قد يمة
 بخروج وقت السادسة وهو الأصح ولم يعد الترتيب
 بعودها أي الفوائت إلى القلة بأن قضى بعضها حتى
 قل ما بقي فلو صلى فرضا كغير مثلا ذكرا فائتة ولو كانت
 وترافسد فرضه فسادا موقوفا حتى لو صلى بعده خمس
 صلوات ولم يقض الوتر حتى خرج وقت الخامسة عاد
 الكل جائزا وان قضاءه قبل خروجه عاد الكل
 فاسدا وعندهما تفسد فسادا باتا

باب سجود السهو

يجب في الصحيح بعد السلام عن يمينه فقط سواء كان
 بزيادة أو نقصان سجدة واحدة تشهد وصلاة على النبي
 عليه السلام ودعاء في الصحيح وتسليم وفيه إجماع إلى أنه
 يرفع التشهد دون القعدة بخلاف الصلابة حيث ترفعهما
 وكذا التلاوية على المختار بترك واجب وان تكرر
 ترك الواجب ويجب على المقتدي بسهو امامه لا يجب عليه

ولا على امامه بسهوة فان سهى المصلي عن القعود الاول
في الفرض ولو علبا **وهو** اليه اي القعود اقرب من القيام
عاد اليه وجوبا وقعد وتشهد ولا يسجد في الاصح والالا
بان كان الى القيام اقرب لا يعود الى القعود ويعتبر
ذلك بالنصف الاسفل فان كان مستويا كان الى القيام
اقرب والالا وسجد السهو لترك الواجب وفي ظاهر
الرواية ان لم يستوقا ثم اعيد وان استوى قائما
لا فان عاد فحدث صلاته وقيل لا وهو الاشبه وان
سهى عن القعود الاخير عاد **ما لم يسجد للركعة**
التي قام اليها وسجد للسهو لتأخير فرض القعود فان
سجد للزائدة عامدا او ناسيا بطل فرضه برفع يده
عند محمد وبه يفتي فلو سبقه حدث قبل رفعه توطأ وبني
خلفا لابي يوسف وصارت الركعات الخمس في الرباعي
نفلا عندها خلافا لحمد فيضم اليها ركعة سادسة ندبا
وقيل وجوبا ولو في العصر ورابعة في الفجر واما المغرب

فتصير

فتصير اربعا وان قعد في الركعة الرابعة ثم قام ولم
يقعد الخامسة بالسجود عاد الى القعود وسلم وان **سجد للركعة**
ثم فرضه وضم اليها ركعة سادسة ندبا او وجوبا على ما مر
لتصير الركعتان نفلا ولو في العصر على الاصح وسجد السهو
في صورتين ثم هما لا تنوبان عن السنة الرابعة بعد الفرض
في الاصح ولو سجد للسهو في شفع التطوع فاراد ان يبني عليهما
اخرين لم يبن شفع اخر عليه ولو بني صح وكره تخريما ويجد
السجدة بخلاف ما لو صلى المسافر الظهر مثلا ركعتين وهي
فيهما وسجد السهو ثم نوى الإقامة فانه يتد اربعا ويجد
السجدة ولو سلم اي لو قطع الساهی الصلاة فاقتدى به غيره
توقف الامر فان سجد الامام السهو بعد الاقتداء به صح
اقتداء غيره به والا بان اتى بما يمنع البناء لا يصح اقتدائه
به ويسجد الساهی للسهو وان سلم ثوبا للقطع اي قطع
الصلاة ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم وان شك المصلي
قبل الفراغ انه لم صلى اثلاثا او اربعا فان عرض له ذلك

اول مرة بان لم يكن الشك عادة له وهو الصحيح استأنف الصلاة بعجل مناف وبالسلم قاعداً اولى وان كثر الشك تحرى فان وقع تحريه على شئ اخذ به والاخذ بالاقل وبني عليه ويقعد في كل موضع يتوهم انه موضع قعوده ويسجد للسهم في جميع صور الشك توهم مصلى الظهر مثلاً انه اتهم فلم يدر علم انه صلى ركعتين اتهم اربعاً وسجد للسهم بخلاف ما لو ظن انه مسافر او انما الجمعة او التراويح وهو في الظهر والعشاء او كان قريب عهد بالاسلام فظن فرض ركعتين حيث تفسد صلاته

باب صلاة المريض

قد يكون المرض حقيقاً ان تعذر عليه القيام كله بحيث لو قام لسقط او حكيماً ان خاف زيادة المرض به او بطوراً او دوران رأسه او وجد وجعاً شديداً به صلى قاعداً كيف شاء على المذهب يركع ويسجد فان لحقه بالقيام نوع من المشقة

يكره

ليجزله تركه وان قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر او صلى مومياً ان تعذر اى الركوع والسجود او السجود فقط وجعل سجوده اى ايماء سجوده أخفض من ايماء ركوعه ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه فان فعل اى رفع شيئاً يسجد عليه وهو يخفض رأسه مع على انه ايماء لا يسجد على الاصح والا اى لم يخفض رأسه بل وضع الرفوع على جفاته لا يصح وان تعذر القعود او ما بالركوع والسجود مستلقياً على ظهره جاعلاً رجله الى القبلة ويضع تحت رأسه وسادة وينصب ركبتيه ان قدر تحامياً عن مذكره الى القبلة او او ماء مضطجعا على جنبه ووجهه الى القبلة والا اولى ولا اى وان لم يستطع الايماء برأسه اخذت عنه الصلاة فلا تسقط ولو كثرت ما دام يفهم مضمون الخطاب كما صحته في الهداية وصح قاضي خان وغيره انها تسقط اذا كثرت وان كان يفهم وهو ظاهر الرواية ولم يور بعينه وقبله وحاجبه وان تعذر الركوع والسجود لا القيام

أو ما قاعدا وهو المستحب ولو مرض المصلي في صلاته يتم
بما قدر على الأصح وقبل يستأنف ولو صلى المريض بعض
صلاته قاعدا يركع ويسجد فصح من المرض بني على صلاته
قائما ولو صلى بعضها موميا ثم قدر على الركوع والسجود
لا ينبغي بل يستأنف والمتطوع أن يتكبر على شئ كهي حائظ
أن اعني أي تعب وكره بلا عذر في الصحيح ولو صلى فرضا
في ذلك قاعدا بلا عذر وهو دوران الرأس صح ولو مع
القدرة على الخروج وقالا لا يجوز الأمن عذر وهو لا يظهر
ويلزمه التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة وكلما دارت
به السفينة ولا تجوز الصلاة فيها بالإيماء اتفاقا والخلاف
في غير المربوطة في السنت أما المربوطة في السنت فكأن السنت لا تجوز
الصلاة فيها قاعدا إجماعا في الأصح والمربوطة في جهة البحر
الرياح تحركها تحريكا شديدا كما لسائرة والأفك الواقعة بالسنت
في الصحيح ومن اغتمى عليه أو جن خمس صلوات أو دونهما
قضى ولو أكثر من الخمس لا يقضى للمخرج

باب سجود التلاوة

يجب بأربع عشرة آية منها أو إلى الحج أمانا نيلتها فضلاية
ومنها ص والاعراف والرعد والنمل والاسراء ومريم والفرقان
والنمل والم تنزيل وحده السجدة والجن والانشق وأقرأ
على من تلا ولو كان اماما أو سمع ولو كان غير قاصد للسمع
أو كان مؤتما وأن لم يسمع حقيقة أو اقتدى به بعد التلاوة
لا يجب بتلاوته أي المؤتم لا عليه ولا على امامه لا في
الصلاة ولا بعدها ولو سمعها أي آية السجدة المصلي
من غيره ممن ليس معه في الصلاة سجد المصلي بعد الصلاة
ولو سجد المصلي فيها أي في الصلاة أعادها أي السجدة
ولا يعيد الصلاة ولو سمع آية سجدة من امام فأنتم
به قبل أن يسجد الإمام للتلاوة سجد معه وإن اقتدى
به بعده أي بعد ما سجد لا يسجد أصلا وإن لم يقتد
به سجدها ولم تقض السجدة الصلاة التي وجبت في
في الصلاة بتلاوته أو بتلاوة امامه خارجا أي خارج الصلاة

ولو تلاها أى آية السجدة خارج الصلاة فجد لها وأعاد
 هذه الآية فيها أى فى الصلاة **سجد** فيها مرة أخرى وإن
 لم يسجد لها **أولا** كفيه سجدة **واحدة** عن التلاوتين فى
 الأصح **من كررها** أى الآية الواحدة فى **مجلس** واحد فإنه
 تكفيه سجدة واحدة أى لا تكفيه سجدة واحدة إن
 كررها فى **مجلسين** بل يجب لكل تلاوة سجدة **وكيفيته** أى
 السجود أن يسجد **بشرائط الصلاة** سوى الترخيم ونية
 تعيين الآية بين **تكبيرتين** مندوبتين ويأتى فيها
 بتسليم السجود فى الأصح **بلا رفع يد وبلا تشهد وبلا**
تسليم وتنادى بسجود الصلاة مطلقا **وكذا بالركوع**
 أن نواها ولم ينقطع فور القراءة **وكره أن يقرأ سورة وينع**
 أى يترك آية السجدة فى الصلاة أو غيرها **الاعكسه** أى لا
 بأس بقراءة آية السجدة وترك ما سواها وأعلم أن سجدة الشكر
 مكروهة عند الإمام وقالاهى **قربة** يثاب
 عليها وبه يغنى **وهي شفاء** كسجدة التلاوة

باب صلاة المسافر

باب صلاة المسافر

السفر شرعا قطع مسافة تتغير بها الأحكام من جاوزت **بيت**
مصره من الجانب الذى خرج منه حال كونه مريدا **سيرا**
وسطا وهو سيرا لابل ومشى الأقدام ثلاثة أيام
 من أقصر أيام السنة ولا يشترط سيرا اليوم بتمامه بل
 إلى الزوال فى **براء وجرا** **وجبل** مع الاستراحات المعتادة
 حتى لو أسرع فوصل فى يومين قصر ولو لموضع طريقان
 أحدهما مدة السفر والآخر أقل قصر فى الأقل لا الثانى
قصر الفرض الرباعى دون غيره ويصير فرضه ركعتين
 فلواته **صلاته** أربعا **وقعد فى الركعة الثانية** قدر
 التشهد **مع فرضه** والآخران نافلة وإساءة **والأى** وإن
 لم يقعد فى الثانية قدر التشهد لا يصح إلا إذا نوى الإقامة
 حين قام للثالثة قبل تقيدها بسجدة ولا يزال يقصر حتى
 يدخل **مصره** أى بيوت إقامته أو ينوى إقامة نصف شهر
 ببلد أو قرية لا بمفازة ولا بمكة **ومنى** وخروجهما

من كل موضعين مستقلين الا اذا نوى ان يقيم
بالليل في احدهما ويخرج في النهار الى الآخر وقصر ان نوى
اقل منه أي من نصف شهر **اوله** نوا الإقامة وفي سنين
وفي موضع بأن عزم أن يخرج غدا أو بعد غد **اوله**
يعزم على شيء أو نوى **عسكر** ذلك أي نصف شهر
بأرض الحرب وإن حاصر ولم يصح بخلاف من دخلها بأمان
فانه يتد أو حاصروا أهل البغي في دارنا في غيره أي
في غير مصر للتردد بين الفرار والفرار بخلاف أهل
الاجبية كعرب وتركمان نوا الإقامة في المغارة
فانهم لا يقصرون وإن اقتدى مسافر بمقيم في الوقت
صح الاقتداء **أول** ثم صلاته مع الإمام سواء أدركه في الشفع
الأول أو الثاني ولو اقتدى به **بعده** أي بعد خروج الوقت
لا يصح اذا كان في ربيعة و**بعكسه** وهو ما لو اقتدى
مقيم بمسافر **صح** فيهما أي في الوقت وبعده فاذا سلم
المسافر يتم المقيم بلا قراءة في الأصح ويستحب للإمام

أن يقول

أن يقول لهذا تموا صلاتكم فانا قوم سفر **ويبطل الوطن**
الأصل وهو ما يكون بالأهل أو بالتوالد بمثله اذا
لم يبق له بالأول أهل فلو بقي لم يبطل بل يتد فيهما لا
أي لا يبطل الوطن الأصلي بانشاء السفر وكذا لا يبطل بوطن
الإقامة ويبطل وطن الإقامة بمثله وبانشاء السفر وبالوطن
الأصلي والأصل ان الشيء يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه
وفائتة السفر والحضر تقضى **ركعتين** راجع لفائتة
السفر **وأربع** راجع الى فائتة الحضر والمعتبر فيه أي
في كل واحد من السفر والإقامة آخر الوقت وإذا بقدر
الحرمة فان كان آخر الوقت مسافرا وجب عليه ركعتان
والآخر أربع **والعاصي** بالسفر كالسافر لطلب الزنا أو قطع
الطريق **كغيره** في الترخص برخص المسافرين وتعتبر
نية الإقامة والسفر من الأصل دون التبع كالمراة
فانها تتبع الزوج بشرط ان تستوفى مجل معها والعبد
فانه تبع للمولى **والجدي** فانه تبع للأمير اذا كان يرتزق

منه ولا يتر من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع
الاقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم في الاصح

باب صلاة الجمعة

شرط اداؤها **المصر** في تجز في القرية وهو أي **المصر** كل
موضع له أمير وقاض ينفذ **الاحكام** ويقم الحدود
وهو الصحيح وقبل هو ما لا يسع أكبر مساجده أهله
المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء **أو مصلاه** أي
مصلى **المصر** وهو ما حوله لمصلحة اتصاله به أو لا والاختار
للفقهاء تقديره بمرسخ ومنى **مصر** فتجوز اقامة الجمعة
فيها إذا كان ثمة أمير مكة أو الخليفة لا أمير الموسم
لا عرفات أي عرفات غير مصر وتؤدى الجمعة في **مصر**
في مواضع أي في موضعين فأكثر **والسلطان** ولو
تغلبت الامتثاله أو نائبه المأمور بإقامتها ولو عيّد
أو قضاه ناهية ووقت الظهر فتبطل الجمعة بخروجه
وهو فيها قبل ما قد قدر التفتد اتفاقا والخطبة قبلها

للفقهاء

حذو

حتى لو صلوا بلا خطبة أو صلوا قبلها أو خطب قبل الوقت
لم تجز وست خطبتان خفيفتان قدر سورة من طوال
المفصل **بجلسة** بينهما قدر ثلاث آيات **بطهارة** من الحدث
بنوعيه والخبث قائما مستقبلا القوم بوجهه متعوذا في
ابتلائها في نفسه متقلدا سيفاً في بلاء فتحت عنوة وكفت
للخطبة المفروضة مع الكراهة تحمكة أو تسبحة أو
تحليلة بنيتها فلو حمد لعطاسه لم تنب عنها والجماعة
ولو عيّد أو مسافرين أو مرضى وهم ثلاثة سوى
الامام فإن نفروا أو واحد منهم قبل سجوده بطلت خبثاً
الظهر ولو بعد ما سجد صلى الجمعة اتفاقاً والاذن العام
وهو ان تفتح أبواب الجوامع للواردين حتى لو اجتمعت
جماعة في الجامع وأغلقوا الابواب وجعوا لم تجز وشروط
وجوبها الاقامة بمصر فلا تجب على المسافر ومن كان
خارج المصر فإن كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد
وبه يفتى والذكرة المحققة فلا تجب على الاثنين والخنثى

والصحة فلا تجب على المريض والحرية فلا تجب على العبد
وسلامة العينين فلا تجب على الأعمى وسلامة الرجلين
فلا تجب على المقعد ولا على مقطوعهما وتجب على الأعرج
وبقي من شروط الوجوب عدم حبس وخوف ومطر
شد يد ووحل ونخل ونحوها ومن لاجعة عليه كالمسافر
والمريض والعبد إن أداها جاز عن فرض الوقت وهو
الظهر وأعني عنه كالمسافر إذا صام والمسافر والعبد
والمريض أن يؤم فيها أو تنعقد الجمعة بهم حتى لو كان
خلفه مسافر وعبد ومريض فقط انعقدت ومن لا عذر
له لو صلى الظهر قبلها أي قبل الجمعة كره أي حرم وجازت
وأما بعد ما فلا كراهة فإن سعى إليها بعد ما صلى الظهر
بأن انفصل عن باب داره والامام فيها بطل ظهروه وانقلب
نفلا أدركها أو لا يلا فرق بين معذور وغيره على المذهب
وكره تخير ما للمعذور والمسجون والمسافر أداء الظهر
جماعة وكذا بأذان وإقامة في المصليات القريبة

يوم الجمعة ولو بعد فراغ الامام ومن أدركها في التشهد
أو في سجود السهو على القول به فيها ترجعة خلافا
لحمد **وأذا خرج الامام من المحبرة** إن كان في محبرة أو قام
للمصعود أن لم يكن فيها فلا صلاة ولا كلام سوى
قضاء فائتة لذي ترتيب وإتمام نفل شرع فيه قبل خروجه
ويجب السعي على من عليه الجمعة إليها وترك البيع ولو
مع السعي بالأذان الأول الواقع بعد الزوال في الأصح
فإن جلس الخطيب على المنبر أذن بين يديه وأقبل بعد
تمام الخطبة بذلك جرى التوارث

باب صلاة العيدين

تجب صلاة العيدين عند الجمهور وهو الصحيح على من تجب
عليه الجمعة فلا تجب على مسافر ومريض وامرأة وعبد
وإن أذن له مولاه بشرائطها أي الجمعة سوى الخطبة
فإنها سنة وتندب في عيد الفطر أن يطعم أي يأكل
قبل الخروج إلى المصلى حلوا وإن يكون تمرا وإن يكون وترا

وان يغتسل والاصح انه سنة كما تروا ان يستاك وان
يتطيب بماء ریح لآلون كالمسك والجوروان يلبس
أحسن ثيابه ولو غسلا وان يؤدى صدقة الفطر قبل
التوجه الى المصلى ثم ان يتوجه الى المصلى غير مكرجوها
في طريقه وغير متنفل قبلها أي قبل العيد لكرهته فحق
الامام والقوم في المصلى وغيره ووقتها من ارتفاع الشمس
قد ررح أو يحين الى وقت زوالها ويصلي ركعتين
متتابعين الزوائد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة
ويؤلى ندبا بين القرائتين ويرفع يديه في الزوائد
الاذا كبر **كك** فلا يرفع يديه في الاظهر ويخطب
الخطيب بعدها خطبتين وهما سنة فلو قد مناع الصلاة
جاز وكره يعلم الناس فيهما احكام صدقة الفطر الخمسة
أعني على من تجب ولن تجب ومتى تجب وكما تجب ومما
تجب ولم تقض أن خافت مع الامام ولو بالافساد في
الاصح وتؤخر بعد ركعة الى الزوال من الغد فقط هي

أي احكام عيد الفطر احكام عيد الاضحى لكن هنا
يؤخر الاكل عنها ندبا ويكبر في الطريق جهرًا ثم يقطع
اذا انتهى الى المصلى ويعلم الاضحية وتكبر التشريق في الخطبة
وتؤخر صلاة الاضحى بعذر الى ثلاثة أيام ولا تصلي بعد
ذلك فلو أخر بلا عذر رأساء والتعريف أي تشبيهه الناس
أنفسهم بأهل عرفات يوم عرفة ليس بشيء في حكم
الوقوف وست وقيل يجب وهو الاصح بعد فجر عرفة
وهو تاسع ذي الحجة الى ثمان صلوات عند الامام وقالوا
الى عصر الخامس من يوم عرفة وهي ثلاث وعشرون
صلاة وبه يفتى مرة واحدة الله أكبر الخ وصفة
التكبير أن يقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا
الله واحله أكبر الله أكبر وبالله الحمد بشرط
أقامة ومصر ومكتوبة **وجماعة** مستحبة وهي جماعة
الرجال فلا يجب على القروي والمنفرد والمسافر والمرأة
وقالا هو على كل من صلى المكتوبة مطلقا وعليه

الاعتماد وبالاقتداء بالمقيم يجب التكبير على
المرأة والمسافر إلا أن المرأة تكبر مستغلا خلافه

باب صلاة الكسوف

الكسوف للشمس والخسوف للقمر يصلى ركعتين كالنفل
أى بلا أذان وإقامة وبركوع واحد في الركعة الواحدة
أمام الجمعة أن حضر بلا جهر خلافا لهما وبلا خطبة
اتفاقا وهى سنة والأفضل أن يطيل القراءة فيهما ثم
يدعو الإمام بعد الصلاة حتى تجلى الشمس وهو سنة
والأى وإن لم يحضر أمام الجمعة صلاوا فرادى ركعتين
أواربعاء كالكسوف والظلمة القوية نهارا والريح
الشديد مطلقا والفرع أى الخوف والزلازل والصواعق
وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلا والثلج
والامطار الدائمة وعموم الأمراض

باب صلاة الاستسقاء

وهو طلب السقيا له صلاة لأجماعة ولا خطبة وله

دعاء واستغفار فإنه السبب لارسال الامطار ولا قلب
رداء ولو الإمام وقال لا يقبل الإمام ردائه دون القوم
ولا حضور ذي وإنما يخرجون للاستسقاء فلا ثياب متباغات

باب صلاة الخوف

إذا اشتد الخوف اشتداده ليس بشرط بل الشرط نفس القرب
من عدو أو سبع وقف أى جعل الإمام القوم طائفتين
طائفة بأزاء العدو وصلى بطائفة ركعة واحدة لو كان
مسافرا أو كان في الفجر وركعتين في الرباعي لو كان
مقيما ومضت هذه الطائفة مشاة إلى العدو وجاءت
تلك فعلى الإمام بحمد ما بقي وسلم وحده وذهبوا
أى الطائفة الثانية اليهم أى إلى العدو وجاءت
الطائفة الأولى وأتموا ما بقي بلا قراءة لأنهم لاحقون
وسلموا أى الطائفة الأولى ومضوا إلى العدو ثم جاءت
الطائفة الأخرى وهى الثانية وأتموا ما بقي بقراءة
لأنهم مسبقون وصلى الإمام في المغرب بالأولى ركعتين

لأن تصفيف الركعة الواحدة متعذر وبالثانية ركعة
فلو عكس خدعت صلات الكل ومن قاتل منهم
يجعل كثير يطلب صلاته وأن اشتد الخوف ابتداء صلا
ركبانا فرادى بالأيماء إلى أي جهة قدرنا للضرورة
ولم تجز صلات الخوف بلا حضور عدد حقيقة
فلورأوا سوادا فظنوه عددا فصلوها ثم بان بخلافه
اعادوها

باب الجنائز

ولي أي وجه المحتضر من قرب من الموت القبلة
عن يمينه أي على شقه الأيمن واختير الاستلقاء
ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه إلى القبلة وأن
شق عليه ترك على حاله وندب قراءة يس والبرعد
عنه وينبغي اجضار الطيب وأخراج الجنب والمخاض
والنفساء من عنده ولقن المحتضر الشهادة ندبا
قبل الغرغرة وندب كون الملقن غير متهم بالمسرة

بموته

بموته وكونه من يعتقد فيه الخير فخذ كرها عنه جهورا
ولا يأمره بها فغساء أن يأتي بها ولو مرة لتكون آخر كلامه
فإن مات المحتضر شد لجأه وغض عيناه تحسينا له
ويقول مغضيه بسم الله وعلى ملة رسول الله الله
يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسهله بلقائك
وأجعل ما خرج إليه خيرا مما خرج عنه ويوضع على بطنه
حديدة لئلا ينتفخ وكره قراءة القرآن عنه حتى يغسل
وتلبس أعضائه ليسهل غسله ووضع الميت عند الغسل على
سبعة بحراى بخبر وتر إلى سبع فقط وستر عورته لغليظة
على الظاهر وقيل مطلقا وصح غم إذا سترها ف على يديه
خرقة وغسلها وجرد من ثيابه ووضع من يؤمر بالصلاة
بلا مضضة واستنشاق وصب عليه ماء مغلى يسدر
النبق أو حرض وهو الاشنان والأى وإن لم يوجد
فالقراج أي الماء الخالص وغسل رأسه ولحيته إن كان
بهما شعر بالخطي وهونيت بالعراق فإن لم يوجد

فبالصابون وغیره واجمع على يساره ليبدأ بيمينه فيغسل
حتى يصل الماء الى ما يلي التحت منه ثم اجمع على يمينه فيغسل
كذلك ثم اجلس الميت مستلذا بفتح النون اليه أي الى القاسل
ومسح بطنه مسحا رقيقا أي لينا وما خرج منه غسله ولم
يعد غسله ونشف بثوب لثابتين الثواب اكفانه غسل
الحنوط وهو عطر مركب من اشياء طيبة غير زعفران
وورس على رأسه ولحيته ندبا وجعل الكافور على صدره
وهي جبهته ولفه ويداها وركبته وقدماه كراهة
لها ولا يشرح شعره ولا لحيته لكره الحية ولا يقص ظفره ولا
لا شعره وكفه أي الرجل سنة ازار من القرن الى القدم وقص
من أصل العنق بلا حجب ودرخيس ومكين **ولفافة** وهي مثل
الازار وتكره العمامة في الاصح وكفه كفاية ازار ولفافة
وكفه ضرورة ما يوجد ولف الميت من يساره ثم من يمينه
بان تبسط اللفافة ثم الازار ثم يلبس القميص ويوضع على
الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللفافة كذلك وعقد الكفن

ان خيف انتشاره صونا عن الكشف وكفه أي المرأة سنة
درع أي قيص وازار وخار وهو المقنعة ولفافة وخرقة
تربط بجائديها من الصدر الى الركبة وكفه كفاية ازار ولفافة
وخار وتلبس المرأة الدرع اولا ثم يجعل شعرها صغيرتين على
صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوقه أي الدرع تحت
اللفافة والخنثى كالمرأة الا انه يجب الحرير والمزغفر على
الرجل تجهيزا امراته ولو معسرا وهي موصلة في الاصح
وتجمر أي تعطر **الاكفان** اولا قبل ان يدرج فيها
الميت وترا الى السبع ولا يجمر خلفه ولا في قبره
فصل في الصلاة على الميت

السلطان أحق بصلاته أي بالصلاة عليه ان حضر وهي فرض
كفاية يشق باقامة البعض عن الباقيين وشرطها اسلام
الميت فلا يصلى على كافر وطهارته فلا تصح قبل الغسل
وحضوره فلا يصلى على غائب ووضع على الأرض وكونه
امام المصلي وستر عورته ثم القاخي ان حضر وفي بعض

النسخ ان يحضر اى السلطان والقاضى ثم امام الحى وهو
الذى كان يصلى الميت خلفه في حياته ثم الولي على ترتيب
العصبات الا الاب فيقدم على الابن اتفاقا في الاصح وله
اى الولي ان ياذن لغيره بالصلاة عليه فان صلى غير الولي
والسلطان ممن هو مؤخر عنهما أعاد الولي ان شاء
وان صلى لقاضى أو امام الحى لا يعيد واذ صلى الولي لم
يصل غيره بعده وان دفن بعد الغل أو قبله وأهيل
عليه التراب بلا صلاة صلى على قبره ماله يتفسخ والمعتبر
فيه أكبر الرأى وهي اى الصلاة أربع تكبيرات بثناء
وهو سبحانك اللهم الخ بعد التكبير الاول ويرفع
يديه في هذه فقط وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
كما في التشهد جعل الثانية ودعاء بأمور الآخرة بعد الثالثة
والمأثور احسن ومنه اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهدنا وعا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنا اللهم من أحبيته فأحبه
على الاسلام ومن توفيته منا فوفه على الايمان بمالك بن ارحم

الرحمن

الرحمن وتسليمتين بعد الرابعة وينوي الميت بهما
مع القوم وليس بعد هادعاء في الظاهر ولا تشهد فيها
ولا قراءة فلو كبر الامام ثم المي تتبع في الخامسة بل يقف
ساكتا حتى يسلم فيسلم معه وبه يفتى ولا يستغفر
لصبي ومجنون ومعتوه ويقول اى في الصلاة على الصبي
مكان الدعاء اللهم اجعله لنا فرطا اى سابقا مهيئا لمصلح
والدنيه واجعله لنا اجرا ونجرا اى خيرا باقيا واجعله
لنا شافعا مستغفا اى مقبولا شفاعته وينتظر المسبوق
بتكبيره الاحرام ليكرمه فاذا سلم قضى ما عليه بلا دعاء
ان خشي رفع الجنازة على الاعناق لا ينتظر من كان حاضرا
في حالة التسمية بل يكبر حين اراد اتفاقا ومن حضر
بعد الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة ويقوم الامام للرجل
اى لاجله والمرأة بخداء الصدق لانه محل الايمان ولم يصلوا
على الجنازة ركبانا استحسانا ولا في مسجد جماعة فانه مكروه
بلا عذر تحريرا وقبل تنزيها سواد كان الميت في المسجد والقوم

او بعضهم خارجة او بالعكس ومن استهل اي وجده منه
ما يدل على الحياة بعد خروج اكثره سمي وغسل وصلى
عليه **والا** اي وان لم يستهل لا يصلى عليه والمختار انه يغسل
ويخرج في خرقه ويسمي كصبي مع احد ابويه فانه لا يصلى عليه
الا ان يسلم احدهما قبل موت الصبي او يسلم هو اي الصبي
وهو يعقل اوله يسب احدهما معه ففي هذه الصور يغسل ويكن
ويصلى عليه ويغسل **ويؤم** قريبا للكافر غسل الثوب الجسد
ولا يصلى عليه ويكفنه اي يلفه في ثوب ويدفنه اي يلقيه في
حفرة كالكلب فيؤخذ سريره اي الميت بقوائمه الاربع
بان ياخذ كل قائمة رجل ويجعل به اي بالسير بلا خيب اي
سير سريع وبلا جلوس قبل وضعه عن اعناق الرجال وبلا مشي
قلاما اذ المشي خلفها الحب وضع مقدمها على يمينك وذلك
يمين الميت ايضا ثم ضع مؤخرها على يمينك ثم ضع مقدمها
على يسارك وذلك يسار الميت ايضا ثم ضع مؤخرها على يسارك
ويحفر القبر ويملأ **والمدان** يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة

فيوضع

فيوضع فيها الميت ولا يشق الا في ارض رخوة ويدخل من
قبل القبلة بان يوضع من جهتها ثم يحمل فليجدر ويقول واضعه
في المد بسماواته وعلى ملة رسول الله اي بسم الله وضعناك
وعلى ملة رسول الله سلمناك ويوجه الى القبلة وجوبا وينبغي
كونه على جنبه الايمن وتحمل العقدة التي في كفنه للاستغناء
عنها ويسوى اللبن وهو الطوب النبي عليه والقصب لا البحر
المطبوخ والخشب الا ان تكون الارض رخوة ويسجي
اي يغطي بثوب قبرها اي الانثى وكذا الخنثى المشكل
لاقبره الا لضرورة كطوريها اي يصب عليه التراب
ويكون ان يزداد على ما خرج منه ثم قيل يلحق بعد الدفن وقيل
لا وقيل لا يؤمر به وقيل لا ينهي عنه ويسند القبر اي يجعل
مثل سنام البعير ولا يربع ولا يحسن للنهي ولا يخرج بعد
الدفن من القبر الا ان تكون الارض مغصوبة فيخرج لحق صاحبها
ان شاء وان شاء سواه مع الارض وانفع بها

(باب الشهيد)

هو شرعاً من قتله أهل الحرب بجديده أو غيرها كالحرق
والعرق وكذا أهل البغي وقطاع الطريق أو وجد في معركة
وبه أنز الجراحة أو خروج الدم من عينه أو أذنه أو من جوفه
سائل لا يخلط بالخرج من أنفه أو ذكره أو بيره أو من جوفه
غير سائل أو قتله مسلم أو ذمي ظلماً ولم تجب به دية بل قصاص
وإن سقط لعارض كصلح أو قتل أب ابنه فيكون الشهيد ويصل
عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه فلو بد لهما بجديده كره
الأماليين من جنس الكفن فيترع كالغزو والخشوع ويزاد ليه
الكفن وينقص ليصير على سنة الكفن ويغسل ويصل عليه
أن قتل جنباً أو صبياً أو حائضاً أو نفساً أو بالثقل في غير المعركة
أو ارتب ذلك بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى أو مضى عليه
وقت صلاة كامل وهو يعقل ويقدر على إدارتها أو نقل من المعركة
إلى المكان الذي جرح فيه جالاً الخوف وطى الخيل سواد استقر
في مكان أو مات على الأيدي أو وصى بأمور الدنيا وهذا كله
إذا كان بعد انقضاء الحرب فلو قبله لا يصير مرتكباً بشيء مما ذكر

أو قتل

أو قتل أي يغسل إن قتل في الضر ولم يعلم أنه قتل بجديده
ظلماً فلو علم أنه قتل بجديده ظلماً وعرف قاتله فإنه
لا يغسل أو قتل بجداً أو قصاصاً أو تعذيباً لأنه لم يقتل
ظلماً فلا يكون شهيداً لا يغسل من قتل لبغي أي خرج
عن طاعة الإمام وقطع طريق ولا يصل عليه أهانة له

باب الصلاة في الكعبة

صح فرض ونفل فيها وفوقها ولو بلا سترة وإن كره للنجي ومن
جعل ظهره إلى ظهر الإمام فيها صح وكذا الوجه إلى وجهه
وإن كره أو إلى جنبه ومن جعل ظهره إلى وجهه أي وجهه للإمام
لا يصح اقتدائه به وإن تحلقوا حولها أي إن صلى الإمام في المسجد
للحرام فتحلق الناس حول الكعبة واقتدوا به صح الاقتداء
لنحو قريب اليها من إمامه إن لم يكن المقتدى في جانبه أي
جانب الإمام فلو في جانبه لم يصح

كتاب الزكاة

هي لغة النماء والزيادة وشرعاً تملك جزء من المال

خرج بالتملك الإبلحة وبالمال المنفعة فلو أهدى بتماناً وبها
 الزكاة أو أسكن فقيراً داره سنة لم تجز من فقير مسلم غير
 حاشي ولا مولاه أي معق الهاشمي بفتح التاء بشرط قطع المنفعة
 عن المملك بكسر اللام من كل وجه لله تعالى فلا يدفع إلى
 أصله وفرعه ومكاتبه وأحد الزوجين إلى الآخر وشروط
 وجوبها أي افتراضها العقل والبلوغ والإسلام والحرية ومالك
 نصاب كحائز درهم شرعي حولي أي حال عليه الحول فارغ
 عن الدين الذي له مطالب من العباد كدين استهلاك ومهر
 وكذا دين الزكاة بعد الوجوب وعن حاجته الأصلية فلا
 تجب في الدور وإن لم تكن للسكنى وثياب البدن وأثاث المنزل
 ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال تام ولو
 تقديراً بأن كان معداً للتجارة خلاز كوة في مال الضمار كان
 ومفقود ودين محمود لا بينة عليه ونحو ذلك بشرط صحة
 أدائها بمقارنة للأداء للفقير أو لعزل ما وجب أو شرط
 أدائها تصدق بأكمله أي المال فلو بيع بعضه فزكاته فقط دون

الباق عند محمد وهو الصحيح

باب صدقة السواند

هي التي تكتفى بالمرعى في المرعى في أكثر السنة وهو ما فرق
 النصف فلورعت أقل السنة أو علفها نصفها لا تجب ويجب
 في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض وهي التي دخلت في السنة
 الثانية وفيما دونه في كل خمس شاة وما بين المنصابين عفو
 وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي دخلت في الثالثة
 وفي ست وأربعين حقة بالكسر وهي التي دخلت في الرابعة
 وفي إحدى وستين جرعة وهي التي دخلت في الخامسة
 وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان
 المائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس
 شاة مع الحقتين فففي مائة وخمس وعشرين حقتان و
 شاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وهكذا إلى
 مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وهذا
 استئناف أول وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان ثم فيما زاد

على مائة وخمسين إلى مائة وخمس وسبعين ثلاث تجب
في كل خمس شاة وهذا استيفاء ثان وفي مائة وخمس وسبعين
ثلاث حقا وبنت مخاض إلى مائة وست وثمانين وما بينهما
عفو وفي مائة وفي مائة وست وثمانين تجب ثلاث حقا
وبنت لبون إلى مائة وست وتسعين وما بينهما عفو وفي مائة
وست وتسعين تجب أربع حقا إلى مائتين وما بينهما عفو
ثم تستأنف ابتداء كما تستأنف بعد مائة وخمسين حتى تجب
في كل خمسين حقه ولا تجزي ذكر الإبل إلا بالقيمة بخلاف
البقر والغنم فإن المالك مخير والبنت جمع بختي الذي تولد
من العربي والجمعي **كالعرب**

باب صدقة البقر

وفي ثلاثين بقرا تبعد ذو سنة أو تبعة هذا إذا لم تكن
للتجارة فإن كانت لها يعتبر أن تبلغ قيمتها نصابا وكذا الإبل
والغنم وفي أربعين سن ذو سنتين أو سنة ويجب
فيما زاد على الأربعين بحسابه ففي الواحد ربع عشر

مسنة

مسنة وفي الاثنين نصف عشر سنة وهكذا إلى ستين
ففيها أي الستين تبيعان أو تبيعتان إجماعا وفي أربعين
سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة
اتبعة وفي المائة تبيعان ومئة فالقرض يتغير بكل عشر
من تبيع إلى مسنة والجاموس كالبقرة في تكمل النصاب وفي
الزكاة **فصل في الغنم وفي أربعين شاة**

سائمة تجب شاة واحدة وفي مائة واحدة وسبعين تجب شاتان
وما بينهما عفو وفي مائتين وواحدة تجب ثلاث شياه
وما بينهما عفو وفي أربع مائة تجب أربع شياه وما
بينهما عفو ثم بعد ما بلغت أربع مائة تجب في كل مائة
شاة إلى غير نهاية **والمرزك الضأن** في تكمل النصاب لا في
آداء الواجب ويؤخذ الثني وهو ما تم له سنة في زكاتها
أي الغنم لا يؤخذ الجزع وهو ما أتى عليه أكثرها
سواء كان زكاة الضأن أو المعز
فصل ولا شيء في الخيل

السائمة عندهما وعليه الفتوى ولا في البغال والحير والحملان
 جمع حمل وهو ولد الضأن في السنة الأولى **والفصل** في جمع
 فصيل وهو ولد الناقة قبل أن يتم الحول **والعاجل** جمع عجول
 وهو ولد البقرة حين ترضعه أمه إلى سنة أشهر وهو
 الصحيح وصورته أن يموت كل الكبار ويتم الحول على ولادها
 الصغار فلا يجب فيها شيء إلا تبعاً للكبير ولو واحداً ويجب
 ذلك الواحد ماله يكن جيداً فيلزم الوسط **ولا في العوامل** أي
 المعدات للعمل **والعلوفة** وهي التي يعلفها صاحبها نصف الحول
 أو أكثر **ولا في العفرو** وهو ما بين النصابين **ولا في الهالك**
 بعد الوجوب وفي هلاك البعض يسقط بقدره **ولو وجب**
 من أي ذات سن **ولم توجد** في مواشيه دفع المالك إلى الله
 برضاه أعلامها وأخذ منه الفضل أو دفع دونها ورد الفضل
 جبراً على الساعي أو دفع القيمة **ويؤخذ الوسط** لا يأخذ
 الساعي خيار المال ولا إراداه نظر الجانب الفقير والغني **ويضم**
 مستفاد من جنس نصاب في أثناء الحول ولو بهيمة أو دابة

لم

إليه فيزكى **الكل** يحول الأصل وإن لم يكن من جنسه لا يضم
 اتفاقاً ولو أخذ الخراج والعنبر والزكاة بغاة لم تؤخذ
 هذه الأشياء مرة أخرى نوى التصديق أو لا ولو عمل زناً
 زكاته لسنتين أو عمل لنصب متعددة صح فيهما
(باب زكاة المال)

يجب في مائتي درهم وهي نصاب الفضة وعشرين ديناراً
 وهي نصاب الذهب ربع العشر وهو خمسة دراهم في الفضة
 ونصف مثقال في الذهب ولو كان مقدار النصاب منهما
 تيرا أي غير مضروب منهما أو كان خيلاً للرجال أو النساء
 أو الخيل أو غيرها أو آنية كبريق ونحوه ثم في كل خمس يضم
 الحاء بحسابه ففي مائتين وأربعين درهماً ستة دراهم
 وفي أربعة وعشرين ديناراً نصف دينار وبقراطان
 ولا يجب فيما دونه والمعتبر في بلوغ النصاب وزنها أي
 الذهب والفضة إذا ووجوباً لا قيمتهما والمعتبر في الدرام
 وزن سبعة في الزكاة والنصاب وتقدير الديارات والدرهم

وهو أي ذلك الاعتبار أن تكون العشرة منها أي من الدراهم
وزن سبعة مثاقيل كما أن المعتبر في المتقال أن يكون كل سبعة
منه وزن عشرة دراهم **وغالب الورق** بكسر الراء المضروب
من فضة **ورق** أي إذا كانت الغلبة للفضة فهي كالخالصة
لا عكسه وهو ما إذا كانت الغلبة للفضة فإنه يقوم كالعرف
ولا بد فيه من نية التجارة إلا إذا كان يخلص منه فضة
تبلغ نصاباً والمساوي كغالب الفضة احتياطاً وأما الذهب
المخلوط بالفضة فإن غلب الذهب فذهب وإلا فإن بلغ
الذهب أو الفضة نصاباً وجبت ويجب ربع العشر في عروض
تجارة بلغت نصاب ورق أي فضة أو ذهب ونقصان
النصاب في أثناء الحول لا يضر أي لا يمنع الوجوب أن يحل
في طرفيه أي في أول الحول وآخره سواء كان نصاب السوائم
أو غيرها **وتضم قيمة العروض** التي للتجارة إلى الثمين أي
إلى الذهب والفضة ويضم **الذهب** إلى الفضة قيمة وقال
بالأجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها

مائة

مائة وأربعون تجب سنة عنه وخمسة عندهما

(باب العاشر)

هو من نصبه الإمام على الطريق خرج الساعي فإنه الذي يسعى
في القبائل ليأخذ صدقات المواشي من أماكنها ليأخذها صدقات
أي الزكوات من التجار المارين بأموالهم الظاهرة والباطنة عليه
ويشترط فيه أن يكون قادراً على الحماية حراً مسلماً غير هاشمي
فمن قال من التجار الذين يمرّون عليه **لترقيم الحول** على المال
الذي في يده أو على دين محيط بماله أو منقص للنصاب
أو قال أدبت أنا للفقراء في المصر لا بعد الخروج أو أدبت
نكاف في المصر إلى عاشر آخر وفي تلك السنة عاشر آخر
محقق وإلا لا يصدق **وحلف صدق** في الجميع بلا إخراج
برادة في الصحيح **إلا في السوائم** في دفعه بنفسه في المصر
فإنه لا يصدق وإن حلف بل تؤخذ منه ثانياً وفيما صدق
فيه المسلم مما مر صدق فيه الذي **إلا في قوله أدبت** إلى الفقراء
لا يصدق **الحول** في شئ **إلا في أمر ولد** لأن كونه حريماً لا ينافي

الاستيلاء وأخذ العاشر منا أي من المسلمين ربع العترو
أخذ من الذي ضعفه وهو نصف العترو وأخذ من الحرب العترو
بشرط نصاب فلا يؤخذ من القليل وإن أخذوا من مثل
وبشرط أخذهم منا فلا يؤخذوا إلا أخذ شيئا وإن علمنا
قدر ما يأخذون أخذنا قدره وإلا فالعترو وإن أخذوا الكل
لأننا أخذ الكل بل بقي معه ما يبلغه الإمامة ولم يبق
أي لم يأخذ العترو من الحرب ثانيا في **حول** بلا عود إلى دار
الحرب فلو عاد ثم خرج من يومه ذلك عشر ثانيا **وعترو** الحرب
لا الخنزير أي يؤخذ من الذي نصف عشر قيمة الخمر إذا كان
للتجارة وبلغ نصابا ومن الحرب عشر القيمة وإن لم يؤخذ ولا يقدر
الخنزير ولو مع الخمر ولا يعثر ما في بيته مطلقا ولا بضاعة
إلا أن تكون لحرب **ولامال المضاربة** في الصحيح الآن يرجع
المضارب في عشر نصيبه إن بلغ نصابا ولا كسب لعبد
المأذون للدينون بمجه وفي العترو **عشر الخواج** لتقصير المروءة عليهم

باب الركاك

وهو اسم

وهو اسم من المعدن والكنز والمعدن ما خلقه الله تعالى في الأرض
والكنز اسم لما دونه بنو آدم خمس معدن أي أخذ خمس معدن
نقد كذهب وفضة وخمس أيضا **خو حديد** كرماس وصف
إذا وجد في أرض **خراج** أو عشر وباقيه للواجد ولو وجد
في أرض لغيره فباقيه لأكها إلا الخمس معدن وجد في داره
وأرضه وهو الصحيح وخمس كنز أعلم أنه إذا وجد كنز فان
كان عليه ضرب أهل الإسلام فأكها كالقطة وإن كان ضرب
أهل الجاهلية فان وجد في أرض مباحة ففيه الخمس وباقيه
للوأجد وإذا وجد في داره أو أرضه ففيه الخمس وباقيه
المختطه وهو الذي ملكه الإمام هذه البقعة أو الفتح
وإن لم يعرف المختطه أو رثته بوضع في بيت المال ولو
اشتبه الضرب جعل جاهليا أو قتل أسلايا وخمس زريق
نظرا لابي يوسف لا خمس **ركاك** صحرا دار حرب وجد
مستأن فيها فلا يؤخذ في بيتهم يرد عليهم ولا خروج وكذا كل
جامد لا ينطبع كاليانوت وسائر الجواهر إذا أخذت من معادنها

قوله وفي العترو
يعني من عترو الخواج فقصدته ثم عترو عاترو
أهل العترو يعني ثانيا لتقصير المروءة بالخروج
هذا إذا كان له عترو عن المروءة إذا كان لا يؤخذ
من المروءة لا يعثر ثانيا هو كاس

فلو كنز فيها الجنس ولا لؤلؤ وغيره خلافا لما في يوفيهما

(باب العشر)

يجب العشر في عمل أرض العشر دون أرض الخراج يجب
أيضا في مسقى ماء أي مطر ومسقى سح أي ماء أنهار وأودية
بلا شرط نصاب في الكل وبلا شرط بقاء في مسقى ماء أوج
فيجب في الخضروات التي لا تبقى إلا الحطب والقصب الفارسي
والعشيش والسعف والبن أذا لم يتخذ أرضه لذلك
فإن أخذها وجب فيه العشر كما يجب في قصب السكر والنبل
ويجب نصفه أي نصف العشر في مسقى غريب أي دلو عظيم
ودالية أي دولا ب ولا ترفع المؤن كآجرة العمال ونفقة البقر
بل يجب في كل الخراج ويجب ضعفه أي ضعف العشر وهو
الجنس في أرض عشيرة لتغلي ولو التضعيف حادنا وإن
اسم التغلي أو باعها أي اشتريها منه مسلم أو ذي لأن
التضعيف كالخراج فلا يتبدل ويجب خراج إن اشتري ذي
أرض عشيرة من مسلم ويجب عشرين أخذها أي تلك

الأرض

قوله التغلي
التغلي لا يبي بغير قوم من العرب فصار
نصف عشرين على أن يأخذ من قوم
بأنه أخذ من

الأرض منه أي من الذي مسلم آخر بشفعة أو رد العقد
على البائع للفساد أي لأجل فساد البيع وإن جعل مسلم داره
بستانا فزنته تدور مع مائه فإن سقاها بماء العشر أو به وبماء
الخراج ففيه العشر وإن بماء الخراج ففيه الخراج بخلاف الذي
إذا جعل داره بستانا حيث يجب عليه الخراج مطلقا وداره
أي الذي ولو تغلبا حر لا يجب فيها شيء كعين قبر أي زفت
ونفط وهو دهن يكون على وجه الماء وجدت في أرض عشر
ولو وجدت عين قبر ونفط في أرض خراج يجب الخراج أن كان
حريمها صالحا للزراعة

باب المصروف

أي مصرف الزكاة والعشر هو الفقير وهو من له أدنى
شيء والمساكين وهو من لا شيء له وهو أي المسكين أسوء
حالا من الفقير والعامل ولو غنيا لاها شيئا وهو من لا يستفاد
الصدقات ساعيا كان أو عاشرا فيعمل ما يملكه وهو من
لا يزداد على نصف ما يقبضه والمكاتب ولولفن لاها شيئا والمديون

فأما الخراج هو ماء أنهار وفرتها
البحر وكذا سجون وحمون ووطلة
والفراة خلاف المحر وماء العشر هو
ماء السعاد والبنر والعين والجر
الذي لا يدخل تحت ولاية أحد
والحاصل أن ماء الخراج مكان للزراعة
يدخله ثم حرمناه قرا وما سواه
عشره لعدم ثبوت اليد عليه فلم
يكن عليه

إذا لم يملك نصيبا فاضلا عن دينه ومنقطع الغزاة وهو ولد
بقوله تعالى وفي سبيل الله وابن السبيل وهو من له مال في وطنه
لامعه يدفع الزكاة **الزكاة** إلى **كلهم** أو إلى صنف واحد منهم
لا يدفع إلى ذمي ولو فقيرا وصح غيرها أي دفع غير الزكاة
كصدقة الفطر إليه ولا إلى بناء مسجد وقنطرة وسقاية وتكفين
ميت وقضاء دينه أي الميت بخلاف ما لو قضى دين حي بأمرة
ولا إلى شراء قن يعق وأصله وإن علا فزعه وإن سفر وزوجه
ولو معتدة من باين أو ثلاث ولا تدفع زوجة إلى زوجها
ولا إلى عبده ومكاتبه ومديره وأمروله ومعق البعض وقالا
يدفع إلى معق البعض ولا إلى عبده أي عبدا الغني ولو مديرا
أو زمنا ليس في مال مولاة أو كان مولاة غايبا على المذهب
ولا إلى طفله أي طفل الغني بخلاف ولد الكبر ورايه وامراته
الفقراء وطفل الغنية حيث يجوز الدفع إليهم ولا إلى بني هاشم
ومواليهم أي معق بني هاشم ويجوز النقل لهم ولو دفع الزكاة
تجرا إلى شخص وفي أكبر رأيه أنه مصرف فإن أنه أي المعطاه

عني

عني أو هاشمي أو مولاة أو كافرا أي ذي لاحرى ولو مستأثرا
أو أبوه أي المزكي أو ابنه أو زوجته صح ولو بان أنه عبده أي عبد
المزكي أو مكاتبه لا يصح وكره الاغنا أي بأن يدفع إلى واحد من
درهم مثلا ونزب الاغناء عن السؤال في هذا اليوم وكره
نقلها أي الزكاة من بلد إلى بلد آخر غير قريب وأصح أو أوع
أو أصلح أو أنفع للمسلمين أو إلى طالب علم أو من دار الحرب إلى دار
الاسلام ولا يسئل من له قوت يومه أي لا يحل له ذلك

باب صدقة الفطر

تجب على حر مسلم ولو صغيرا أو مجنونا حتى لو لم يخرجها وإليها
وجب الاداء بعد البلوغ ذي أي صاحب نصيب فضل عن مسكه
وعن ثيابه وأثاثه أي متاعه وفروسه وسلاحه وعبيده للخدمة
عن نفسه أي تجب عن نفسه وطفله الفقير فإن كان له مال
في ماله وعن عبيده للخدمة لا التجارة وتجب عن مديره وأمروله
لا عن زوجته وولده الكبير ولا عن مكاتبه ولا عن عبد أو عبيد
مشتركة لهما ويتوقف الوجوب لو المملوك مبيعا بخلاف إذا

مروقت الفطر والخيار باق تلزم من يصير له نصف أى
يجب نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويق أو زبيب وقالوا
الزبيب كالشعير وبه يفتى **أوصاع تمر أو شعير وهو أى الصاع**
ثمانية أرطال وحرر بعض المحققين أن الصاع بالمصري قدحاً
وثلاث صاع أى يجب في صبح يوم الفطر من مات قبله أى قبل
صبح الفطر **أو سلم بعده أو ولد بعده** لا تجب عليه **وصح**
أداؤها لو قدم على الوقت ولو قبل رمضان أو أخر عن وقت
الوجوب لأن وقتها موسع وهو قول العامة وقيل مقيد يوم
الفطر واختاره في **التحرير**

كتاب الصوم

هو لغة الإمساك وشرعاً ترك الأكل والشرب أى إدخال
شيء إلى الباطن أو ماله حكم الباطن **والجماع عمداً من الصبح الصالح**
الحال الغروب بنية من أهله بأن يكون مسلماً طاهراً من حيض
أو نفاس **وصح صوم رمضان وهو فرض** وصوم التذرية المعين
كقوله لله على صوم غرة رجب سنة كذا **وهو واجب**

وقيل

وقيل الأظهر أنه فرض عوصوم النفل وهو ما زاد على الفرض والواجب
سنة كان كصوم عاشوراء مع التاسع أو من ذى الحجة أو من ذى القعدة
من كل شهر ونحو ذلك فتصح هذه الصيامات بنية من الليل إلى
ما قبل نصف النهار الشرعى وهو من طلوع الفجر إلى الضحوة الكبرى
وتصح بمطلق النية أى نية الصوم ونية النفل لعدم التزام
وما بقي وهو صوم قضاء رمضان والتذرية المطلق والكفارات
كلها وقضاء ما أفنده من نفل لم يخرج إلا بنية معينة معينة
ولا بد من النية لكل يوم ونسب رمضان برؤية حاله أو بعد
شعبان ثلاثين إذا غم للهِلال ولا يصام يوم الشك وهو يوم
الثلاثين من شعبان إذا وقع الشك أنه منه أو من رمضان
الانتطوعاً ويكره غيره ومن رأى هلال رمضان أو هلال الفطر
وشهد عند القاضي ورده قوله صام وجوباً فإن أفطر قضى
فقط بلا كفارة ولو أحمل رمضان ثلاثين لم يفطر إلا مع
القاضي وقيل بجملة كغيره أو غبار السماء خبر عدل لا اتفاق
اتفاقاً وفي المستور خلاف ولو كان المهرقناً أو أفتى لرمضان

أي لأجل صومه ويجب على الجارية أن تخرج في ليلتها بلا إذن مولاهما
وتشهد در و قيل خبر حرين أو حرو حرتين **الفطر** ولا أي وإن
لم يكن بها علة **فجمع عظيم** أي لهلال رمضان والفطر
ثم حد الجمع الكبير مفوض إلى رأى الإمام وعليه الفتوى ولا
يشترط لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا الحكم ولا المجلس
القاضي فإذا تم العدد بشهادة فرد ولم ير هلال الفطر
والسماء مصححة لأجل الفطر روى الحسن عن الإمام وهو قول
أبي يوسف وسئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول
الواحد وفي غاية البيان وقول محمد أصح واختلف الترجيح فيما
إذا ثبت بشهادة عدلين وتم العدد ولم ير هلال شوال مع
الصحو ولا خلاف في حل الفطر إذا كان بالسماء علة ولو ثبت
بشهادة الفرد **والأصح** وبقية الشهور **الفطر** في الثبوت
بشهادة حرتين أو حرو حرتين وهو الأصح ولا عبرة باختلاف المظان
فلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب وعليه الفتوى ولا عبرة برؤية أهل المشرق

باب ما يفسد الصوم ولا يفسده

فإن أكل

فإن أكل الصائم أو شرب أو جامع قبل النية أو بعد ما في
الصحيح ناسيا إلا أن يذكر فم يترك فم يترك فم يترك فم يترك
أو **أكل** أو **أشرب** أو **أفطر** ولو لم يترك فم يترك فم يترك فم يترك
أو أصبح جنباً ولو استمر يوماً أو دهن أو احتجم أو اغتاب
أو أكل أو وجد طعمه في حلقه أو قبل ولم يترك أو دخل
حلقه غباراً أو ذباب وهوذا **أكل** صومه لعدم التحرز عنه
أو **أكل ما بين أسنانه** وكان دون الحصة وأن أخرجه
ثم أكله ينبغي أن يفسد أو قاده وعاده ولو ملا الفم لم يفسد
في المسائل كلها وإن أعاده عمداً أو استقاء أي تكلف القبي
وكان كثيراً أو ابتلع حصاة أو حديد أو تراباً أو حجراً
أو نواة أو قطناً أو سرفجلاً لم ينقض ولم يطبخ أو أكل جرة
رطبة ليس فيها لب **قضى فقط** بلا كفارة في هذه الصور
ومن جامع عمداً أو **وجمع** في أحد السبيلين في محل مشتهى
على الكمال بأن يكون انساناً جامعاً بخلاف ما لو جامع جنبه
أو بهيمة أو ميتة أو أكل أو شرب غداً أو دواء عمداً قضى

وكفر ككفارة الطهار وسيأتي بيانها ثم انما يكفر أن نوى
 ليلا ولم يكن مكرها ولم يطر مسقط كرض واختلف فيما لو
 مرض يخرج نفسه أو سوف يبره مكرها والمعتمد لزومها ولا
 كفارة بالانزال دون الفرج كالتبطين والتفجيد ونحوها بل
 القضاء فقط ولا بافساد صوم غيره **داء رمضان** بل قضاءه
 وإن احتقن أي تداوى بالحقنة أو استعط أي صب الدواء في
 الأنف أو قطر في أذنيه الدهن اتفاقا أو الماء في الصحيح **أودى**
 جالفة وهي الجراحة التي بلغت الجوف أو أمة بالمد وهي الجراحة
 التي بلغت أم الدماغ وهي الجلد التي تجمع الرأس **بدولها**
 كان أو يابس **فوصل** الدواء إلى جوفه يرجع إلى الجائفة أو
 إلى دماغه يرجع إلى الأمة **أقطر في الصور** كلها وقضى بلا كفارة
 وإن أقطر في أحليله ماء أو دهن لا يفسد غدها خلا فلا ي
 يوسف والاختطار في قبلها يفسد بلا خلاف وكو ذوق شئ
 ومضغ بلا عذر ولو في صوم النقل ومضغ العلك أن كان
 مضوغا ولا يفسد لا أي لا يكره كل ودهن شارب لانها

لا ينافيان

لا ينافيان الصوم ولا سواك مطلقا ولو رطب أو مبلولا أو بالغت
 والقبلة أن امن على نفسه الجماع والانزال وكره أن لم يامن
 ويستحب للصائم السجود وتأخير وتجميل الفطر لا في يوم غيم

فصل في العوارض

المبيحة لعدم الصوم وهي ثمانية ذكر المصنف منها خمسة وهي
 الأكره والعطش والجوع الشديد إذا خيف منها الهلاك
 أو نقصان العقل من خاف خوقا أو زيادة المرض أو بطلان
 البر أو فساد العضو يغلبة الظن عن تجربة أو أمانة
 أو بخار طيب مسلم غير ظاهر الفسق الفطر والمسافر
 سفرا شرعيا ولو لمعصية الفطر وصومه أي المسافر
 أحب أن لم يضره فإن ضره فالإفطار أفضل ولا قضاء
 إن مات أي المريض والمسافر **عليه** على المريض والمسافر ولا
 يلزمهما دفع الفدية هذا إذا لم يتحقق المريض اليأس من
 البر فإن تحقق فدى لكل يوم من البرض **ويجمع** وليهما عنهما
 لكل يوم كالفطرة أي أن صح المريض وأقام المسافر ولم

يصوم ما تلتزم وليهما الاطعام بوصية من ثلث المال
فلو لم يوص له يلزمه الاطعام ولو تبرع به جاز وقضيا
أي المريض والمسافر ما قدر عليه من الايام بعد الصحة والا
ظنة لزوما وفائدتة وجوب الوصية بالاطعام بلا شرط
ولاء أي متابعة فله الخيار أن شاء فرق وان شاء تابع فان
جاء رمضان آخر قدم الاداء على القضاء والحامل والمرضع ولو
ظن الفطر والقضاء بلا كفارة ولا فدية ان خافا على الولد
أو النفس والشيخ الفاني الفطر وهو الذي ثبت قوته ولم
يقدر على الصيام وهو أي الشيخ يفدي أي يطعم لكل يوم
مسكنا كما في الكفارات فان عجز عن ذلك استغفر الله فقط
أي دون المريض ومن بعده لعدم ورود نص فيهم والمتطوع
الفطر بغير عذر في رواية بشرط أن يكون من نيته القضاء
وفي أخرى لا يحل الا بعذر وهي الصحة والضيافة عذر للضيف
والضيف اذا كان صاحبها يتأذى بترك الاطعام والا لا هو
الصحيح ويقضى المتطوع اذا افطر ولو بلغ صبي أو صبوية بالنسبة

أو غيره

أو غيره أو أسلم كافر بعد الفجر أمسك كل منهما بقية يومه
وجوبا ولم يقض كل منهما شيئا اذا افطر فيه وكذا يجب الامساك
على كل من صار أهلا في آخر النهار كحائض أو نفسا ظهرت
بعد الفجر أو معه ومجنون أفاق ومريض برئ ومسافر أقام
قبل الزوال أو بعده ولو نوى المسافر الاطعام ثم قدم
مصره ونوى الصوم في وقتة وهو قبل الضحوة الكبرى
صح ويقضى ما فاتة باعطاء سوى يوم حدث الاغماء فيه أو في
ليلته فلا يقضيه الا اذا علم انه لم ينو ويقضى ما فاتة بمثل
غير ممتد أي مستغرق الشهر وان استغرقه لا ويقضى
ما فاتة بامساك بلانية صوم وبلا فطر ولو قدم مسافر
في بعض النهار أو ظهرت حائض في بعضه أو تسحر
حال كونه ظنه ليلا والفجر طالع أو افطر كذلك أي ظنه
ليلا والشمسية ان لم تغرب أمسك كل يومه وقضى ولم
يكفر كأكله أي كما يجب القضاء فقط باطله عمدا بعد أكله
ناسيا ظن ان ذلك يفطره أو لا بلغه الحديث أو لا هو الصحيح

ونائمة ومجنونة وطغتا أي إذا جرمعت النائمة أو المجنونة
التي كانت عاقلة في أول النهار وهي صائمة يجب القضاء
عليهما إلا الكفارة فصل من نذر صوم يوم الخراف فطر
وجوبا وقضى وإن نوى الناذر يمينا قضى وكما أيضا ولو نذر
صوم هذه السنة فطر وجوبا أياما منهيته وإن صام خرج
عنها وهي يوم العيد وأيام التشريق وقضاها ولا قضاء
أن شرع المكلف فيها أي في هذه الأيام متنفلا ثم فطر
أما لو شرع في غيرها متنفلا لزمه إتمامه ولو أشده قضاء

باب الاعتكاف

سن لبث في مسجد تقام فيه الجماعة للصلوات الخمس بنية
ونية أعلم أن الاعتكاف سنة مؤكدة على الكفاية
في العشر الأخير من رمضان وواجب في المنذور وسحب فيما
علاه والصوم شرط لصحة الواجب دون غيره وأقله نفلا ساعة
عند محمد وعند أبي يوسف أكثر النهار وعند الإمام يوم والمرأة
تعتكف في مسجد بيتها وهو الموضع الذي أعدته للصلاة في بيتها

ولو

ولو اعتكفت في المسجد جاز وكره ولا يخرج المعتكف منه أي من
المسجد إلا الحاجة شرعية كالجمعة والعيد أو طبيعته وهي
ما لا بد منه كالبول والغائط والغسل لو احتلم ولا يمكنه الاغتسال
في المسجد فإن خرج ساعة زمانية بلا عذر كما خرج سلطان
أو غيره وخوف على نفسه أو ماله وإن دام المسجد لا عيادة
مريض وصلاة جنازة فسد ~~كله~~ وشربه ونومه ومبايعته
التي لا بد له منها فيه ولكن كره له تخربا إحضار البيع فيه
والصمت أن اعتكفه قربة والتكلم الأخير وتحدث عملا
بد منه بعد أن لا يكون مأثما وحرم عليه الوطئ ودواجبه
كالملس والقبلة وبطل الاعتكاف بوطئه في الفرج أو البر
ليلا أو نهارا عمدا أو لا أنزل أولا ويتقبله ولمسه أن
أنزل ولزمه الليالي أيضا كالأيام بنذر اعتكاف أيام ولزمه
ليلتان بنذر اعتكاف يومين ويتبع فيه إلا أن ينوي التفريق

كتاب الحج

هو لغة القصد إلى مظهر وشرعا قصد زيارة مكان مخصوص

وهو الكعبة المشرفة وعرفات في زمان مخصوص وهو أشهر
 الحج بفعل **مخصوص** وهو الطواف والوقوف والظاهر أنه عبارة
 عن الأفعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمانية
 الحج فتح فرض مرة على الفور عند أبي يوسف وهو الأصح بشرط
 حرية وبلوغ وعقل وصحة خرج الرقيق ولو بمكة مطلقا والصبي
 والمجنون والمعوق والاعمى ولو وجد قائدا والزمن والمفلوج
 ومقطوع اليدين والرجلين وإن ملك كوا الزاد والراحلة
 وبشرط قدرة زاد وسط وراحلة بالملك أو الاجارة لا الاعارة
 فصلت عن مسكه وعن مؤنته ولو كبير يمكنه الاستغناء
 ببعضه والحج بالفاضل لم يلزمه كما لو كان عنده ما لو اشترى
 به مسكا وخادما لا يبقى بعده ما يكفي للحج وفصلت عن ما لا بد
 له منه من الثياب والفرس والسلاح وقدرة نفقة مدة نهبه
 وأيابه راكبا لا ماشيا وقدرة نفقة عياله وأولاده الصغار
 إلى عوده وبشرط أمن طريق ولو بالرشوة فإن كان الغالب
 السلامة يجب وإن كان الغالب الخوف لا وبشرط مرافقة

محرم أو زوج لا امرأة في مدة سفر ولو عجوزا والخنثى كالمرأة ولو
 وجدت محرما ليس لزوجه المنع من حجة الاسلام فلو أحرم صبي
 وهو يعقل وأحرم عنه أبوه أو أحرم عبد فبلغ الصبي أو اعتق
 العبد قبل الوقوف **نقض** كل منهما على إحرامه لم يجز عن فرضه
 فإن جدّد الصبي الإحرام قبل الوقوف بعرفة جاز عن حجة
 الاسلام بخلاف ما لو فعل العبد ذلك ومواقيت الإحرام ذو
الخليفة لأهل المدينة وتسمى الآن أبار على وذات عرق لأهل
 العراق موضع منه إلى مكة مسيرة ثلاثة أيام وجحفة لأهل
 الشام ومصر والمغرب وهو المسمى الآن برابع وقرن لأهل
 نجد وهو جبل على مرتعتين من مكة ويبلغ لأهل اليمن
 وهو جبل من جبال تهامة منه إلى مكة فرسخان لأهلها
 أي لأهل هذه الامكنة ولن يرتبها من غير أهلها ممن أراد
 الحج أو العمرة وصح تقديمه أي الإحرام عليها أي على المواقيت لا على
 أي لا يصح تأخيرها عنها لأفان قصد دخول مكة ولو الحاجة
 والميقات لأهلها أي داخل المواقيت الحلال للحج والعمرة والميقات

للاخلها أى داخل المواقيت للحل للحج والعمرة والميقات للمكى أى
السالك بمكة الحرم للحج وحده من طريق المدينة ثلاثة أميال
ومن طريق اليمن والعراق والطائف سبعة ومن طريق جدة
عشرة ومن الجعرانة تسعة وميقات المكى للحج للعمرة ليحقق
نوع سفر والتنجيد أفضل وهو موضع بقرب مكة عند مسجد عائشة

باب الأحرار

وإذا أردت أن تحرم فوضاً أو اغتسل والغسل أحب والبز أزال
ورد أحد يدين أو غسيلين والأول أفضل وتطيب أى طيب
بدنك أن وجدت لا تنوبك بما تبقى عينه وصلى ركعتين
تدباني غير وقت كراهة وتجزي عنهما المكتوبة وقيل اللهم
انى أريد الحج فيسره لى وتقبله منى ولت أى قل لبيك الخ ذبر
أى عقب صلاتك فرضاً كانت أو لا تنوى بها أى بالتلبية
الحج وهى أى التلبية لبيك اللهم لبيك لا شريك لك دليلك
أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وزود فيها
تدباً ولا تنقص منها فإنه مكروه تحريماً وقيل تنزيهاً فإذا

لبيت

لبيت أو سقت الهدى ذابوا الحج فقد أحرمت فائق الرقت
أى الجماع وقيل الكلام الفاحش والفسوق أى المعاصي
والجدال أى الخصام مع الرفقة وخوهم وقتل الصيد البرى
والإشارة إليه حال حضرته والدلالة عليه حال غيبته وحل
تحريمها ما إذا لم يعلم المحرم لا إذا علم وليس القيص ومافى
حكمه كالزردية والبرانس والسراويل والعمامة والقلنسوة
والقباء والخفين إلا أن لا تجرد النعلين فاقطعهما أى الخفين
أسفل من الكعبين أى المفصلين الذين وسط القدمين عند
معدن الشراك وليس الثوب المصبوغ بوس وهو الكرك
أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون الثوب المصبوغ بأحد هذه
الاشياء غسلاً لا ينقص وستر الرأس بما يغطي به عادة بخلاف
نحو العدل والطبق وهذا يخص بالرجال أما المرأة فتستر
رأسها لا وجهها وستر الوجه وغسلها أى الرأس والوجه
بالخطمي ومس الطيب والدهن وليتقى حلق رأسه وقص شعره
وقلم ظفره لا أى يتقى الاغتسال ولا دخول الحمام ولا الاستنظاف

بالبيت والمحمل اذ لم يمس رأسه ولا وجهه ولا كره ولا شد
 الهمان وهو كيس الدلاء في وسطه سواء كان فيه نفقته
 أو نفقة غيره وأكثر التلبية ندبا متى صليت أى عقب الصلاة
 أو علوت شرفا أى مكانا مرتفعا أو هبطت قدرا أى محلا منخفضا
 أو لقيت ركباً وأكثر التلبية بالأحجار رافعا صوتك بها أى
 بالتلبية وأبداً بالمسجد بدخول مكة من باب السلام قبل
 أن تشتغل بشئ وكبر وهلل تلقاء البيت ثلاثاً ثم استقبل الحجر
 الأسود مكبراً مستلماً أن قدرت بلا إيذاء لأحد وعند
 الازدحام لا تستلمه وطف مضطرباً استناناً وهو أن
 يجعل رداءه تحت أبطه الأيمن ويلقيه على كتفه الأيسر
 وراء الخطيب أى خلفه وجوباً فلو طاف من الفرجة لم يجز
 أخذاً عن يمينك مما يلي الباب أى باب الكعبة سبعة
 أشواط فلو طاف الثامن عامداً لزمه أتمام الأسبوع
 والمسجد كله محل له حتى لو طاف من وراء السورارى جاز
 ترميل من الرمل وهو المشي بسرعة مع هز الكفين في

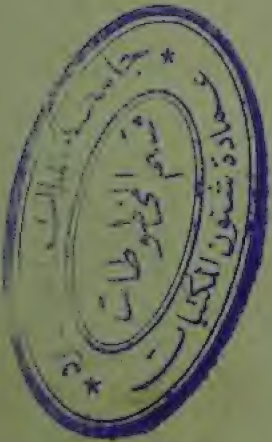
الأشواط

الأشواط الثلاثة الأولى فقط وتمش في الباقي على هيئتك
 فلو ترك الرمل في الأول لا يرمل الا في الشوطين بعده ^{بشيء}
 في الثلاثة لا يرمل في الباقي ولو زحمة الناس وقف حتى يجد
 فرجة فيرمل واستلم الحجر الأسود كلما مرت به أن استطعت
 واستلامه تناوله باليد أو القبله وهو من واختم الطواف
 به أى بالاستلام وبركعتين وجوباً في غير وقت كراهة
 ولا تجزى عفاً المكتوبة والأفضل كونها في المقام أى
 مقام إبراهيم عليه السلام أو حيث تيسر لك من المسجد
 للقدوم أى لأجل طوافه وهو سنة لغير المكي ويندب له
 بعد ذلك الالتزام بالملتزم والشرب من ماء زمزم حتى
 تخرج بعد ذلك من باب الصفا ندياً إلى جبل الصفا
 أصعد عليه بقدر ما يصير البيت بمراى منك وهو وما
 بعده سنة وقدر عليه مستقبل البيت مكبراً محلاً مضطرباً على
 النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديك داعياً ربك بحاجتك
 تراصط من الصفا ما شيا وجوباً فلو ركب يصير عذر

لزمه دم جرح المروة ساعيا وجوبا بين الميادين الاخضرين
حتى يلتوى ازارك بسايقك وانت تدعو حتى اذا خرجت
من بطن الوادي تمشي على هيبتك حتى تصعد المروة وتفل
عليها أي على المروة **فهلك** أي مثل فهلك على الصفا وطف
بينهما أي بين الصفا والمروة سبعة اشواط تبدأ الشوط
الأول بالصفا **وتختتم** الشوط السابع بالمروة وتسعى في
بطن الوادي في كل شوط ثم اقدم بمكة حراما أي محرما وطف
بالبيت كلما بدت لك رأى ثم اخطب قبل يوم التزوية بيوم
وهو السابع من ذي الحجة وعلم فيها أي في الخطبة المناسك
ثم ح أي اذهب بيوم التزوية من مكة الى منى وهي قرية
من الحرم على فرسخ من مكة والبيت بها سنة فخرج منها
الى عرفات وهو مكان مرتفع بمنى بعد صلاة **الفجر** بيان
للسنة **يوم عرفة** ثم اخطب بعرفات وعلم فيها ما يحتاجون
اليه في هذا اليوم ويوم النحر واطب أيضا بمنى في ثاني أيام
النحر وعلم فيها بقية ما يحتاجون اليه وكلها خطبة واحدة

بعد الزوال

بعد الزوال والصلاة الا الثانية فثنتا وقبل الصلاة ولو خطب
قبل الزوال كره سراج ثم **صل** بعرفات بالناس بعد الزوال
الظهر والعصر جمع تقديم بقراءة سرية حموي بأذان واقامتين
ولا يتطوع بينهما ولو بسنة الظهر في الصحيح ولا بعد أداء
العصر في وقت الظهر وهذا الجمع انما يجوز بشرط الامام
الاعظم أو نائبه والاحرام بالجمع في الصلاتين وقال لا
يشترط لصحة العصر الا الاحرام وهو الاظهر ثم نبلا لية
تخرج الى الموقف وقف لزوما متوجها الى الكعبة بقرب
المجل أي جبل الرحمة والقوم معك وهو عن يمين الموقف
ووقت الوقوف اذا زالت الشمس الى فجر النحر والركن
ساعة من ذلك والواجب منه الى الغروب وليس الاغتسال
قبل الوقوف وينبغي ان يقفوا وراء الامام مستقبليين
القبلة والوقوف على الرحلة أفضل منه قائما وقائما أفضل
منه قاعدا وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة وهو واد
بجذاه عرفات عن يسار الموقف حال كونك حاملا مكبرا محملا



ما يصلي في موقفك ساعة مصليا على النبي
صلى الله عليه وآله داعيا ربك بحاجتك ثم رح ماشيا على هيبتك
 الى مزدلفة بعد الغروب وجوبا والبيت بها سنة **وانزل**
 بقرب جبل قرح عن يمين الطريق أو يساره **وقف فيه**
 ندبا وصل بالناس العشاءين في وقت العشاء جمع تأخير
 بشرط تقديم المغرب فلو قدم العشاء يعيدها بعد المغرب
 فإن لم يعد حتى طلع الفجر عادت جائزة باذان **واقامة**
 ولا ينقطع بينهما ولا تشتت الجماعة هنا **ولم تجز المغرب في**
عرفات أو في الطريق فلو صلى فيه يعيدها ما لم يطلع الفجر فعود
 الى الجواز ثم صلى الفجر بخلس **وقف بمزدلفة** وجوبا ووقته
 من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو تركه لعذر كرحمة فلا شيء
 عليه **مكبرا محلا مصليا** على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا
 ربك بحاجتك وهي أي المزدلفة كلها **موطأ** وقف الا يظن محر
 موضع عن يسار مزدلفة ثم رح الى منى بعدما أسفر الفجر
 جلا قبل طلوع الشمس فار جرة العقبة وهي الجرة الصغيرة

من بطن

من بطن الوادي فلورماها من فوق **كراه** تنزيها بسبع
 حصيات كصى الخذف وهو مقدار النواة يرى برؤوس الأصابع
 ويكون بينه وبين الجمرة خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر
 رجل أو حمل ان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز ولا
 لا وجاز بكل مكان من جنس الأرض لا نجس وندي غلما
 وأخذها من قارعة الطريق ووقته المسنون من طلوع
 الشمس الى الزوال ومنه الى المغرب مباح ومنه الى الفجر **مكروه**
 وكبر **بكل** أي مع كل حصاة وأقطع التلبية بأقولها ثم
 أذبح وهو مستحب للمفرد وواجب على القارن والمتمتع
 ثم **أحلق بعد الذبح** وهو أقصر بأن تأخذ من كل شعرة
 قدر الأملة وجوبا وتقصر الكل مندوب والربع واجب
 ويجب اجراء موسى على رأس أقرع وذى قروح ان أمكن
 والاسقط **والخلق أحب** من التقصير للرجال وليكتفى
 بالربع **والكل أفضل** وحل لك كل شيء من محظورات
 الاحرام **غير جماع النساء** ودواعيه كالمس والقبلة ثم رح

الى مكة يوم الخران استطعت أو غدا أو بعده وأولها
أفضلها **خطف** للركن طواف الزيارة ووقته من طلع فجر
الخر إلى آخر العمر **سبعة** أشواط والركن منها أربعة
والباقي واجب بلا رمل ولا سعى ان قدمتها عقب طواف
القدوم **والأى** وان لم تقدحهما فعلا في طواف الزيارة
وصل ركعتين عقب هذا الطواف وحل لك النساء بالحق
السابق لا بهذا الطواف حتى لو طاف قبل الحاق لم يحل له شئ
فلو قلده ظفره مثلا كان جناية **وكره** تحريما تأخيره أى طواف
الزيارة عن أيام الخرو ولزمه دم ثم رج من مكة الى منى فامر
الحجرات الثلاث في ثلث أيام **الخر** بعد الزوال في الصبح الى طلع
الشمس من الغد فلورى ليلا صبح **وكره** باديا استئنا بما يلي
المسجد أى مسجد الخيف ثم بما يليها وهو الوسطى ثم **حجرة العتبة**
بسبع حصيات **وقف** حاملا مكبرا مهلا مصليا داعيا قد
قراءة البقرة **عند كل رى** بعد رى أى عند الأولى والوسطى ثم
ارم غدا وهو نالك أيام الخرو كذلك أى كما ريت في ثلثي الخرو

غادر

تدارم بعده وهو الرابع من أيامه كذلك ان مكنت في منى
وهو أفضل ولك الفرق قبل طلع فجر الرابع لا بعده **طوبيت**
لجمار الثلاث في اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلع الشمس
صبح غده وعندهما لا وكل رى بعده رى فارم ماشيا ذبيا
والأى وان لم يكن بعده رى فارم راكبا **وكره** تحريما ان
تقدم ثقلك بفتحيتين أى متاعك الى مكة ان لم تأمن لا ان
أمنت **وتقيم بمنى للرعى** أو تذهب الى عرفات وكذا يكره ان لا
تبيت بمنى ليالى الرى ثم رح الى المحصب وهو الابطح استئنا
وقف ولو ساعة ثم ادخل مكة **خطف** للمدر **سبعة**
أشواط ويسمى طواف الوداع وهو واجب عندنا الاعلى أهل
مكة ومن في حكمهم مندوب ولا تسع ولا ترمل فيه ثم
اشرب من ماء زمزم قائما متضلعا صابا منه على جسدك
ان تيسروا **الترم** **الملتزم** فضع صدرك ووجهك عليه
ساعة تنبكي وقبل العتبة أيضا **وتثبت** أى تغلق بالأسار
ستار أى أستار الكعبة **والتصق** أى الصق خذك

بالجد رأي جدار البيت ان تمكنت ثم ارجع القهقري متبليكا
متحسرا منتظرا حتى تخرج من المسجد —

فصل من لم يدخل من الحرم

مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه
ومن وقف بعرفة ساعة زمانية من الزوال أي ما بين
الزوال من يومها إلى فجر الخرف قد تم حجه أي أمن من الفساد
ولو كان الواقف جاهلا أنها عرفات أو نائما أو مغشى عليه
أو مارا بها مسرعا أو مجنونا أو سكران أو مجذونا أو جنبا
أو حائضا أو نفسا **ولو أخل** أي أحرم بغير أمره عنه رفقة
أو غيره بأغنامه أو نحوه صح ولو أمر غيره بأن يحرم عنه
إذا أغشى عليه أو نام فاحرم المأمور عنه صح إجماعا حتى إذا
أفاق أو انتبه ولذ بافعال الحج صح واختلف فمن جت
فاحرم عنه رفقه والاول الجواز والمرأة والخنثى كالرجل
في جميع ما ذكرنا غير أنها تكشف وجهها لأرأسها ولا تلبي
جهرًا ولا ترمل ولا تضطبع ولا تسجي أي لا تحرق بين

الميلين

الميلين ولا تحلق ولكن تقصر وتلبس الخيط وما لا بد لها منه
كالقبض ونحوه إلا المزعفر والمعصر لا الغسيل ومن قلد
بدنة تطوع أو نذر أو جزا صيد ونحوه كبدنة المتعة أو
القران وتوجه معها يريد الحج فقد أحرم ولا تقليد أن يربط
على عنق بدنة قطعة نعل أو نحوها ليعلم أنها هدى فإن
بعث بها أي بالبدنة بعد التقليد ثم توجه هو لا يصير
محرمًا حتى يلحقها **الاف بدنة المتعة** فإنه يصير محرمًا بالزوجه
أن نوى الاحرام قبل أن يلحقها **فان جلد** أي البس البدنة
الجل أو شعرها أي أدمها بالجرح ليعلم أنها هدى أو قلد
شاة لم يكن محرمًا وإن ساقها **والبدن** تعتبر شرعا من
الابل والبقر عجز عن الابل أو لا

باب القران

هو أي القران أفضل ولذا قدمه **فمن التمتع** ثم الأفراد
بالحج أفضل من الأفراد بالعمرة وهو أي القران أن يهل
أي يحرم بالعمرة والحج معا حقيقة أو حكما بأن يحرم

بالعمرة أو لا تشد بالحج قبل أن يطوف لها أربعة استواط أو عكسه
 بأن يدخل أحرام العمرة على الحج قبل أن يطوف للقدوم وإن أساء
 أو بعده وإن لزمه دم وسواء كان الأحرام رهما من الميقات أو قبله
 بل هو الأفضل ويقول بعد الصلاة **الله أكبر** أي أريد العمرة والحج
 فيسهر **وتقبلها مني** ويطوف ويسعى لها أي للعمرة أولاً
 ولا يحق بخلاف المتمتع الذي لم يسق الهدى ثم يحج أي يأتي بأفعاله
 كما ترفى المفرد وهذا الترتيب واجب فإن طافها طوافين
 متواليين من غير أن يتخلل بينهما سعي العمرة وسعي سبعين
جاء في أساء بتقديم طواف المتمتع على سعي العمرة ولا دم فإذا
 رأى جمر العقبة يوم **الخر ذبح شاة** وجوبا ولو ذبح قبل الذي
 لم يجز وهذا دم القران أو بدنة من الأبل أو البقر أو أعطى
 سبعها بأن ذبحت لسبعة بشرط قصد القرية من الكل
 وإن اختلفت جهتها فلا زاد أحدهم اللحم لم يجزهم وصام
 العاجز عنه لفقره أو فقد ما يجذبه ثلاثة أيام في الحج
 ولو متفرقة آخرها يوم **عرفة** ندباً فيصوم سابع ذي الحجة

وتاليه

وتاليه وصومها بعده لا يجوز وسبعة أيام إذا فرغ من
 من أفعال الحج ومضت أيام التشريق ولو بمكة نوى الإقامة
 أولاً فإن لم يصم العاجز إلى يوم **الخر** تعين الدم أي الهدى
 ولم يجز الصيام بعده فإن عجز عنه تحلل وعليه دمان وإن لم
 يدخل القارن مكة أو أدخلها ولم يأت بأكثر طواف العمرة
 ووقف بعرفة بعد الزوال فعليه دم لرفض العمرة ولو لم
 يقف بعرفة لا يصير رافضاً لها في الصحيح وعليه تضاعف الأضحية

باب المتمتع

هو أن يجزم لعمرة من الميقات أو قبله ويدخل مكة فيطوف
 لها ولو أكثر الطواف في أشهر الحج ويسعى بين الصفا والمروة
 ويحلق أو يقصر وقد حل منها هذا إذا لم يسبق مع نفسه هدي
 المتعة أما إذا ساقه فإنه لا يتحل إلا بعد الفراغ من الحج
 ويقطع التلبية بأول الطواف حين استلام الحجر في أول شوط
 ويقسم بمكة بعد الفراغ منها حللاً لا تشرع بالحج يوم
 التزوية وقبله أفضل من الحرم وكونه من المسجد أفضل

ومكة أفضل من غيرها ويحج فيفعل ما يفعله المفرد الأطواف
 القدوم ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده إن لم يكن
 قد هما بعد الأحرار ويذبح وجوبا فان عجز عن الذبح
 فقدم حركته في باب القران وهو ان يصوم ثلاثة
 أيام فيه وسبعة اذا فرغ من أعمال الحج وأن صام ثلاثة
 من شوال أو غيره من أشهر الحج فاعتمر أي أحرم للعمرة
 ليجزى لم يحسب عن الثلاثة وصح الصور من العجز ويجب
 عنها لو كان بعد ما أحرم بها أي بالعمرة قبل ان يطوف فأن
 أراد المتمتع سوق الهدى أحرم وساق هديه وهو أفضل
 من فرده وقلد بدنته بمزادة وهي قطعة جلد أو نعل
 والتقليد أحب من التخليل ولا يشعر لانه مكروه وقال ابن
 وهبان يضرب بحربة في أحد جانبي سنام البدنة حتى منه
 الدم ثم يلمح به سنامها ولا يتخلل عن الأحرار هنا بعد أفعال
 عمرته إلا بعد الفراغ عن الحج فلو تخلل الزمه دم وإن لم يسق
 الهدى له أن يتخلل ويجزى بالحج يوم الزوية هذا في صورة سوق

الهدى

الهدى وما سبق في صورة عدمه والأحرار قبله أي قبل
 يوم الزوية أحب وعليه دم المتمتع فاذا حلق يوم الفرج من
 إعرابه ولا تمتع ولا قران لمكي ومن يليها أي من كل داخل للبقايا
 كالبيستان فان عاد المتمتع إلى بلده بعد فراغه من العمرة
 ولم يسق الهدى بطل تمتعه ولا يجب عليه دم المتعة وإن
 ساق الهدى لا يبطل ومن طاف أقل من أربعة أشواط للعمرة
 قبل أشهر الحج وأتمها أي الأشواط فيها أي في الأشهر وحج أي
 أحرم بالحج كان متمتعا وبعبكه وهو ما إذا طاف أكثر
 الأشواط قبل أشهر الحج ثم أتمها فيها لا يكون متمتعا
 وهي أي أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وحج
 الأحرار به أي بالحج قبلها أي قبل الأشهر ولكن كره تحريما
 ولو اعتمر كوفي أي إذا قى فيها أي في الأشهر وفرغ منها
 وحلق أو قصر وأقام بمكة أو بصرى وحج من عامه ذلك
 صح تمتعه ببقاء سفره ولو أخذها أي العمرة وحلق بعد
 الفراغ منها فأقام بمكة أو بصرى وقضى عمرته الفاسدة

في الاشهر ورج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً خلافاً لها
 الا ان يعود الى اهله ثم اعتمر في الاشهر ورج من عامه
 ذلك فانه يكون متمتعاً اتفاقاً وايهما من الحج والعمرة قد
 مضى فيه أي الذي بافعاله ولا دم عليه ولو تمتع فضحي
 ونوى الاضحية لم تجز عن دم المتعة وهو باق عليه
 ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت له وأحرمت وأنت بغير
 الطواف فإن طهرت بعد مضي أيام الخمر طافت للزيارة
 ولا شئ عليها وعليها طواف الصدر لأنها طاهرة عنده ولو
 حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة عند الصدر تركته ولا شئ عليها من إقامة بكة

باب الجنائيات

جمع جنابة تجب شاة ان طيب محرر بالغ فلو طيب الحلال عضو
 فاحرم فانتقل منه الى آخر فلا شئ عليه **عضواً** كاملاً أو ما
 يبلغ عضو الجمع ولو ناسباً أو جاهلاً أو مكرهاً والبدن
 كعضو واحد ان اتخذ المجلس والا فلا كل طيب كفارة
 ولو ذبح ولم يرزله لزمه دم آخر لتركه والابان طيب

أثقل

أقل منه تصدق سواء كان ربعاً أو أقل وإن شوط طيباً
 كره ولا شئ عليه أو خضب رأسه بخار يقق فلو مبتدأ فذلماً
 أو أدهن بزيت ولو خالصاً فلو أكله ودأوى به جراحة
 لم يجب شئ بخلاف نحو المسك والعنبر فانه يلزمه الجزا
 باستعماله ولو على وجه التداوى أو لبس مخطط يوماً ولو
 لم يجد غيره بخلاف ما لو ارتدى القميص أو تزر بالسراويل
 فلا بأس به أو غطى رأسه بما يغني به عادة كالعمامة
 فلو نجو طست فلا شئ عليه يوماً كاملاً أو ليلة كاملة
 ولا بان لبس أو غطى أقل من يوم تصدق أو حلق ربع
 رأسه أو ربع عينه ووجوب الدم في الكل بالأولى
 والا أي وإن كان أقل من الربع تصدق كالحالق أي كما
 يتصدق المحرم الحالق رأس غيره سواء كان الغير محرماً
 أو لا ويجب دم على المحلوق سواء كان بامر أو لا بان كان
 نائماً أو مكرهاً أو حلق رقبته كلها أو عانته أو صدره
 أو ساقه أو أبطيه أو أحدها أو حلق كحجه بفتح الميم

موضع الحجامة واحتجم وقال يجب الصلوة وفي اخذ ثيابه
 حكومة عدل بان ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون من ربيع
 الحجة فيجب عليه الطعام بحسابه وفي اخذ محر شارب
 حلال او قلم اظفاره يجب طعام على المحرم من أي شيء شاء
 او قص أي يجب شاة ان قص اظفار يديه ورجليه كلها
 بمجلس واحد فلو تعدد المجلس تعدد الدم او قص يدا
 او رجلا أي اظفار يدا ورجل والا أي وان قص أقل من
 خمسة اظفار تصدق لكل اظفر الا ان يبلغ ذلك دما
 فينقص ما شاء ان يلحق كخمسه أي كما يتصدق بقص خمسة
 اظفار متفرقة من يديه ورجليه لكل واحد منها
 ولا شيء عليه بأخذ ظفر منكسروا ن تطيب أي طيب المحرم
 عضوا كاملا أو ليس بخيط او حلق بعد راجع للثلاثة
 فهو مخير ان شاء ذبح في الحرم شاة او تصدق في الحرم وفي
 غيره بثلاثة اصوع من خنطة على ستة مساكن لكل واحد
 نصف صاع أو صام ثلاثة أيام والتتابع فيها ليس بشرط

فصل في شاة

فصل ولا شيء ان ينظر
 المحرم الى فرج امرأة بشهوة فامني ويجب شاة ان قبل أو لم
 بشهوة او جامع فيما دون الفرج وانزل هو الصحيح أو افند
 أي يجب شاة ان أخذ حجه او عمرته اوهما معا حتى يجماع
 في السبيلين قبل الوقوف بعرفة ويمضي في الحج كما يمضي
 من لم يقضه ويقضي في السنة الاخرى ولم يفترقا فيه
 أي في قضاء ما اخلاه وجوبا بل ندبا ويجب بدنة لو
 جامع بعده أي بعد الوقوف بعرفة ولا خساد سواء كان
 قبل الرمي أو بعده او جامع أي يجب شاة ان جامع بعد
 الحلق قبل طواف الزيارة كله أو أكثره فلو بعد ما طاف
 كله أو أكثره فلا شيء عليه او جامع في العمرة قبل ان يطوف
 لها الأكثر وتفسد العمرة بذلك ويمضي فيها ويقضيها
 أو بعد طواف الأكثر من العمرة ولا خساد فيها وجماع
 الناس في الحج والعمرة كالعامد في غير الاثم من الاحكام
 وكذا جماع النائمة والمكرهة او طاف الركن محدثا ويجب

بدنة لو طاف جنباً ويعيد هذا الطواف مادام بمكة
ولا ذبح عليه في الصورتين والاصح أنه يعيد في الحدث
ندباً وفي الجنابة وجوباً فان اعاده في ايام الخمر فلا ذبح
والاوجب دم للتأخير ويجب **صدقة** لو طاف **محدثاً** للقدم
والصدر **او ترك** اي تجب شاة ان ترك أقل طواف الركن
وهو ثلاثة اشواط فقل ولو ترك اكثر اي أربعة اشواط
الركن بقي محرماً عن النساء أبداً حتى يطوفه وأن رجع
الى أهله فعليه ان يعود بذلك الاحرام **او ترك أكثر**
طواف الصدر وعليه اعادته مادام بمكة او طافه أي
الصدر جنباً ويجب صدقة صاع ونصف على ثلاثة مساكن
بترك أقله أي أقل طواف الصدر او طاف أي تجب شاة
اتفاقاً ان طاف للركن **محدثاً** في أيامه وللصدر طاهراً في
آخر ايام التثريق فلو طافه في ايام الخمر لا يلزمه دم ولو
طافه **محدثاً** يلزمه دمان في رواية وفي اخرى دم وصدقة
ولو جنباً ثلاثة دماء دم لتأخير طواف الركن ودم

لو تيمم

لو تيمم مع الحدث ودم لترك طواف الصدر ويجب دمان
لو طاف للركن جنباً في أيامه وللصدر طاهراً في آخر ايام التثريق
وقال عليه دم او طاف أي تجب شاة ان طاف لعمرته وهي
محدثاً والحال أنه لم يعدها ويرجع الى أهله فان اعادها
او اعاد الطواف ولم يعد السعي لاشيئ عليه على الصحيح
فيهما **او ترك** أي تجب شاة ان ترك **السعي** بين الصفا
والمروة ولم يفسد حجه او افاض أي نزل من عرفات قبل الامم
في النهار او ترك الوقوف بمزدلفة او ترك رمي الجمار كلها
في الايام الاربعة وهي سبعون حصاة او ترك رمي الجمار
كلها في يوم واحد او اخرى تجب شاة ان اخر الخلق
حتى مضت ايام الخمر عنده او اخر طواف الركن وقال لا يشيئ
عليه وكذا الخلاف في تقديم نسك على نسك كالخلق قبل
الري ونحو ذلك **او حلق** أي تجب شاة ان حلق في الحل حج
او عمرة والمراد انه حلق في غير الحرم في ايام الخمر اما اذا
خرج في غير ايام الخمر فحلق فعليه دمان ويجب دمان لو

حلق القارن قبل الذبح دم لتترك الترتيب ودم للقران
وقالا دم للقران فقط

فصل ان قتل محرم

عاقل بالغ حرا او عبدا عاما او غيره صيدا سواء كان
صيدا للحل والحرم والصيد هو الحيوان البري المتوحش
باصل خلقته او دل المحرم عليه من قبله محرما كان او حلالا
فعليه الجزاء ان اخذه المدلول والدال محرم وصدقه
ولم يكن عالما بمكانه واتصل القتل بالدلالة وهو اى
الجزاء قيمة الصيد بتقويم عدلين وقبل الواحد يكفي في قتله
او في اقرب موضع منه ان كان في برية لا يباع الصيد فيها
فيشتري بها هديا من اهل الوقر وغنم وذبحه بالحرم ان
بلغت القيمة هديا ان شاء او يشتري بها طعاما ان شاء
وتصدق به ابن شاء **كالفطرة** فيعطى كل مسكين ولو
ذميا نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير ولا يجوز
اقل من ذلك او ان شاء قوم المقتول طعاما ثم صاع من

طعام

طعام كل مسكين يوما ولو فضل اقل من نصف صاع من بر
او اقل من صاع تمر او شعير وكان الواجب ابتداء اقل
منه تصدق به ان شاء او صام يوما بدله وان جرحه
او قطع عضوه او تنف شعره ضمن ما نقص فيقوم سليما
ومعيا فيغرم ما بين القيمتين وتجب القيمة الكاملة
بتنف ريشه اى الطائر و قطع قوائمه وكسر جناحه
حتى يخرج عن حيز الامتناع ويجب بسبب حبله وكسريضه
غير الفاسد وخروج فرخ ميت به اى **بالكسر** قيمة
اللبن والبيض والفرخ الحي ولا شئ يقتل غراب ولله
به الا يقع الذى ياكل الجيف واما غراب الزرع المسمى
بالنوحى فيجب الجزاء بقتله ولا يقتل حلاة وذئب وحية
وعقرب وفأرة برية او اهلية ولا يقتل كلب عقور
اى وحشي اما غيره فليس بصيد اصلا ولا يقتل
بعض وغمل مطلقا مؤذيا او لا وان حرم قتل غير المؤذى
كل كلب اهلي لا يؤذى ولا يقتل برغوث وقراد

وذباب وذئور وصرصر وابن عرس وقفد وصياع
وسلخات وهي من حيوان الماء وغيرها من الحشرات
كالخنافس والوزغات وبقتل قلة أو القاطع أو القاء
نوبه في الشمس لتموت فجرادة تصدق بما شاء وفي
الزائد على الثلاث نصف صاع ولا يجاوز إلى لا ينذر بشاة
بقتل السبع الغير الصائل كالأسد والباري وإن كانت
قيمته ثلاثة عنها وإن مال السبع أو غيره عليه
ولم يدفع الا بقتله لا شيء عليه بقتله ولو مملوكا
تجب قيمته بخلاف المحرم المضطر في حال المحنة فانه لو
قتله يجب الجزاء وإن اضطر المحرم إلى اكل الميتة
او قتل الصيد اكل الميتة ولا يقتله ولو الصيد مذبوحا
كان أولى من الميتة كما أنه أولى من مال الغير والمحرم
ذبح شاة ولو ابوها ظبيا وبقرة ويعبر ودجاجة وبط
أهلي يوجد في المساكن والحياض أما الذي يطير فيجب
الجزاء بقتله وعليه أي على المحرم الجزاء بذبح حمام مسرورا

وهو الذي

وهو الذي في رجله ريش وذبج ظبي مستأنس قد هما
لان في غيرهما يجب الجزاء بالاتفاق ولو ذبح المحرم صيدا حرم
أكله وذبحته ميتة سواء أكله محرم أو لا ولو أكل المحرم الذبح
منه غرم بأكله قيمة ما أكل لا يغرم محرم آخر شيئا بأكله
عندهم وحل له أي للمحرم لحم ما صاده حلال وذبحه سواء صاده
لأجله أو لا إن لم يدل المحرم عليه ولم يأمره أي المحرم الحلال
بصيده فلو دل أو أمره لأجل وعليه الجزاء وتجب بذبح الحلال
صيد المحرم قيمة تصدق بها على الفقراء لا صوم أي لا يجزيه
صوم ومن دخل المحرم بصيد أرسله إليه وجوبا إن كان في يده
حقيقة فإن باعه بعد ما أدخله فيه فسد بيعه وورطه
إن بقي الصيد وإن مات فعليه أي البائع الجزاء وهو الضمان
ومن أحرم وفي يده أو قبضه صيدا لا يرسله أي لا يلزمه ذلك
سواء كان في يده أو في رحلة في الأصح ولو أخذ حلال صيدا
فأحرم بعد الأخذ ضمن مرسله قيمته عنه لا عندهما ولا يضمن
لو أخذه محرم فأرسله من يده اتفاقا ولو أحرم وفي يده صيدا فأرسله

ثم وجده بعد ما حل في يد غيره يسترده منه فان أخذ محرماً
صيداً وقتله محرماً آخر ضمنا أي ضمن كل منهما جزاء تاما ويرجع
أخذه على قاتله بما ضمن ولو قتله خلال ضمن المحرم ويرجع
به على القاتل وان قطع حشيش الحرم أي مالا ساقاه أو شجرا
فيه أي ماله ساق غير مملوك لأحد ولا مما ينسبه الناس ضمن
القاطع قيمته ويتصدق بها ولا مدخل للصوم في هذا وما عدا
هذا يحل قطعه والانتفاع به بلا جزاء الا فيما جف أي بسبب
من شجر الحرم فانه لا يضمن ويحل الانتفاع به وحرم رمي
حشيش الحرم وقطعه الا الاخر ثبت معروف بمكة فانه
يجوز قطعه وريعه وكل شيء من الاشياء التي تجنب عنها
على الفرد به دم فعلى القاتل دمان دم لحجة ودم لعمرته
ويحقق به المتمتع الذي ساق الهدى حموى الا ان يجاوز الميقات
غير محرماً بالحج والعمرة ثم احرم داخل الميقات فيلزمه دم واحد
ولو قتل محرمان على الاشتراك صيدا تعدد الجزاء أي على كل
واحد جزاء كامل ولو قتل صيدا محرماً خلا لان لا يتعدد الجزاء

بل يجب عليهما جزاء واحد وبطل بيع المحرم في الحرم صيدا وشراؤه
ولو باعه بعد الاخراج جاز ومن تخرج طيبة الحرم منه
فولدت بعد الارسال خارجة وماتت ضمنهما وكذا اذا زادت
في السمن أو السعير يجب ضمان الاصل والزيادة بعد الموت
فان ادت جزاءها فولدت بعد الاداء لا يضمن الولد والزيادة
بعد موته فاذا زادت وولدت في يد المشتري ثم ماتت
ضمنهما البائع قبل التمكن كغيره لا بعهده كما قبل البيع
باب مجاوزة الوقت

أي الميقات بغير احرام من جاوز الميقات غير محرماً ثم عاد
محرماً ملبياً ولم يشترع في نسك بطل الدم وعندهما ان يرجع
اليه محرماً فليس عليه شيء لبي أو لم يلب وان لم يعد
أو عاد بعد شروعه لا يسقط الدم أو جاوز الميقات بغير احرام
ثم احرم داخل الميقات بعمرة أو حج ثم أفسد العمرة أو الحج وقضى
ما أفسده باحرام من الميقات بطل الدم أي سقط فلو دخل الكوفة
أي الافاق البستان أي مكانا من الحل داخل الميقات لم يحل له دخول

مكة ثم بداله أن يدخل له دخول مكة ووقته أي ميقاته البستان
كالبيستان أي ميقاتهما جميع الحل الذي بينهما وبين الحرم ومن
دخل مكة بلا احرام حتى وجب عليه أحد النسكين ثم حج عما
عليه من حجة الاسلام أو نذر أو عمرة مندورة في عامه
ذلك صح عن دخوله مكة بلا احرام وان تحوت
السنة لا تنوب عما لزمه بدخول مكة

باب اضافة الاحرام الى الاحرام مكي

المراد به غير الافاقي فشم من كان داخل الميقات أيضا أحرم
وطاف شوطا لعمرة أي أقل شواطها فأحرم بحج رفضه وجوبا
بالتحلل منه بالحق مثلا تحاما عن الاثم وعليه حج من قابل
وعمرة يتحلل بها لانه في معنى فائت الحج حتى لو أتى به في
سنته قضاء سقطت عنه العمرة ودم لرفضه فلو مضى عليهما
أي أتمها المكي صح وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم جبر فلم
يجل التناول منه ومن أحرم بحج ثم أحرم بأخرى حج آخر يوم
الخرقان سلق في الحج الأول ثم أحرم بالحج الثاني لزمه الحج

الآخر

الآخر لصحة الشروع فيه عندهما خلافا للمجد ولادم عليه
اتفاقا والا أي وان لم يخلق للحج الأول وأحرم الثاني لزمه
الحج الآخر وعليه دم قصر عتبه ليعبد المرأة أولا وقالان
خلق فعليه دم والا لا ومن فرغ من أفعال عمرته الا التقصير
فأحرم بلخرى أي بعمره أخرى لزمه دم للجمع بينهما ومن أحرم
بحج ثم أحرم بعمره قبل اتمام الحج لزمه ويصير بذلك قارنا
ولسأله لانه خالف السنة ثم لو وقف بعرفات قبل ان يأتي
بأفعالها فقد رخص عمرته أي صار رافضا لها وان توجه
اليها لا يرفض العمرة حتى يقف بها وكذا لو عاد قبل الوقوف
امكنه أدؤها فلو طاف للحج طواف القدوم ثم أحرم بعمره
لزمه ولو مضى عليهما بان قدم أفعال العمرة على أفعال الحج
جاز لم يكن يجب عليه دم وهو دم كفارة فلا يجوز الاحل
منه وندب رفضها أي العمرة في هذه الصورة وادار رفضها
قضاها وان اهل الحاج أي أحرم بعمره يوم الخرا أو أيام
التشريق لزمته لصحة الشروع فيها وان كره تحريمها نهرو لزمه

الرفض وإذا رفضها الزمه الدم والقضاء فان مضى عليها
صح ويجب دم كفاة ومن فاته الحج فالحرم بعمره أجرة رفضها
وعليه دم التحلل وعليه في العمرة قضاءؤها وفي الحج حجة وعمرة

باب الإحصار

المحصر هو الذي أحرم حجة أو عمره أو بهما ثم منع من الوصول
إلى البيت لمرض أو غيره لمن أحصر بعد ومرض أو عدم
محرم أو ضياع نفقة أو نحو ذلك ان يبعث شاة أو قيمتها
ليشتري بها شاة أو سبع بدنة ولا يدخل للصوم والأطعام
هنا تذبح عنه في الحرم ولا شيء عليه لو سرق بعده ولو
معه ما بقي محرما إلى ان يحج ان زال قبل فوات الحج أو يتحلل
بالطواف والسعي ان استمر حتى فاته الحج فيتحلل بعد الذبح
بلا حلق وتقصير فلو ظنه ذبحه ففعل ما يفعله الحلال ثم ظهر
انه لم يذبح أو ذبح في حل كان عليه جزاء ما جنى ولو كان
المحصر المحصر قارنا بعت دمين دما للحج ودما للعمرة ويتوقت
دم الإحصار بالحرم حتى لا يجوز ذبحه في غيره لا يوم النحر

وعلى

وعلى المحرم المحصر بالحج الفرض أو النفل ان يتحلل حجة وعمرة
فالحج بالشروع والعمره للتحلل وهما لا يقض الحج من
علمه ذلك أما اذا قضاه فيه فلا عمره عليه وعلى المحصر المحصر
هدايا ثم زال الإحصار وقد رد على أدراك الهدى والحج
توجه لزوما لا أداء الحج ولا يتحلل بالهدى ولا إلى وإن لم
يقدر على أدراكهما أو قدر على أدراك أحدهما لا يتوجه
بل يصبر حتى يحل بخبر الهدى ولا إحصار بعد ما وقف
بعرفة لانه تم حجه لكن بقي محرما إلى ان يطوف طواف
الزيارة والمصدر ويحلق ومن منع بمكة أو بالحرم عند
الركنين أي الوقوف وطواف الزيارة فهو محصر ولا إلى
وان لم يمنع عن الركنين لا يكون محصرا

باب الفوات

من فاته الحج فرضا كان أو ندرا أو تطوعا صحيحا أو فاسدا
بقوت الوقوف بعرفة بطول فجر النحر فليحل عن إحرامه وجوبا
بعمره فيطوف ويسعى بالأحرار مجردا لها ولو كان قارنا

عمره ولا إلى المحصر المحصر
فان كان المحصر المحصر
العائذ بحجة وعمرته فان بعث المحصر

طاف طوافين وسعى سعيين ان فاتته قبل ان يؤدي العمرة
وعليه الحج من قابل أي في السنة القابلة لادم ولا فوت
لعمرة وهي طواف وسعى وتصح العمرة في السنة كلها ولكن
تكره تحريما في يوم عرفة ولو قبل الزوال ويوم النحر وإيام التثنية
وهي سنة مؤكدة على الصحيح لا فرض كفاية

باب الحج عن الغير

الأصل ان كل من اتى بعبادة له جعل ثوابها للغير وان ثوابها
عند الفعل لنفسه خلافا للمعتزلة النيابة تجزى في العبادة
المالية كزكاة وكفارة عند العجز والقدرة ولم تجز النيابة
في البدنية كصلاة وصوم بحال سواء كان قادرا أو عاجزا
وفي التركب منهما كالحج تجزى عند العجز فقط دون القدرة والشرط
للنيابة في الحج العجز الدائم الى وقت الموت كالزمانة وقطع الجوان
وان ارجع عن نفسه وهو مريض أو مجنون فان مات جاز وان
زال العذر بطل وانما شرط عجز النوب للحج الفرض لا التفل لان
بابه أوسع ومن أحرر عن أمره ضمن النفقة لهما ويقع

عنه

عنه وان نوى عن أحدهما لا يعينه فان عينه قبل الطواف
والوقوف صح وان سكت عن ذكر المجموع عنه معينا بهما
لأنه فيه وينبغي ان يصح التعيين ثم ان شاء قال عند
الأحرام لبنيك عن فلان وان شاء اكتفى بالنية غير
ودم الإحصار على الأمر ودم القران والجنابة على المأمور فان
مات المأمور أو سرق نفقته في طريقه حج عنه أي لبيت
الموصى من منزله وعندهما من حيث مات المأمور فان
لم يكن له منزل من حيث مات اتفاقا وان بين
موضع الحج عنه من ذلك الموضع اجماعا بثلاث ما بقي ان
كان يكفي للحج من منزله والاثني حيث يبلغ فان مات
أو سرق حج ثانيا من الثلث الباقي بعدها وهكذا الى ان لا
يبقى ما يبلغ الحج فتبطل الوصية ومن أهل أي الحرم حج عن
أبيه ولم يعين فعين عن أحدهما صح ولو بعدا لوقوف والطواف

باب الهدى

وهو اسم لما يهدى الى الحرم من النعماء دناء شاة واعلاء

ابل وأوسطه بقر وهو أي الهدى ابل وبقر وغنم وما جاز
 في الضحايا وهو الثني من الكل والجزع من الضأن
 بشرط السلامة من العيب المانع جاز في الهدايا والشاة
 تجوز في كل شيء من الجنائيات وغيرها إلا في طواف الركن
 جنباً وفي وطئ بعد الوقوف الحلق بعرفة قبل والطواف
 فلا بد فيهما من البدنة أما بعد الحلق فالراجح وجوب
 الشاة وبأكل من هدى التطوع أن بلغ الحرم والألا
 والمتعة والقران فقط دون الكفارات والندور
 والاحصار وخص ذبح هدى المتعة والقران بيوم آخر
 أي وقته وهو الأيام الثلاثة حتى لو ذبح قبله لم يجز إجماعاً
 أو بعده كان تاركاً للعاجب عند الإمام فليزوم دم وتاركاً
 للسنة عندها واحترز بقوله فقط عن بقية الهدايا ودم
 الاحصار فإنه يجوز ذبحها أي وقت شاء وخص ذبح الكل
 بالحرم سوى هدى النذر لا يخص بفقره أي الحرم بل هو
 وغيره سواء ولا يجب التعريف بالهدى بأن يذهب به إلى

عرفات ولكن تعريف هدى المتعة حسن وتصديق جلاله وقتاً
 وهو جل يجعل في علق الأبل ولم يعط أجر الجزاء منه أي
 من الهدى والأولى أن يتولى ذبحه بنفسه أن أحسنه ولا
 يركبه بلا ضرورة ولا يحلبه لو كان المذبح قريباً والأحلبه
 وتصديق به وينضح بالكسر أي يرش ضرعه بالنقاح
 أي الماء البارد العذب ليرتفع لبنه فان عطب الهدى
 أي قارب الهلاك حال كونه واجباً أو تعيب قبل الذبح لا وثقة
 بما يمنع الأضحية أقام غيره مقامه والمعيب له يصنع به
 ما شاء ولو كان الهدى الذي عطب أو تعيب تطوعاً آخر
 وصبح نعله بدمه وضرب به أي بالدم صفحته أي صفحة
 سنامه ليعلم أنه هدى فأكله فقير ولم يأكله
 هو ولا غني غيره وتقلد بدنة التطوع وبدنة المتعة
 والقران لأنه دم سنك وفي التقليد تشهيره فقط أي
 دم الاحصار ودم الجنائيات مسائل منتورة أي متفرقة
 ولو شهد أو وقفهم بعرفات قبل يومه أي يوم عرفة

تقبل شهادتهما ان امكن التدارك ليلا مع اكثرهم والا لاولو
 شهد وابوقرفهم بعده لا تقبل شهادتهم وجاز الوقوف حتى
 للشهود للخرج الشديد ولو ترك الحجرة الاولى اى رميها في
 اليوم الثاني او الثالث او الرابع عاملا كان او ناسيا ورمى الرمي
 والثالثة رى الكل بان يرى الاولى ثم الباقيتين او رى
 الاولى فقط اى من غير اعادة الباقيتين ولا شئ عليه فيهما
 ومن اوجب على نفسه بالنذر حجا ما شيا لا يركب حتى لطوف
 للركن ولو ركب في كل الطريق او اكثره اراق دما وفي اقله
 بحسابه ويبتدى المشى من بيته هو الاصح وان اشترى امة
 محرمة او نكح امرأة محرمة بالجماع النفل جلتها من الاحرام بان
 يقصر شعرها او يقيم ظفرها **وجامعها** خاتمة زيارة النبي
 صلى الله عليه وسلم افضل المندوبات ثم ان كان الحج فرضا
 قدمه عليها ولا يتخير والا لولى تجريد النية للزيارة وقبل
 لزيارة المسجد أيضا نهر

كتاب النكاح

هو

هو لغة الضم وشرعا عقد يرد على ملك المتعة قصدا
 احتراز عن البيع لانه عقد يرد على ملك المتعة تبعا وهو
 سنة مؤكدة على الاصح عند الفدرة على المهر والنفقة
 والوطئ مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض
 السنن نهر **وعند التوقان** اى شدة الاشتياق الى النساء
 واجب وعند ثيقن الزنا الابنه فرض وعند خوف الجور
 مكروه وعند ثيقنه حرام ويندب اعلانه وتقديم خطبه
 وينعقد النكاح بايجاب وقبول **وضعا للمضى** كان يقول
 تزوجت فيقول تزوجت **واحد** كان يقول تزوجني
 فيقول تزوجتك **وانما يصح النكاح** بلفظ النكاح والتزويج
 بان يقول نكحتك او تزوجتك فقالت قبلت وما وضع
لملك العين في المال كالهبه والصدقة ونحوهما ولا
 ينعقد بالاجارة والاحلال والائنة ونحوها ولا باجارة
 بالزاي ولا بتزويج نصفك في الاصح ولا بالفاظ مصحفة
 كتجوزت اتفاقا الا ان يصطح على الانعقاد قوم فيجوز در



عند حرين أى لا ينفقه عند حرين أو حريتين عاقلين با
لغير مسلمين لنكاح مسلمة سامعين معاقولها فاهين انه
لنكاح ولو كانا فاسقين أو محمد ودين في قذف نابا أو عيين
أو ابني العاقلين أو ابني أحدهما وان لم يثبت النكاح بالإثنين
ان ادعى القريب وصح تزوج مسلم ذمية كناية عند شاهدين
ذمتين كتابيين ولو مخالفين ملتصقا ومن أمر رجلا أى
وكيله أن يزق صغيرته فزوجها الوكيل عند رجل
والاب حاضر مع النكاح لان الاب يجعل مباشرة للعقد
حكما والاى وان لم يكن حاضرا لا يصح وقالوا اذا زوج الاب
ابنته البالغة بأمرها بحضورها ومنع الاب شاهد آخر يصح
فصل في بيان النساء المحرمات

حرم تزوج أمه وبنته وان بعد تاكام الامر وان علت
وبنت البنت وان سفلت واخوته وبنتها وبنت اخي عمته
وخالته وعمته جده وخالته وعمته جدته وخالته سواء
كن لاب وأم أو لاب أو لام وأم أمه دخل بابنتها أو لا

وتنفق

وبنتها أى بنت أمه ان دخل بها فان لم يدخل بالامر حتى
حرمت عليه بالطلاق أو ماتت حل له ان يتزوج بالريبة وكذا
بنات الربيب والريبة وامرأة أبيه دخل بها أو لم يدخل
امرأة ابنه كذلك وان بعدتا كأمرة اخيه وان علا وامرأة
ابن ابنه وان سفل والكل أى كل المذكورات رضاعا
حتى ان المرأة لو أرضعت ولدا يحرم على هذا الولد امرأة زوج
المرضعة التي نزل لبنها منه ويحرم على زوج المرضعة
هذا الولد وحرم الجمع بين الاختين ولو رضعا مطلقا
حريتين أو امتين نكاحا ووطا بملك يمين قيد به لانه
لا يحرم الجمع ملكا فلو تزوج اخي امته المؤتونة تزوجا
صحبا صح وكن له بيا واحدة منها حتى يبيعهما أو يهبها
لئلا يكون جامع بينهما وطا حقيقة ولو تزوج اختين
وكذا كل من لا يحل جمعه من المحارم كأمرة وأمه خنصر
في عقدين ولم يبدل الأول ولم يدخل بواحدة منهما فرق
القاضي بينه وبينهما ولهما نصف المهر لو مسمى واستوا

مهرها وادعت كل أنحى الأولى ولاينة لها وحرم الجمع
 بين امرأتين **أية فرضت ذكر الحر والنكاح** كالجمع بين المرأة
 وعمتها بخلاف ما لو كانت الحرمة من جانب واحد كأمرة وبن
 زوج كان لها من قبل فانه يجوز **والزنا والمس** ولو شعر
 الرأس بجائل لا يمنع الحرارة **والنظر من جانبه أو بجانبها**
 في الملك أو غيره عن عمد أو غيره **بشهوة** راجع للمس الرأس
 والنظر **يوجب حرمة المصاهرة** فتحرم هي على أباء الوطى وإن
 علوا وعلى أولاده وإن سفلا ويجرم على الوطى أمهاتها وإن
 علون وبناتها وإن سفلن **وحرمت تزوج اخ مفارقة**
 عن رجعي أو باين أو ثلاث أو نكاح فاسد أو شبهة
 أو عن عتي في أم الولد **وحرمت على السيد تزوج أمته** وعلى
 العبد تزوج سيدة **وحرمت على السيد تزوج الجوسية** وهي من لادين
 لها ولا كتاب **والوثنية** وهي من تعبد الأصنام **وحل للمسلم**
تزوج الكتابية اسرايلية أولا **والصابئية** وهي من تعبد
 الملائكة وكره وقال لا يجوز للمرأة **الحرمة ولو كان**

تزوج النكاح من جانب واحد

المتزوج

المتزوج محرما والامة أي أمة غيره ولو كان يستطيع نكاح
 الحر ولو كانت كتابية **والحرمة على الامة لا عكسه** أي لا يحل
 نكاح الامة على الحر سواء تزوجها حرا أو عبدا برضى الحر
 أولا **ولو في عدة الحر** سواء كانت عدة طلاق باين أو حي
 وحل تزوج أربع نسوة **من الخرائز والاماء فقط** وله التبر
 بمن شاء من الاماء **وتحريم من الخرائز والاماء للعبد** ولو مديرا
 أو مكاتبا ولا يحل له التبر أصلا **نهر وجلي من زنا** ولكن
 لا يطاقها حتى تضع حملها ولا نفقة لها ودعى الوطى كما
 لو طى فحرم در ولو نكحها الزاني حل له وطئها اتفاقا
 لا يحل تزوج جلي **من غيره** أي الزنا بان يكون الحمل ثابت
 النسب ولو من حربي أو سيدها المقرب **وحل تزوج الموطوءة**
بملك يمين بان وطئ المولى أمته ثم تزوجها من غيره و
 يستبرأ سيدة ها وجوبا على الصحيح **در أوزنا بان رأى رجل**
 امرأة تزني فزوجها جاز له وطئها بلا استبراء وحل تزوج
 المضمومة إلى محرمة وجميع المحرم **السمي لها** ولو دخل بالمحرمة

فلها مهر المثل وبطل **نكاح المتعة** بان يقول تزوجتك لامتع
بك أياما وبطل **النكاح الموقت** بوقت ولو طويلا ولو تزوجها
على ان يطلقها بعد شهر او نوى ذلك فهو جائز وحله **وطئ**
امراة ادعت عليه انه تزوجها وقضى القاضى **بنكاحها** بينة
ولم يكن تزوجها قبل وعندهما الا يسهه ان يطأها وبه
يفتى شرب نبالية

باب الاولياء والاكفاء

نفذ **نكاح حرة** ولو بكر اخرج الامة ولو مدبرة او مكاتبه
او ام ولد مكلفة اى عاقلة بالغة خرج الصغيرة والمجنونة
بلا حضور **ولي** واذنه ولو من غير كفؤ في ظاهر الرواية
وروى الحسن انه ان كان كفؤا نفذ والا لايه يفتى
في زماننا وعلى هذا فالطهارة ثلاثا لو تزوجت بغير كفؤ
لا تحل الاول وان لم يكن لها ولي صح النكاح اتفاقا خمر
ولا تجبر بكر بالغة على **النكاح** ولو كان المزوج اباً او
جدا فان استأذنها اى البكر البالغة **الولي** الاقرب بان

قال

قال اريد ان انحك فلانا فسكت او ضحك غير مستهزئة
او يكت بلا صوت او **زوجها** بدون الاستاذان فبلغها
الخبر بعد التزوج فسكت فهو اى كل واحد مما ذكر ان
اى توكيل في الاول واجازة في الثاني ان علمت بالزوج
لا بالمهر فان استأذنها غير **الولي** او وليا بعد مع وجود
الاقرب فلا بد من القول فلا يكون سكوتها رضى كالتيب هي
من زالت بكارتها ولو بلغها العقد ووجد منها فعل يدل على
الرضى كتمكينها نفسها ومطابقتها بمهرها فهو كالقول **من**
زالت بكارتها بوثبة اى طقة او حيضة او جراحة اصاب
موضع البكارة او **تغيب** اى طول مكث او زنا غير مشهور
فهي **بكر** كما فيكي سكوتها عند التزوج خلافا لهما والقول
لها يمينها على المفتى به ان **اختلفا في السكوت** بان ادعى الزوج
سكوتها حال اخبارها بالنكاح وقالت رددت ولم يكن دخل
بها طوعا ويجوز **الولي** **النكاح الصغير والصغيرة** عدلا كان
او فاسقا ايا كان او غيره من الاولياء بكر اكانت الصغيرة

او تزوج

أو ثيبا **والولي العصبية** بنفسه بترتيب الآرت والحج فيقدم
ابن المجنونة على أبيها لأنه يحجب بحج نقصان **ولهما** أي الصغير
والصغيرة **خيار الفسخ** أي فسخ النكاح **بالبلوغ** في غير الأب
والجد أب الأب مطلقا سواء كان القاضي أو الأم أو غيرها
بشرط حكم القضاء وهو الأصح وعليه الفتوى ولو زوجها
الأب أو الجد فلا خيار لها بعد البلوغ والابن في المجنونة
كالأب بل أولى خلاصة **ويبطل** خيارها **بسكرتها** ان علمت
بالنكاح حال كونها بكرا وان لم تعلم به فلهما الخيار حتى
تعلم وتسكت ولو كانت ثيبا لا يبطل خيارها بالسكوت
لا بسكرته أي لا يبطل خيار الصغيرة اذا بلغ وسكت **ماله**
يرض ولو دلالة بان يجئ منه ما يدل على الرضى كتسليم
الصداق والنفقة ونحوهما **وتوارثا قبل الفسخ** أي يرث كل
منهما من صاحبه **ان مات** أحدهما قبل البلوغ أو قبل فسخ النكاح
ولا ولاية في النكاح بعد ولوم مكاتبها ولا صغير ولا مجنون
على أحد ولا كافر على مسلمة أو ولد مسلم وكذا لا ولاية لمسلم

عكازة

على كافرة هذا اذا كانت العصبية وان لم تكن أي
ان لم توجد عصبية لأقربيه ولا بعيدة لأنسية ولا سببية
كولي العتاقة فالولاية للأم ثم للجد الفاسد ثم للأخت لأب
وامر ثم الأخت لأب على المفتى به ثم لولدا الأم أي للأخت والأخ
لأم ثم لأولادهم ثم لذوي الأرحام أي العمت ثم الأخوال
ثم الخالات ثم بنات الأعمام ثم أولادهم بهذا الترتيب ثم
مولد المولاة ثم عند عدم الأولياء فالولاية للمالك أي السلطان
والقاضي المأذون بالنكاح ونائب القاضي كالقاضي ان
فوض له ذلك ويجوز للأبعد من الأولياء التزوج بغيبة
الأقرب مسافة القصير وهي ثلاثة أيام وليا لها وعليه
الفتوى واختار الأكثر انهما مقدرة بفوت الكفو الخاطب
ولو زوجها الأقرب حيث هو جاز ولا بعد التزوج بعقل
الأقرب اجماعا ولا يبطل عقد الأبعد في غيبة الأقرب بعزده
ولي المجنونة والمجنون **الابن لا الأب** وعند محمد بالعكس والأولى
ان يعقله أحدهما بامر الآخر ليصح اتفاقا **44**

فصل في الكفاية

اعلم ان الكفاية تعتبر عند العقد ولا يضر زوالها بعده
من **نكحت غير كفؤ** بغير اذن الولي **فرق الولي** العصبه
لا غيره ان شاء ما لم تلد منه فان ولدت فلا حق له **وفي**
البعض من الاولياء **كالكل** ولا يكون لمن هو مثله في
الولاية ان ينقضه بخلاف من هو اقرب منه **وقيل المهر**
ونحوه كالقيام بزفافها **رضاء لا السكوت** أي لا يكون سكوت
الولي بعد العلم رضي وان طال ما لم تلد **والكفاية** تعتبر
نسبا **فقرئش أكفاء** لبعض ولا يعتبر التفاضل بين قرئش
والعرب كلهم **أكفاء** لبعض وليسوا بكفؤ لقرئش **وحرية**
من جهة الاصل **واسلاما** من جهة الاصل **وابوان** فيهما
وهو الصحيح **ومسلم** بنفسه أو معق غير كفؤ لمن أبوها
مسلم أو حر وتعتبر **ديانة** عندهما حتى ان امرأة من
بنات الصالحين لو نكحت فاسقا كان الاولياء حتى الرد
وتعتبر **مالا** وهو ان يكون مالكا للمهر **المجل ونفقة**

شهران

شهران لم يكن محترفا ولا فان يكتسب كل يوم كفايتها
لوتطبق الجماع **وتعتبر حرفه** وقال أبو يوسف لا تعتبر
الا ان تفحش كالحجام والمخاض والدباغ **ولو نكحت كفؤا**
ونقصت عن مهر مثلها فنقصنا لا يتغابن الناس في مثله
يجوز للولي أن يفرق عند القاضي أو ان يتم **المهر** ان التزم
عند أبي حنيفة وعندهما ليس للولي حق الاعتراض **ولو**
زوج الاب الصالح الذي لم يعرف منه سوء اختيار محانة
أو فسقا **طفلة غير كفؤا أو بعين فاحش** بأن زوج ابنته
الصغيرة عبدا أو نقص من مهر مثلها أو ابنه الصغير
أمة أو زاد في مهر امرأته **مع** ذلك عليهما عند الامام
خلافهما **ولم يجر ذلك** أي تزويج غير الكفو أو بالزيادة
والنقصان لغير الاب **والجد اتفاقا** ومثلها ابن المعتوق وسيد الأمة

فصل في الولاية في النكاح وغيره

يجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمه الصغيرة من نفسه
اذا كانت الولاية له وتكون عبارة قائمة مقام الإجماع

ونظير العلامة الحلي ما تعتبر فيه الكفاية فقال
ان الكفاية في النكاح تكون في ست طائفتين بدعي فاضبط
نسب واسلام كذلك حرفة حرية وديانة ماله فقط

أي في الحرية والاسلام كالآباء من له ان يكون فيها كفو المثل له
أي في النكاح لا يكون كفو المثل له أبوان فلهما مع

والقبول ولو كانت كبيرة وكان باذنها كان وكيلا أو غير ذلك
 كان فضوليا وسياتي حكمها ويجوز للوكيل أن يزوجه موكله
من نفسه إذا كان وكيلا بزوجها من نفسه أما إذا وكلته
 بأن يزوجه من رجل أو من شاء فلا **ونكاح العبد** ولو مدبرا
 أو مكاتباً **والامة** ولو أم ولد ومثلها المكاتبه والمستعانة
 والمديرة والمبعدة حموى بلا إذن السيد موقوف على إجازته
 بالقول أو الفعل **كنكاح الفضل** فإنه موقوف ولا يتوقف
 شرط العقد أي نصفه وهو الإيجاب على قبول نالغ غائب عن
 المجلس بل يقع باطلاً **والأمور بنكاح امرأة** غير معينة **مخالفة**
بأمرأتين في عقد واحد فلا يلزم الأمر واحدة منهما ولو عينها
 فزوجها له مع أخرى نفذ في المعينة ولو زوجه امرأتين في عقدتين
 نفذ في الأولى لا أي لا يكون مخالفاً **بأمة** ولو مكاتبه أو أم
 ولد فينفذ خلافاً لها ويقولها **ببفتي**

باب المهر

صح النكاح بلا ذكره ومع نفيه وأقله عشرة دراهم ولو غير مضبوطة

فإن

فإن سماها أي العشرة أو دونها كثمانية مثلاً فلها عشرة دراهم
 بالوحي ولو حكماً أو الموت أي موت أحدهما وبالطلاق قبل الوحي
 والخلوة الصحيحة تنصف العشرة فيجب خمسة على العشرة
 أو دونها وكذا ينصف ما سمي مهر فوق العشرة وإن لم
 يسمه تسمية صحيحة أو سك عنها أو نفاه بأن تزوج على أن
 لا مهر لها فلها مهر مثلها أن وحي ولو حكماً أو مات عنها أو مات
 عنه سواء كان الموت قبل الدخول أو بعده ويجب لها المتعة بقدر
 حاله إن طلقها قبل الوحي والخلوة أو فارقها بايلاً أو لعان أو حب
 أو عنة أو أباة منه أو تقبيل بنتها أو أمها بشهوة **وهي** أي
 المتعة **درع** أي قيص وخمار أي مقنعة **وملحفة** أي ملالة و
 ما فرض **بعد العقد** الخالي عن المهر سواء نفاه أو سك عنه أو زيد
 على المهر المسمى عند العقد لا ينصف بالطلاق قبل الدخول ولو
 زيد في المهر بعد العقد لزمته الزيادة وسقط بالطلاق قبل الدخول
 وصح حطبها أي إسقاطها المهر كله أو بعضها قبله أو لا كنه
 يرتد بالرد ولزمه الباقي ولو بعد الموت أو البينونة والخلوة

فإنه قد أدركه فالبينة
 أو عنة عنه ذلك

فإنه قد أدركه فالبينة
 أو عنة عنه ذلك

الصحيحة في مكان يأمنان فيه من اطلاع الغير عليهما بلا
 اذنهما بلا مرض بأحدهما يمنع الوطئ **وحيف** ونفاس **ولحم**
 من أحدهما حج فرض أو نفل أو عمرة وبلا صوم فرض من
 أحدهما ولا يمنع صوم النفل والقضاء والمندور في الصحيح
 والصلاة كالصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفله كالوطئ ولو كان الزوج مجبوا أو عينا أو خصيا فيكون لها
 تمام المهر وإن كان معهما ثالث لا تصح الخلوة ولو أعشى أو أنما
 إلا أن يكون صغيرا لا يعقل أو مجزنا أو مخمى عليه **وتجب** عليها
 العدة فيها أي في جميع أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياط وتسحب
 المتعة لكل مطلقة هذا شامل للمطلقة بعد الدخول مطلقا
 سمي لها مهرا أولا والمطلقة قبله أن سمي لها مهرا وهي سنة
 في الأول ومستحبة في الثاني وأما في الأخير فلا تجب ولا تستحب
 إلا للمفوضة وهي التي زوجت بلا مهر إذا طلقت **قبل الوطئ** فإنها
 واجبة **ويجب** مهر المثل في الشغار وهو أن يزوجه الرجل بنته
 أو اخته على أن تزوجه الآخر بنته أو اخته على أن يكون بضغ كل

واحدة منهما صداقا للآخرى فالعقدان جائزان ويجب مهر
 المثل لكل منهما **ويجب** مهر المثل في خدمة زوج حر للأمهار
 أي أمهار زوجته ولو تزوجها على سكنى داره أو ركوب دابته
 مدة معلومة صحبت التسمية كما لو تزوجها على خدمة عبده
 أو أمته وفي تعليم القرآن للأمهار ولما خدمته لو كان الزوج
 عبدا ولو تزوج امرأة على ألف وقبضت ألف المهر ووهبت
 له ألف المهر الذي قبضته فطلقت المرأة **قبل الوطئ** والخلوة
 رجوع الزوج عليها بالنصف أي بخمسائة فإن لم تقبض المرأة
 الألف ووهبتها أو قبضت النصف ووهبت الألف أو وهبت
 الباقي أو وهبت العرض المهر قبل القبض أو بعده سواء كان
 معينا أولا وكذا الوهبت نصف العرض وهو خلاف النقد
 كالنوب والحيوان **فطلقت** في هذه الصور **قبل الوطئ** لم يرجع
 عليها بشيء لحصول المقصود ولو نكحها بألف على أن لا يخرجها
 من البلدة أو على أن لا يتزوج عليها امرأة أخرى أو على ألف
 أن أقام بها وعلى ألفين أن أخرجها من البلدة فإن وفي

بالشرط فلم يخرجها من البلدة ولم يتزوج عليها أخرى في الأولى
واقام بها في الثانية فلها **الالف** ولا أي وإن لم ينف ولم ينفق
فمهر المثل لا يزداد على الفين في الصورة الأخيرة لأنها رضية بهما
ولا ينقص عن الالف لأنه رضى به **ولو نكحها على هذا العبد** لا
رفع قيمة **أو على هذا العبد** الاوكس قيمة أو على هذا الالف
أو هذا العبد **أو على ألف أو الفين** عند الامام **حكم مهر المثل**
فإن كان مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس الآن يرضى
الزوج بتسلم الارفع وإن كان مثل الارفع أو فوقه فلها
الارفع الآن ترضى المرأة بالاكس وإن كان بينهما فلها
مهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل حتى لو كان
نصف الاوكس أقل من المتعة وجبت المتعة فتم **ولو نكحها**
على فريس أو حمار أو خادم أو بغل بحبل الوسيط منها أو قيمته
والوسط في الرقيق بالقاهرة في زماننا الحبشي ولو نكحها
على ثوب غير معين أو على خر أو خنزير أو على هذا الدن من
الخل فإذا هو خر أو على هذا العبد فإذا هو خر **بحبل مهر المثل**

في هذه الوجوه وإن **أ مهر العبد**ين واحدهما حر فمهرها العبد
إن ساوى عشرة دراهم والآخر لها العشرة وعند أبي يوسف
لها قيمة الحر لو عبا أو بوجه الكمال كما لو استحق أحدهما
وفي **النكاح الفاسد** وهو المفقود منه شرط من شروط
الصحة كالشهود إنما يجب **مهر المثل** بالوطئ حقيقة في القبل
لا بغيره كالخلوة **ولم يزد مهر المثل على المسمى** إن كان أقل منه
وفي قوله المسمى إشارة إلى أنه معلوم فلو كان مجهولاً وجب
مهر المثل بالغام بالغ ويتثبت النسب في النكاح الفاسد من
وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى وتثبت **العدة** أي عدة
الطلاق من وقت التفريق أو مشاركة الزوج وإن لم تعلم المرأة
بالمشاركة في الأصح **ومهر مثلها** يعتبر بقوم أبيها بأختها
وعمتها وبنات عمها ولا يعتبر بأبائها إلا إذا كانت من قوم أبيها
بأن كانت ابنة عمه هذا إذا استويا سناً أي صغيراً وكبيراً وبه
وما لا وبه **وعمر** أي زماناً **وعقلا** أي ديانة وبنكارة
وعلمها وأدبها وكمال خلق وعدم ولد وإنما تعتبر هذه الأوصاف

وقت التزوج هذا في الحرائر أما في الاماء فهو مثلها قدره
ما يرغب فيها فان لم يوجد من قوم أبيها من كانت مثل حلالها
في الاشياء المذكورة أو وجدت ولكن لم يكن لكاحها في بلدها
فن الاجاب من بلدها يعتبر ذلك وصح ضمان الولي للمهر
سواء كان ولي الزوجة أو الزوج صغيرين كانا أو كبيرين
بشرط ان يكون ذلك في حقته وان تقبل المرأة أو غيرها
في مجلس الضمان بزازية **وتطالب زوجها** البالغ بحكم
النكاح **أو وليها** بحكم الضمان كما في سائر الحالات فان أداه
الولي يرجع على الزوج ان كان بامر له **ولا لها منعه** أي
الزوج من الوطئ ودواعيه **والاخراج** أي السفر بالمهر
أي لاجل ان تستوفي المهر المجل وان كان كله مؤجلا كان
لها منعه عند أبي يوسف وعليه الفتوى **وان وصيلة وطأ**
أو خلا بها طائعة وهي من أهل التسليم خلاها واذ أوفى
مهرها نقلها الى حيث شاء اذا كان مأمونا عليها وقيل ليس ان
يسافر بها في زماننا وعليه الفتوى **ولو اختلفا** أي الزوجان

في قدر

في قدر المهر حال قيام النكاح **حكم مهر المثل** فان شهد كل
لاحد منهما فالقول قوله بيمينه وان أقام بينة قبلت سواء
شهد مهر المثل له أو لا وان أقام بينة فبينتهامقدمة ان
شهد له مهر المثل وبينته مقدمة ان شهد لها وان كان
مهر المثل بينهما تخالفا فان حلفا أو برهنا قضى به وان
برهن أحدهما قبل برهانه وحكت المتعة التي لثالثها **أو**
اختلفا في المقدار وطلقها قبل الوطئ أو الخلوة أو طلقها
ثم اختلفا في المقدار على قياس قول أبي حنيفة ومحمد فان
شهدت لأحدهما فالقول له مع يمينه وان كانت بين الامرين
بان كانت أقل مما ادعته وأكثر مما ادعاه حلف كل منهما
على دعوى صاحبه كما في الجامع الكبير ولو اختلفا في
اصل المسمى في حال الحياة فانكر أحدهما التسمية والاخر ادعاها
ولم يقم البينة على ما ادعاه وحلف منكر التسمية يجب
مهر المثل اجماعا وان كان الاختلاف بعد موت أحدهما
بان اختلف الحي مع ورثة الميت فالجواب فيه كالجواب في

حال حياتهما حال قيام النكاح في الاصل والمقدار وان ماتا
واختلف ورثتهما ولو كان الاختلاف في القدر فالقول بالثمة
ولا يحكم بمهر المثل وان اختلفوا في أصل التسمية بعد
موتها لا يقضى بشئ وعندهما يقضى بمهر المثل كما في حال
الحياة وعليه الفتوى ومن بعث الى امرأته المعقود عليها
شيئا قبل الزفاف أو بعد ما بنى بها فقلت هو اى المبعوث
هدية وقال الزوج هو من المهر أو الكسوة أو عارية فالقول
له بيمينه في غير الطعام المهيأ للأكل وهو ما لا يفسد
ببقائه كالعسل والسمن والشاة الحية والنياب بخلاف
المهيأ له كاللحم والخزفان القول فيه قولها مع اليمين
ولو نكح ذى ذمية بيمينته أو بغير مهر والحال ان ذى النكاح
بالميتة أو بغير المهر جائز عندهم فوطئت أو طلقت قبله
أو مات الذى قبله عنها أو مات عنه فلا مهر لها ولو طلقا
وتراجعوا اليها عند الامام وعندهما لها مهر المثل اذا مات
عنها أو دخل بها والمتعة ان طلقا قبل الدخول وكذا

الجريان ثمة

الجريان ثمة اى في دار الحرب اذا نكحها الخ لا مهر لها
ولو نكحها في دارنا فلا ظهر وجوب مهر المثل عندهما
ولو تزوج ذى ذمية بخمر عين أو خنزير عين اى معين
فاستلما قبل القبض أو اسلم أحدهما قبله لها الخمر والخنزير
وفي غير المعين من الخمر والخنزير لها قيمة الخمر ومهر
المثل في الخنزير وقال أبو يوسف لها مهر المثل في المعين
وغیر المعين وقال محمد لها القيمة فيهما

باب نكاح الرقيق

لم يجز اى لم ينفذ نكاح العبد والامة والمكاتب ومرفى
حكمهم كعتق البعض عند الامام والمكاتبه
والمدير والمدبرة وأمر الولد ومن في حكمها كولدها
من غير المولى الا باذن السيد وإجازته والمراد به من له
ولاية تزويج الامة كاب وجد أما العبد فلا يملك تزويجه
الا من يملك اعتاقه فلو نكح عبد متمحض الرق باذنه اى
السيد صريحا أو دلالة ببيع في مهرها وكذا في نفقتها لكنه

يباع في النفقة مرارا ان تجددت وفي المهر مرة وبطالب
 بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية ولو تزوج بدون
 الاذن طوب بالمهر بعد الحرية وسعى المدبر والمكاتب ونحوهما
 في المهر فيعطى من كسبهم ولربيع أحد منهم وقول المولى
 طلقها طلقه رجعية اجازة للنكاح الموقوف لا طلقها ولو قال
 باينا او فارقها والاذن أى اذن المولى لبعده بالنكاح
 يتناول النكاح الفاسد أيضا كما يتناول الصحيح فيباع
 فيه اذا وطئها وعندهما لا يتناول فلا يباع فيه ويؤخذ
 منه اذا عتق ولو تزوج المولى عبدا ما ذونا مديونا امرأة
 النكاح وهي اسوة الغرماء في مهرها فيباع في الكل فيتم
 بينهم وبينها على قدر الحقوق اذا كان بمهر المثل او اقل
 اما لو زاد على مهر المثل اخل الزائد الى استيفاء الغرماء دينهم
 ومن زوج امته او امرؤ له لا يجب عليه ثبوت اى التولية
 بينها وبينه ودفعها اليه فتخدمه ويطأ الزوج ان ظفر
 بها وان بواها معه بيتا فلها النفقة والسكنى والا فلا

واذنوها

وان بواها ثم بدله ان يستخذم حاله ذلك وله اي للمولى
 الكامل الملك ولو صغيرا اجارها اي العبد والامة
 ولو ام ولد ولا يلزمه الاستبراء بل ينذب فلو ولدت لاقبل
 من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد على
 النكاح وان لم يرضيا لامكاتبته ومكاتبته بل يتوقف
 على اجازتهما ولو صغيرين ويسقط المهر عن ذمة الزوج
 بقتل السيد امته قبل الوطئ وهو مكلف لا يسقط
 المهر بقتل الحرة نفسها قبله اي قبل الوطئ وبعده لا يسقط
 اجماعا والاذن في العزل وهو الانزال خارج الفرج لسيد
 الامة لاهلها وعندهما الاذن اليها لا الى مولاها ويعزل
 عن الحرية باذنها وعن امته المملوكة بلا اذنها ولو اعتقت
 امة او امرؤ له او مكاتبته ولو حكما كعتقه البعض خير
 في مجلس اعلامها بالعتق بين ابقاء النكاح وفسخه
 ولو كان زوجها حرا ولو في عدة الرجعي سواء كان برضاها
 او لا ولو صغيرة تلحق بالزوج ولو غلبها وليس لها خيار بلوغ

في الأصح فان اختارت نفسها فلا مهر لها او زوجها فالمهر
 لسيد ها ولو نكحت أمة ولو مدبرة او ام ولدا ومكاتبة
 بلا أدن من المولى فعقت قبل اذ نه نفذ النكاح عليها
 بلا خيار لها فلو وطئ زوجها قبله اى قبل العتق فالمهر له
 اى للمولى والاى وان لم يطأها حتى اعتقها مولاه فالمهر
 لها ومن وطئ أمة ابنه ولو صغيرا فولدت فأدعاه ثبت
 نسبه منه وصارت الأمة أم ولده سواء ادعى شبهة أم لا
 صدقه الابن فيه أم لا اذا كانت في ملك الابن من وقت
 العلوق الحين الدعوة ويجب عليه قيمتها يوم علق
 ولو معسر الا عقرها اى صداقها ولا قيمة ولدها ما لم تكن
 مشتركة فتجب حصه الستريك ودعوة الجدا ب الاب
 كدعوة الاب حال علمه اى علم الاب حقيقة او حكما كالمكر
 أو رق او جون اما عند ثبوت ولايته فلا تصح دعوت
 ولو زوجها اى الابن أمة أباه ولو فاسدا أو تزوجها الاب
 بان كان الولد صغيرا وولدت لم تصر الأمة امرؤ له ويجب

عليه

عليه المهر لا التزامه بالنكاح لا القيمة اى قيمة الأمة وولدها
 حر بلا قيمة حرة تحت عبد قالت لسيد زوجها الحر العاقل البالغ
 اعتقه عني بالف اى بعه منى بالف واعتقه نائبا عني ففعل
 عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها للمولى الف
 وولادة الحرة ويصح عن كفارتها لو نوت حموى ولو لم تقل
 الحرة بالف لا يفسد النكاح والولادة لانه المعتق

باب نكاح الكافر

تزوج كافر بلا شهود او فعدة كافر آخر ولو من ناسن أو وث
 والحال ان اى التزوج بغير شهود ونكاح المعقدة
 في دينهم جائز ثم اسلما وترافعا اليها اقرأ عليه ولو لم يدينوا
 جواز لم يقرأ عليه في الاسلام ولو كانت الزوجة
 محرمة كامه او بنته فرق بينهما اذا اسلما واحدهما او
 ترافعا اليها ولا ينكح مرتدا او مرتدة احدا اى لا مسلمة
 ولا مرتدة ولا كافرة ولا مسلمة ولا مرتدة ولا كافرا والولد
 يتبع خيرا الابوين دينان فان كان احدا الزوجين مسلما

فالولد على دينه وكذا لو أسلم أحدهما وله ولد صغير صار ولده
مسلمًا باسلامه **والجورى** والوثنى وسائر أهل الشرك شر
من الكتابي فيكون الولد تابعًا للكتابي ولو أسلم أحد الزوجين
عرض أى عرض القاضي الاسلام على الآخر فان أسلم
فهي امرأته وان لم يأسلم وان لم يسلم فرق بينهما ولا يتوقف
سواء كان قبل الدخول أو بعده وأبأوه طلاق كان قبل
الدخول أو بعده وعند أبي يوسف فسخ لا أبأوها ولو أسلم
أحدهما **ثمة** أى فى دار الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب
أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فانه لا يتوقف ولدتين للمرأة
دخل بها أو لاحقى **تحض** ثلاثا أو تمضى ثلاثة أشهر ولو
أسلم زوج الكتابية بغير **نكاحها** وتباين الدارين سبب
وقوع الفرقة لا السبب حتى إذا خرج أحد الزوجين اليانين
دار الحرب مسلما وقعت البيئونة بينهما وكذا لو سبي
أحدهما وان سببا معا لم تقع الفرقة وتنكح المرأة المهاجرة
اليان وهو التاركة دارها على قصد عدم العود مسلمة

أو ذمية

أو ذمية نهر أو أسلمت فى دار الاسلام أو صارت ذمية حموى
الحائل ضد الحامل فى الحال مسلمة كانت أو ذمية بلا عدة
وعندهما يلزمها العدة اما اذا كانت حاملا فلا تنكح مالم
تضع **وارتداد** أحدهما أى أحد الزوجين فسخ فى الحال سواء
كان قبل الدخول أو بعده فلهم طوئة المهر الكامل وغيره
نصفه ان ارتد الزوج وان ارتدت المرأة لاشئ عليه
والأبنة أى أباء أحدهما عن الاسلام بعد اسلام الآخر
نظيره أى نظير الارتداد فاذا فرق بينهما بأبائهما بعد
الدخول فلها المهر وقبله فلا مهر لها وان كان بأبائه
بعد الدخول فلها المسمى أو قبله فلها نصفه وان ارتدا
معا واسلما معا لم تبين المرأة فيهما ففهما على نكاحهما
استحسانا وبانت المرأة لو أسلم أحدهما كونه كل واحد منهما متعاقبا للآخر

باب القسم

هو التسوية بين الزوجات فى البيئونة والنفقة والسكنى
والمأكل والمشرب لا الجماع المبكر كالنبي والمجدية كالقديمة

والسلة كالكتابة والمراقة كالبالغة والعاقلة كالجنونة
فيه أى فى القسم **والحرمة ضعف الامة** ولودمية والمريضة
والحرمة والمظاهر منها والمولى منها والحامل والحائض و
النفساء والرتقاء والصغيرة التى يمكن وطئها كغيرهن
ويسافر الزوج بمن شاء منهن ولكن الفرقة بينهما أحب
فيسافر من خرجت فرقتها ولم يحتسب أيام سفره مع التى كانت معه ولكن
يتقبل العدل بينهما ولهما أن ترجع عليه أن وهبت قسمها للآخرى

كتاب الرضاع

هو شرعاً مص الرضيع من ثدى الاممية ولو آيسة في وقت
مخصوص وحرمة أى بالرضاع وان قل في ثلاثين شهراً ما
حرر بالنسب وقال استئنان وبه يفتى الامام اخيه واخنة
من الرضاع واما امرأته من النسب فلا تحل له لان اخنة ان
كانت شقيقة او لامر فامها امه وان كانت لاب فمطوعة
ابيه والاخت ابنة وبنته من الرضاع ولا يجوز ذلك
من النسب لان اخنة ابنة من النسب ان كانت منه فبنته

والاخي

والاخي ربيبة وتحرم بالدخول زوج مرضعة لبنها
نزل منه وكذا سيد وواطي بشبهة لانه اب للرضيع وابنه
اى ابن زوج المرضعة أخ للرضيع وان كان من امرأة اخرى
وبنته اخت للرضيع وان كانت من امرأة اخرى وأبوه جد وامه
جدة واخوه عم له واخنة عمه له ولولرجل امرأتان ولدتا
منه فارضعت كل واحدة صغيرا صار اخوين لاب وان كان
احدهما انثى لا يحل النكاح بينهما ولا يجوز لرجل ان يجمع
بينهما لو انثيين وتحل اخت اخيه رضاعاً وتحل اخت اخيه
نسباً مثل الاخ لاب اذا كانت له اخت من ام حل اخيه من
ابيه ان يتزوجها ولا حل بين رضيعي ثدى واحد في مدته
ولا بين مرضعة وولد مرضعتها وولد ولدها واللين المخلوط
بالطعام لا يحرم سواء كان اللبن غالباً او مغلوباً ويعتبر الغالب
وكذا ان استويا لجماعاً لو كان الاختلاط بماء ودواء ولبن
شاة ولبن امرأة اخرى ولبن البكر التى بلغت تسع سنين
واليمة محرم للاختقان من الالمان ولا اقطار في اذن ولجليل

وجانفة وآمنة ولا لبن الرجل وكذا الخنسي المشكل اذا قالت
النساء انه على غزارته لا يكون الا للمرأة والشاة لان حرمة
الرضاع مختصة بلبن الانسان بطريق الكرامة ولو ارضعت
امراة صرتها الصغيرة حرمتا وحرمة الكبيرة مؤبدة لانها ام
امراته وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بالامراة وكان اللبن
منه وان لم يكن شازله ان يتزوجها ثانيا نهرا ولا مهر لكبيرة
ان لم يطأها وللصغيرة نصفه ويرجع الزوج به اي بنصف
المهر الذي غرمه للصغيرة على الكبيرة ان تعلمت الكبيرة الفسا
بان ارضعتها بلا ضرورة عللة بقيام النكاح وبان الارضاع
مفسد والاى وان لم تتعمد لفساد لا يرجع به والقول في
ذلك قولها يمينها ان لم توجد قرينة تدل على تعمد
الفساد ويثبت الرضاع بما يثبت به المال وهو شهادة
رجلين عدلين عاقلين بالغين حزين او رجل وامرأتين كذلك

كتاب الطلاق

هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح تطليقها تطليقة واحدة

فظهر

في طهر لاوطئ فيه وتركها حتى تمضي عدتها احسن وسنى
من حيث الوقت والعدد تطليقها مدخولا بها ثلاثا في ثلاثة
اطهار لاوطئ فيها في كل طهر واحدة حسن وسنى من حيث
الوقت والعدد ثم قيل الاولى ان يؤخر الايقاع الى آخر وقت
الطهر احتراز عن تطويل العدة والاظهر ان يطلقها كما ظهرت
وتطليقها ثلاثا متفرقة في طهر واحد أو بكلمة فيه أو الجمع
بين التطليقتين في طهر بكلمة واحدة أو بكلمتين لا يتخلل
بينهما رجعة بدعى من حيث العدد سنى من حيث الوقت ان
خلا الطهر عن الجماع وغير الموطوءة تطلق واحدة لا زائد
عليها السنة ولو كانت حائضا وهو ظاهر الرواية وفرق طلاق
الموطوءة للسنة من حيث الوقت والعدد على الاشهر بان يطلقها
واحدة وبعد شهر أخرى وبعد آخر أخرى فمن لا يجفص لصغر
بان لم تبلغ تسع سنين او كبريان بلغت خمسا وخمسين سنة
على الراجح او حل وكانت العدة باقية بان كان ايقاع الثلاث
قبل الوضع والا فعدتها تنقضي بالوضع وصح طلاقهن أى

الصغيرة والأيسة والحامل **بعد الرطى** وهو بدعى من حيث
العدد ان كان زائدا على الواحدة وطلاق الموطقة حائضا
بدعى من حيث الوقت **فيرا جعها وجربا في الاصح** يدفع البدعة
ويطلقها ان شاء في **ظهر ثمان** ولو قال لموطقته وهي من ذوات
الحيض انت طالق ثلاثا للسنة ولم ينوشينا وقع عند كل طهر
طلقه ولو نوى بقوله ذلك ان يقع **الثلاث الساعة** أى في الحال
أو نوى ان يقع عند رأس كل شهر طقة **ولحد** تصت نيته
ولو كانت آيسة أو صغيرة مدخولا بها فقال ذلك وقعت الساعة
ولحدة وبعد شهر آخر وبعد شهر آخر **ويقع طلاق**
كل زوج عاقل بالغ ولو بالسن مستيقظ ولو كان الزوج مكرها
على إنشاء الطلاق اما لو اكره على الاقرار به فاقتر لا ينفذ اقراره أو
كان سكران وقيل لا يقع واختاره الطحاوى والكرخى وعليه
الفتوى هذا اذا شربه للتداوى فلوله هو والطرب وقع اتفاقا
نهر ولو اكره على الشرب فشرب حتى سكر وطلق قبل **ويصح** ان يلقى
وقيل يقع وصححه في شرح النهاية **او كان أخرس** يقع باشارته

المعهودة وكذا لو كان مخطئا بان أراد التكملة فخرى على
لسانه الطلاق او تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا
يقع قضاء بخلاف الهازل واللاعب فانه يقع قضاء وديانة
حرا كان الزوج أو عبدا ولو مدبرا أو مكاتباً لا أى لا يقع طلاق
الصبي ولو مرافقا أو لجازه بعد البلوغ والمجنون والمعتوه و
المدهوش والمغنى عليه والنائم والسيد على امرأة عبده ولو مملوكة
للسيد **واعتبار** أى عدد الطلاق وكذا العدة بالنساء **فطلاق**
الحرة ثلاث وعدتها ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر سواء كان زوجها
حرا أو عبدا وطلاق الأمة ولو مدبرة أو مكاتبته ثنتان وعدتها
حيضتان أو شهر ونصف سواء كانت تحت عبدا أو حرا

باب الطلاق الصريح

هو كانت طالق ومطلقة وطلقتك ومثل ذلك زوجتى طالق
أو هى طالق طالق ويقع بهذه الالفاظ طقة واحدة رجعية وإن
نوى الأكثر أو الابانة أو لم ينوشينا ولو قال أنت مطلقة بسكون
الطاء لا يقع الابانية ولو قال على الطلاق من ذراعى يقع قضاء

ولو قال على الطلاق أو الحرام وسكت وقع غايه ولو قال
 أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق يقع
 واحدة رجعية سواء كان بلائية أو نوى واحدة أو ثنتين لو
 حرة فلوامة تصح بنية الثنتين وإن نوى بهذه اللفاظ ثلاثا
 ثلاث وإن أضاف الطلاق إلى جملتها أي المرأة بأن قالت
 طالق أو إلى ما يعبر به عنها أي عن الجملة كالرقبة والعنق
 والروح والبدن والجسد والفرج والوجه أو إلى جزء شائع
 منها كنصفها أو ثلثها تطلق وإن أضاف الطلاق إلى اليد
 والرجل والدبر بأن قال يدك أو رجلك أو دبرك طالق
 لا تطلق وكذا كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن ولو
 قالت طالق ثلاثة أضاف تطليقتين يقع ثلاث تطليقات
 ولو ثلاثة أضاف تطليقة فالصحيح أنه يقع ثنتان ولو قال
 أنت طالق من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين
 يقع طقة واحدة وقال ثنتان ولو قال أنت طالق من واحدة
 إلى ثلاث أو ما بين ^{واحدة} ثلاث يقع ثنتان وقال ثلاث ولو قال

أنت

أنت طالق واحدة في ثنتين يقع طقة واحدة رجعية
 إن لم ينو أو نوى الضرب والحساب وإن نوى بقوله واحدة
 في ثنتين واحدة وثنيتين أي مع ثنتين ثلاث طلاقا
 لو ما خولا بها والأفوا حرة ولو قال أنت طالق ثنتين في
 ثنتين يقع ثنتان وإن نوى الضرب والحساب أو لم ينو شيئا
 ولو قال أنت طالق من هنا إلى الشام يقع واحدة رجعية
 ولو قال أنت طالق بمكة أو في مكة أو في الدار فهو تمييز
 واقع في الحال ولو قال أنت طالق إذا دخلت مكة فهو تعليق
 فلا تطلق ما لم تدخلها

فصل في إضافة الطلاق

إلى الزمان إن قال أنت طالق غدا أو في غد تطلق عند
 الصبح الصادق من الغد ونية العصر تصح في الثاني قضاء
 وهو ما لو قال أنت طالق في غد دون الأول وهو ما لو قال أنت
 طالق غدا فإنه لا يصدق قضاء وصدق ديانته فيهما وقلا
 لا يصدق قضاء فيهما وفي قوله أنت طالق اليوم غدا

اليوم يعتبر اللفظ الاول فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني
في الغد وقوله لامرأته انت طالق قبل ان تزوجك او اس
ونكحها اليوم لغو فلا يقع به شيء وان نكحها قبل امس
وبعد قال انت طالق امس وقع الآن ولو قال انت
طالق ما لم اطلقك اومتى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك
وسكت طلقت وفي قوله انت طالق ان لم اطلقك
واذا لم اطلقك واذا ما لم اطلقك لا تطلق حتى يموت
احدهما وعندهما كما سكت يقع في اذا تم اذا مات الزوج يقع
الطلاق عليهما قبيل موته بساعة فان دخل بها ورثت والا لا
ولو قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق طلقت هذه
الطقة اي الطقة الثانية بقوله انت طالق اذا قال ذلك
موصولا به ولو قال انت كذا اي طالق يوما تزوجك فنكحها
ليلا حنت وطلقت بخلاف الامر بالبدان قال امرك بيدك
يوم يقدم فلان فقدم زهارا ولم تعلم بقدمه حتى جن الليل
فلا خيار لها وقوله انا منك طالق لغو فلا يقع به شيء وان نوى

الطلاق

الطلاق وتبين في البائن والحرام اي لو قال انا منك باین
او عليك حرام ونوى الطلاق يقع وقوله انت طالق طقة
واحدة او لا او مع موق او موقت لغو فلا يقع به شيء
ولو ملصقا كلها او شقصها اي بعضها او ملكته
كله او شقصه بطل العقد فلو اشتراها اي اشترى الزوج
منكوحة وطلقها لم يقع شيء دخل بها او لا وتجب العدة
اتفاقا ولو قال لامرأته وهي امة غيره انت طالق ثنتين
مع عتق مولدك اياك فاعتق للمولى له الرجعة ولو علق
عتقها وطلقها بمجيئ الغد فجاء الغد لا يكون له الرجعة
عندها خلا فالمجد وعدتها في الصورتين ثلاث حيز بالاجماع
ولو قال انت طالق هكذا وشارب ثلاث اصابع فهي ثلاث
طلقات ولو اشار باصابعه ولم يقل هكذا فهي واحدة ولو
قال انت طالق بائن او قلا انت طالق البتة او قال انت
طالق افحش الطلاق او طلاق الشيطان او انت طالق طلاق
البدعة او كالجليل او اشد الطلاق او كالف او ملا البيت

او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة في واحدة بانية
ان لم ينو ثلاثا دخل بها ولا نوى مادونه اولا وان نوى الثلاث
في هذه الصور صحيحة **فصل في الطلاق قبل الدخول طلق غير**
الموطوءة ثلاثا جملة وقعن وان فرق الطلاق بان قال انت طالق
طالق طالق او انت طالق انت طالق انت طالق او انت طالق
وطالق وطالق بان انت المرأة بواحدة وهي الاولى ولم يقع بالثانية
والثالثة شيئا ولو ماتت المرأة بعد الايقاع اى بعد قوله انت
طالق قبل العدد وهو ثلاث او ثنتان وواحدة لغى الى الايقاع
فلا يتنصف المهر ويرث الزوج منها ولو مات الزوج قبل ذكر
العدد يقع واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة يقع واحدة
وفي قوله انت طالق واحدة بعد واحدة او انت طالق واحدة
قبلها واحدة او انت طالق واحدة مع واحدة او معها واحدة
يقع ثنتان ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقة واحدة
وواحدة فدخلت تقع واحدة ومعهما ثنتان وان اخر الشتر
بان قال انت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار فثنتان

قوله بعد الايقاع اى بعد قول الزوج لزوجته انت طالق
ومات الزوج قبل ان يقول ثلث او ثنتان وواحدة وقان
الزوج ذلك مضطرا بقوله انت طالق لغى الى الايقاع

ومع

ويقع في الموطوءة ثنتان في كلها لوجود العدة
باب الكنايات
الكناية ما يحتمل الطلاق ولا يكون مذكورا نصا لا تطلق بها
الابانية او دلالة الحال كذاكرة الطلاق والغضب فتطلق
طلقة واحدة رجعية في اعتكى واستبرى رحمك وانت واحدة
ولا اعتبار باعراب الواحدة وهو الاصح وفي غيرها اى غيرها
الالفاظ الثلاث تطلق طلقة بانية وان نوى ثنتين لوجرة
ولوامة فثنتان ان نواهما وتصح نية الثلاث ويقع الاى
قوله اختارى وهي اى الفاظ الكنايات بان بنة بتلة البت
والبتل القطع حر لم خلية من الخلوة برثة من البراة جملك على
غاربك كناية عن الخلية الحق باهلك وهبتك لاهلك
سرحك فارقتك امرك بيدك اختارى وفي هذين اللفظين
لا تطلق مالم تطلق نفسها لانهما تفويضان انت حرة تقضى
تخمرى اى اليس القناع والخمار استرى اغربى من العربية
وقيل اغربى من العربية وهي البعد اخربى اذهى قوى ابغى

أي الطلبي الأزواج ثم الكليات ثلاثة أقسام ما يصلح جوابا
 لا غير نحو امرك بيدك اختاري اعتدي استبري رحمك أنت واحدة
 أنت حرة وما يصلح جوابا ورد لا غير اخرجي اذهبي اغري قولي
 تقضي استتري تخزي وما يصلح جوابا وشتما خلية بريئة بتلة
 بآن حرام والاحوال ثلاثة رضى وغضب ومذاكرة ففي حالة
 الرضى لا يقع الطلاق في الاقسام كلها الابالنية والقول قول
 الزوج يمينه في ترك النية وفي حال المذاكرة يقع في سائر الاقسام
 قضاء الايماء يصلح جوابا وردا فانه لا يقع الابالنية وفي حالة
 الغضب لا يقع في الاقسام الثلاثة بلانية الايماء يصلح جوابا
 لا غير ولو قال اعتدي وكرره ثلاثا ونوى بالاول طلاقا
 وبما بقي حيضا صدق قضاء ولو قال لم انو بالكل شيئا
 فالقول قوله وان نوى بالاول الطلاق ولم ينو بما بقي شيئا
 في ثلاث ولو قال نويت بهن تطليقة صدق ديانة ولا بد
 من اليمين في كل موضع يصدق على نفي النية وتطلق رجعا
 بليست لي يا امرأة اولست لك بزواج او ما انت لي يا امرأت

أصوات

او ما انت لك بزواج ان نوى طلاقا وقال لا تطلق وان نوى وان
 لم ينو لا يقع شيء اتفاقا والصريح يلحق الصريح والباء بان قال
 للمدخل بها انت طالق او بآن ثم قال لها انت طالق وهي في العدة
 تقع الثانية ايضا والباء يلحق الصريح بان قال للمدخل بها
 انت طالق ثم قال انت حرام وهي في العدة تقع الثانية ايضا
 لا الباء بان قال للمدخل بها انت بآن ثم قال لها انت بآن
 او حرام وهي في العدة لان تقع الثانية الا اذا كان معطفا بان
 قال ان دخلت الدار فانت بآن ثم اباها فدخلت
 الدار في عدتها وقع عليها طلاق آخر

باب تفويض الطلاق

قال لها اختاري حال كونه ينوي به الطلاق فاخارت المرأة
 في مجلسها بآنت بواحدة وان لم يكن له نية لا يقع شيء ولم
 تصح نية الزوج الثلاث فان قامت المخيرة من المجلس قبل الاختيار
 او اخذت في عمل آخر بطل التفويض ان لم يكن مقيدا بوقت ولا
 فلا يبطل الا بمضيه وذكر النفس او التطليقة والاختيار

او ما يكون كناية عن ذلك في احد كلامهما شرط حتى لو قال
لها اختاري فقال اخترت كان باطلا ولو قال لها اختاري نفسك
فقال اخترت او قال اختاري فقلت اخترت نفسي تقع واحدة
وان قال لها اختاري فقلت انا اختار نفسي او اخترت نفسي
تطلق طقة بائنة ان نوى استحسانا وان قال لها اختاري
اختاري فقال اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة
او قال اخترت اختيارة وقع الثلاث بلائية من الرفع ونحوها
تطلق واحدة في غير اخترت اختيارة ولو قال في جواب
قوله اختاري طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه بانه
بواحدة كما في الجامع الكبير ولو قال امرك بيدك في تطبيقه
او قال اختاري تطبيقه فاخترت نفسها بان قالت اخترت
نفسى طلقت طقة رجعية

فصل في الامر باليد

ولو قال امرك بيدك او في كهك او يمينك او شمالك او ذلك
اولسانك حال كونه ينوي به ثلاثا فقلت اخترت نفسي

بواحدة

بواحدة اي بمرة واحدة وقعن وفي قولها طلقت نفسي واحدة
او اخترت نفسي بتطبيقه بانه بواحدة واعلم ان حكم الامر
باليد كالحكم في التخيير الا انه اذا نوى ثلاثا هنا صح ولا يدخل
الليل في قوله امرك بيدك اليوم وبعد غد حتى لو اختارت نفسها
في الليل لا يقع وان ردت المخررة الامر في يومها في هذه المسئلة
بطل امر ذلك اليوم وكان الامر بيد ما بعد غد وفي قوله
امرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل في ذلك ويكون وقت
الاختيار ممتدا الى غروب الشمس من الغد وان ردت المخررة
الامر في يومها في هذه المسئلة لم يبق الامر بيد ما في الغد
ايضا ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فاختارها
امران حتى لو لم يختار زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر
بيدها وهو الصحيح ولو مكثت المرأة بعد التفويض يوما
او اكثر ولم تقدم ولم تأخذ في عمل آخر وجلست عنه اي
عن القيام او اتكت عن فعود او عكست بان كانت متكئة
فقدعت او دعت اي طلبت اباها المشورة او دعت شهيدا

للاشهاد او كانت على دابة فوقفت او وقفتها ونزلت بقي
خيارها هذا اذا كانت حاضرة فان كانت غايبة يعتبر مجلس
علمها وان سارت الدابة بعد التفويض لا يفي الخيار والفك
كالبيت وجريانه لا يبطل خيارها

فصل في المشيئة

ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو ونوى واحدة فطلقت
بان قالت طقت نفسي وقعت طقة رجعية وان طقت
ثلاثا بان قالت طقت نفسي ثلاثا وقد نواه وقعن ولو
نوى ثنتين لا تصح نيته الا ان تكون المرأة أمة وبايت نفسه
فيما اذا قال طلق نفسك طقت طقة رجعية لا باخترت
ولو قال لها طلق نفسك لا يملك الرجوع عنه وتقيد
الامر بمجلسها حتى لو قامت عنه او تحركت الى مكان
آخر واخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها الا اذا زاد
مضى شئت فانه يجوز ان تطلق نفسها في المجلس او بعده
ولو قال لرجل طلق امرأتى لم يتقيد بالمجلس فله ان يطلق

في المجلس

في المجلس وبعده وللزوج ان يرجع عنه لانه توكيل لا
اذا زاد ان شئت فيتقيد بالمجلس وليس للزوج ان يرجع
عنه لانه تمليك ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت
طلقة واحدة وقعت واحدة رجعية لاني عكسه اي لو قال
لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عنده وقال
تقع واحدة وفي طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت
طلقة واحدة وعكسه وهو ما لو قال لها طلق نفسك
واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا لا يقع شيء اتفاقا في الاول
وعنده في الثانية وقال لا يقع فيها واحدة ولو امرها بالان
او الرجعي فعكست بان طقت واحدة رجعية في الاولى
او بالثانية في الثانية وقع ما امر به ولا عبرة بما زادت
او نقصت في الوصف ولو قال لها انت طالق ان شئت
فقلت شئت ان شئت فقال شئت حال كونه ينوي الطلاق
او قالت شئت ان كان كذا لم يحدث مخوان جاء المهر بطل
كلامه في الصورتين ولم يقع شيء ولو قالت شئت ان كان

كذا الشيء مضي أي ثبت وجوده كان قلم زيد والحال أنه
 قد طلقت طلقة رجعية ولو قال لها أنت طالق متى شئت
 أو متى ما شئت أو إذا شئت أو إذا ما شئت فردت الأمر
 بأن قالت لا إنشاء لا يرتد فيجوز لها أن تشاء بعده وتطلق
 في أي زمن شاءت ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق أي لا تملك
 أن تطلق نفسها الاطلاق واحدة وفي قوله أنت طالق كلما
 شئت لها أن تفرق الثلاث بأن تطلق نفسها واحدة بعد
 واحدة حتى تطلق ثلاثا ولا تجمع بأن تطلق نفسها ثلاثا
 أو اثنين في كلمة واحدة ولو طلقت نفسها بعد زوج آخر
 لا يقع إن كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة والافلاها
 تفريقها بعد زوج آخر وفي قوله لها أنت طالق حيث شئت
 وابن شئت لم تطلق حتى تشاء الطلاق في مجلسها حتى
 لو قامت عنه وشاءت في مجلس آخر لا يقع شيء وفي قوله
 لها أنت طالق كيف شئت يقع طلقة رجعية بمجرده قبل
 المشيئة وقال لا يقع ما لم تشأ هذا في المخلول بها ما غيرها

فتبين ويخرج الأمر من يدها لعدم العدة فإن شاءت واحدة
 بائنة أو ثلاثا وقد كان الزوج نواه أي نوى ما شاءت وقع
 أما إذا شاءت ثلاثا والزوج نوى واحدة بائنة أو شاءت
 واحدة بائنة والزوج نوى الثلاث فيقع واحدة رجعية وفي
 قوله أنت طالق كره شئت أو أنت طالق ما شئت تطلق
 نفسها ما شاءت فيه أي في المجلس فإن قامت منه قبل
 أن تشاء بطل الأمر وإن ردت الأمر بأن قالت لا إنشاء ارتد
 فليس لها أن تشاء بعده وفي قوله طلق نفسك من
 ثلاث ما شئت أو اختاري من ثلاث ما شئت تطلق نفسها
 ما دون الثلاث وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا خلافا لهما

باب التعليق إنما يصح

التعليق في الملك كقوله لمنكرته أن زرت فلانا فانت
 طالق أو مضافا إليه أي إلى سبب الملك كان نكحت
 فانت طالق فيقع الطلاق بعده أي بعد كل من الزيارة
 والنكاح فلو قال لأجنبية أن زرت فلانا فانت طالق

فإنها قررت لم تطلق لكونه ليس في الملك ولا مضافا اليه
والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما
ففيها اي في هذه الاالفاظ ان وجد الشرط انتهت اليمين
فلا يتحقق الحث بعده الا في كلما فان اليمين لا ينتهي فيها
حتى يستوفي الثلاث لا قضاؤه عموم الافعال كاقضاء كل
عموم الاسماء فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق حثت
بكل امرأة ولو تزوجها بعد زوج آخر وزوال الملك
بعد اليمين بان طلقها واحدة او اثنتين او انقضت عدتها
لا يبطل اليمين فان وجد الشرط في الملك طلق وانحلت
اليمين والا اي وان لم يوجد في الملك بان قال لامرأته
ان دخلت الدار فانت طالق فطلقها قبل وجود الشرط و
مضت العدة ثم دخلت الدار لا تطلق ولكن انحلت اليمين
وان اختلفا في وجود الشرط بان قال الشرط لم يوجد
وقالت وجد فالقول له يمينه لانه منكر الا اذا رجعت
المرأة في لا يعتبر قوله وما لا يجعل الامتناع القول لها في

فقال لها على الطلاق
لا يبقى في داري ثم قال
لها على ستمائة طرفة عين
لا يبقى في داري ولا تأكل من
طعامي في بيت من داري
في كل اسم رجعت وأكلت
من طعامي **فصل** يقع عليه
الطلاق برجوعه الى الدار
ولا كلام من الطعام ام لا
يجوز
لا يقع عليه الطلاق برجوعه
الى الدار ولا باطلاق الطعام
لانما انجى حلفه بغيره
في الدار بان كان مع احتمال
بالحال والاقبال وماتت كلمة
من الطعام وهو طلاق لا يقع
للمرأة اياه قبل ان يملك الدار
الا بان تنسب على الالفاظ دون
المقصود كما في تزويج المتكلم
في اول باب القامعة

حقا

حقها الا في حق غيرها كان حثت فانت طالق وفلاننة
او ان كنت تحبين فانت طالق وفلاننة فقالت حال قيام
الحيض حثت او احبك وكذبها الزوج طلق هي فقط
دون فلانة فان صدقها او علم وجود الحيض منها طلق
فلانة ايضا زهر وبرؤية الدم بعد ما قال ان حثت
فانت طالق لا يقع الطلاق فان استمر الدم ثلاثا من الايام
والليالي وقع الطلاق من حين رأت الدم حتى لو لم تكن
مدخولا بها فتزوجت باخر بعد الرؤية قبل الاستقرار ثم
استمر بها الدم كان النكاح صحيحا وفي قوله لها ان حثت
حيضة فانت طالق يقع الطلاق حين تطهر من الحيض
لا قبله وفي قوله لها ان ولدت ذكرا فانت طالقة
واحدة وان ولدت اثنتي فنتين فولدتها ولعبد الاول
منهما تطلق طلقة واحدة قضاء واثنتين تزويجا اي احتياطا
لاحتمال تقدم الانثى ومضت العدة بوضع الحمل وان علم
الاول فالامر واضح وان اختلفا فالقول للزوج وان تحققت

ولادتهما معا وقع الثلاث والملك يشترط لآخر الشرطين
فلو قال لها ان كلمت زيدا وعمرا فانت طالق ثلاثا ووجد
الشرط الثاني في الملك وقع والا لا ويصل تجزئ الثلاث تعليقه
بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها ثلاثا
ثم عادت اليه بعد زوج آخر ثم دخلت الدار لم يقع شيء
ولو تجزئتين أو واحدة بعد التعليق تطلق ثلاثا عندهما
وعند محمد تطلق ما بقي من الاول ولو علق الثلاث او البائن
او العتق بالحي بان قال لامرأته اولامته ان جامعتك فانت
طالق ثلاثا او فانت بائن او فانت حرة ليرجع عليه العتق
باللبث اى لبث الذكر في القبل بعد التقاء الختانين بعد
الطلاق او العتق ولم يصير **مراجعا به** اى باللبث في الطلاق
الرجعي اى فيما اذا كان الطلاق المعلق رجعا عند محمد وبه
يفتي وعند ابى يوسف يصير **مراجعا** ورجح الا اذا **اوج** ثانيا
ولو حكما بان حرك نفسه فانه يجب العتق منهما ويصير
مراجعا به بالاجماع ولا تطلق الجديدة في قوله للمقدمة ان نكحها

عليك

عليك في طالق ففتح عليها في عدة الطلاق البائن ولو كان في
عدة الرجعي وهو يريد رجعتها تطلق ولا تطلق في قوله انت
طالق ان شاء الله سموعا متصلا به فلو سك بلا عذر طلقت
وان مات قبل قوله ان شاء الله وان مات الزوج يقع ولا
يشترط قصد الاستثناء ولا العلم بهناه ولا التلفظ بهما
فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا او عكس لم
يقع وفي قوله انت طالق ثلاثا الواحدة يقع ثنتان وفي
انت طالق ثلاثا الاثنتين يقع واحدة في ظاهر الرواية
وفي قوله انت طالق ثلاثا الاثلاثا يقع ثلاث

باب طلاق المريض

واختلفوا في حد المريض هنا والاصح في حق الزوج ان يكون
بحيث يعجز عن قضاء مصالحه خارج البيت وفي حق المرأة ان
تعجز عن المصالح الداخلة لو طلقها اى طلق المريض امرأته
الحرة المسلمة طلاقا رجعا ولو بطلبها او باثنا بغير رضاها
في مرضه طائعا ومات في عدتها ورثت المرأة المدة قيد

بموته لانه لو اباها في مرضها وماتت وهي في العدة لا يرثها
وبعدها اي بعد العدة لا ترث مطلقا سوا تزوجت او لا
وكذا لا ترث اذا اطلقها قبل الدخول وان اباها بامرها
او اختلعت منه او اختارت نفسها بتفويضه ثم ماتت وهي
في العدة لم ترث وفي قولها طلقني رجعا فطلقها ثلاثا وث
ولو قالت طلقني بائنا وابائنا لا ترث وان اباها بامرها
في مرضه او تصلاقا عليها اي على الابانة في الصحة وعلى
مضي العدة بان قال لها في مرضه ان الطلاق البائن كان في
صحتي وقد مضت عدتك فصدقته فارقها بدين او اوصى
ها بوصية في صورتين فلها الاقل منه اي مما اقر واوصى لها
به ومن ارثها وعندهما يجوز اقراره ووصيته في الثانية
ثم تجب العدة في الاولى من وقت الطلاق اتفاقا وفي الثانية
من وقت الاقرار وعليه الفتوى ومن بارز رجلا اقوى منه
او قدم ليقتل بقود اي قصاص او رجعا في الزنا فابانها عقب
هذه الاشياء ورثت ان مات في ذلك الوجه او قتل ولو بسبب

لخر

آخر وهي في العدة ولو كان محصورا اي ممنوعا في حصن
فطلق امرأته بائنا او كان موازيا للعدو في صف القتال
فطلق امرأته بائنا لا ترث ولو علق طلاقها البائن بفعل
شخص اجنبى غير الزوجين او بحجتي الوقت بان قال ان
جاء رأس الشهر فانت طالق والتعليق والشرط في مرضه
او علق طلاقها بفعل نفسه سواء كان مماله منه بدا ولا
وهما اي التعليق والشرط في مرضه او الشرط في مرضه
فقط دون التعليق او علق طلاقها بفعلها ولا بد لها منه
كالأكل والشرب وكلام الأبوين وصوم الفرض وصلاته
وتقاض الدين والقيام والاعود وهما في المرض او الشرط
فقط فيه دون التعليق ورثت المرأة في جميع الصور خلافا
للمحمد في الاخيرة وفي غيرها اي في غير هذه الوجوه المذكورة وهو
ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجوه كلها والتعليق
في الصحة فيما اذا علقه بفعل اجنبى او بحجتي الوقت او كيف
مكان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد لا ترث ولو ابانها

في مرضه فصح المريض فان مرض آخر او باخفا ارتدت
فاسلمت فان وهي في العدة لم ترث في صورتين وان طأ
ابن الزوج في الجماع بعد الابانة او لاعتن بان قد ف امرأته
وهو صحيح ولا عن في المرض وفرق بينهما او الى حال
كونه مريضا ثم مات وهي في العدة ورثت خلافا للمجد
في الاولى ولو قد فها في المرض ورثت اجماعا وان آلى في صحته
وبانت به بان انقضت مدة الايلاء في مرضه لا ترث

باب الرجعة

هي استلامه النكاح القائم في العدة وتصح الرجعة
في العدة ان لم يطلق ثلاثا لو كانت حرة او ثنتين لوامة
ولو لم ترض برأجعتك اي تصح به في الحضرة ورا جعت
امرأتك في الحضرة والغيبة ونذب اعلامها بها وهذه بالقول
وتصح الرجعة بالفعل مع الكراهة وذلك بما يوجب حرمة
المصاهرة وهو الوطئ ولو في الدبر وبه يفتى والتقبيل والسج
والنظر الى فرجها الداخل بشهوة والاشهاد مندوب اي مستحب

عليها

عليها اي على الرجعة ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها
فصدقته تصح الرجعة والا اي وان لم تصدقه لا تصح وكان
القول قولها بلا يمين عند الامام وبه عندهما وبه يفتى
كراجعتك فقالت بحجة له قد مضت عدتي على الفور متصلا
بقوله فان لا تصح الرجعة والقول لها باليمين وعندهما
تصح والقول له وان قال زوج الامة بعد مضي العدة قد كنت
راجعت فيها فصدقته سيدها وكذبته الامة او قالت مضت
عدتي وانكرا اي الزوج والسيد فالقول لها اجماعا في الصورة
الثانية وكذا في الاولى عند الامام وعندهما القول للمولى وتنقطع
الرجعة ان ظهرت المعتدة من الحيض الاخير وهي الثالثة للحرة
والثانية للامة لعشرة ايام وان لم تغتسل وان ظهرت
من هذا الحيض لاقل من عشرة ايام لا تنقطع الرجعة حتى
تغتسل او يمضي عليها ادنى وقت صلاة حتى لو بقي من الوقت
بعد الانقطاع بقدر ما تمكن من الاغتسال وتحرم للصلاة
فذهب ذلك القدر بحكم تطهارتها او يتيمدان لم تقدر

على الماء بعد ما ظهرت لدون عشرة وتصلى ولو تطوعا صلاة
تامة في الاصح ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تقطع
الرجعة ولو نسيت عضوا تاما لا تقطع وكل واحد من
المضمضة والاستنشاق كالاقل لانهما عضو واحد على الصحيح
ولو طلق ذات حمل او ذات ولد وقال لم اطأها راجع اى له
ان يراجع هذا اذا اولدته لتمام ستة اشهر من يوم التزويج
او اكثر فلو اقل منها لم يراجع وان خلا بها خلوة صحيحة
وقال لم اجامعها ثم طلقها لا رجعة له عليها فان طلقها
بعد ما خلا بها وقال لم اجامعها ثم راجعها ثم ولد بها الاقل من
عامين يوم من وقت الطلاق صحة تلك الرجعة اى ظهرت
صحتها ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم ولدت
من بطن آخر بان كان بعد ستة اشهر فاكثر ما لم تقربا انقضاء
العدة ولو لاكثر من عشر سنين ففي اى الولادة الثانية
رجعة ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة
اولاد في بطن مختلف بان يكون بين كل ولدين ستة

اشهر

اشهر فاكثر فالولد الثاني في الطلاق الاول والثالث في الثاني
رجعه ويقع الطلاق الثالث بولادة الولد الثالث ووجبت العدة
بالاقرار ولا سبيل الى الرجعة وان كانوا في بطن واحد
طلقت بالولد الاول والثاني وانقضت العدة بالثالث والطلق
الرجعية تنزى في العدة اذا كانت المراجعة مرجوة وكان
الزوج حاضرا ويحرم ذلك في البائن والوفاء في العدة ونزول
للزوج ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها اى يعلمها بدخوله
بالتنمخ ونحوه ولا يسافر الزوج بها اى بالطلق الرجعية
حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ حتى لو وطئها
لا يجب المهر فصل فيما خل به المطلقة

وينكح مبانته بما دون الثلاث لوجرة وبما دون الثنتين لوامة
في العدة وبعد ما لا اى لا ينكح المبانة بالثلاث ولو في العدة
لو كانت المبانة حرة ولا المبانة بالثنتين لو كانت امة حتى يطأها
غيره في المحل المتيقن به ولو حائضا او نفسا او محرمة او صائمة
او هو صائم انزل او لا ولو كان الغير مراهما اى قريبا من البلوغ

بان بلغ عشرين سنين كما في الشرع لانية بنكاح صحيح فلو فاسد
لا يجملها وحتى تمضي عدته أي عدة الغير لا يملك يمين لان
ولم يولي ليس بنكاح وكره النكاح تحريما بشرط التحليل
بان يقول انزوجك علي ان احلك الاول وان حلت الاول
عند اي حنفية لصحة النكاح وبطلان الشرط وعند اي يوسف
النكاح فاسد ولا تخل الاول وعند محمد النكاح الثاني صحيح ولا
تخل الاول ويهدم الزوج الثاني بالدخول فلو لم يدخل لا يهدم
اتفاقا مادون الثلاث خلافا لمحمد ويهدم الثلاث اجماعا من
طلعت دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث لو حرة وثنتين
لوامة وعند محمد بما بقي وهو الحق فتح ولو اخبرت مطلقة الثلاث
بمضي عدته ومضي عدة الزوج الثاني والمدة تحمله أي المذكر
وهو عدتان له أي للزوج ان يصدقها بيمينها ان غلب على قلبه
صدقها وادنى هذه المدة لو حرة شهران وعندها تسعة وثلاثون
يوما ولوامة فعندها احدى وعشرون يوما وعنده اربعون

باب الايلاء

هو

هو لغة اليمين بالله وشرعا الحلف على ترك قرياتها أي المنكحة
فلا ايلاء من الامة اربعة اشهر واكثر كقولها والله لا اقربك
اربعة اشهر او والله لا اقربك فان وطئ المولى في هذه المدة
كفر ان كان يميننا بالله وان كان بغيره فما جعله جزاء على الخنث
وقع وسقط الايلاء حتى لو مضت المدة لا يقع الطلاق والا
أي وان لم يطأها فيها ومضت بانت بتطبيق واحدة وسقط
اليمين بعد ما بانت لو حلف على اربعة اشهر حتى لو نكحها
ولم يقربها بعد ذلك لا تبين وبقيت اليمين بعده لو حلف
على الابد بان قال والله لا اقربك قال ابدا ولا فلو نكحها ثانيا
وقال ثانيا ومضت المدة بل لا ينفك بان نكحها فان نكحها
أي التي وقع عليها ثلاث طلاقات بعد زوج آخر لم تطلق
بذلك الايلاء بمضي المدة ولو وطئها أي التي نكحها بعد زواج
آخر **كفر** ببقاء اليمين ولا ايلاء فيما دون اربعة اشهر
في الحرة حتى لو حلف لا يقربها اقل من اربعة اشهر لم يكن مويلا
ولو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين



فهو ايلاء ولو ملك يوما او ساعة بعد ما قال والله لا اقربك
شهرين ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
او قال والله لا اقربك سنة الا يوما او ساعة او قال وهو
بالبصرة والله لا ادخل مكة والحال انها هي اى المنكوحة بها لا
يكون موليا في الصور الثلاث وان حلف بحج او صوم غير معين
كيوم او شهرا او صدقة او عتق او طلاق او آلى من المطلقة
الرجعية وهي في العدة فهو مول في جميع الصور وفي عتق العبد
المعين خلاف ابي يوسف ولو قال اذا قربتك فعلي صلاة لا يكون
مولى خلافا للمجد وان آلى من المبانة بتطبيق او بتطبيقين
وهي في العدة ومن الاجنبية لا يكون موليا ومدة ايلاء الامة
المنكوحة شهران وان عجز المولى عن وطئها بمرضه او مرضها
او بالرتق بفتح التاء انسداد الرحم بعظم او خوه او بالصغراى
صغرها او بعد مسافة لا تقطع باربعة اشهر فحينئذ اى الرجوع
ان يقول فنت اليها او ابطلت الايلاء او رجعت عنه وخوة
وان قدر في المدة بان صح او صحت فحينئذ المولى في الفرج فقط

ويط

ويطل ذلك الفتي ومفاده اشتراط دوام العزم من وقت الايلاء
الى مضي مدته وبه صرح في الملتقى قوله انت على حرام ايلاء
ان نوى التحريم اولى بنو شيئا وظهار ان نواه اى الظاهر وكذب
اى هدر ان نوى الكذب وقيل لا يصدق قضاء وطلقة بائنة
ان نوى الطلاق وثلاث ان نواه اى الثلاث وفي الفتوى اذا
قال لامرأته انت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن
لم يوطا قاطعا وقع الطلاق البائن وجعلنا ويا عرغا

باب الخلع هو الفصل

اى فصل الزوجين من النكاح بمال او لا والواقع به
اى بالخلع مطلقا وبالإطلاق على مال بان يقول طلقك على
الف طلاق بائن حتى لو خالعا بعد التطليقتين لا تخل له
حتى تنكح زوجا غيره **ولزها المال** وكروا له تحريما اخذ شيئا
له قيمة قل او كثر ويلحق به الابراء من صلواتها ان نشز الزوج
والحق ان الاخذ في هذه الحالة حرام النهى القطعى حموى
وان نشزت المرأة لا يكره ولا بأس باخذ المهر الذي قبضته

منه او مثله وان اراد زيادة عليه كره وما اى كل شئ صحيح
وهو عشرة دراهم فاكثر صحيح بدل الخلع وان خالعه او طلقها
المسلم بغير او خنزيرا وميتة مما ليس بمال وقع طلاق بائن في
الخلع رجعي في غيره وهو الطلاق وقوعا بجاننا فيهما فلا يجب
عليها شئ كما لعني على ما في يدي والحال انه لا شئ في يديها
حيث يقع بجاننا وان زادت على قولها لعني على ما في يدي
من مال او من دراهم او دنانير ولا شئ في يديها ردت
مهرها في الاولى ان قبضته والا لا شئ عليها اوردت ثلاثة
دراهم في الثانية ولو في يديها اقل حملتها وان خالع
على عبد ابق لها على اقرار برينة من ضمانه لم تبرأ وعليها
تسليم عينه ان قدرت وقيمة ان عجزت **قلت** لزوجها
طلقني ثلاثا بالالف درهم فطلق واحدة له تلك الالف
وبانت بواحدة هذا اذا طلقها في مجلسه والا فجاننا ولو كان
قد طلقها اثنتين فله كل الالف وفي قولها طلقني ثلاثا
على الف فطلق واحدة وقع طلاق رجعي وقوعا بجاننا

وقال بائن

وقال بائن بتلك الالف ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالالف
او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شئ ولو قال لها انت
طالق بالالف او على الف فقلت ذلك في مجلسها لزم الالف
وبانت بواحدة ولو لم تقبل لا تطلق ولا يلزمها شئ ولو قال
لها انت طالق وعليك الف او قال لعبد انت حر وعليك
الف طلقت في الخلع وعق سواه قبل الالف او لا بجاننا ولا اعليهما
الالف ان قبلا وان لم يقبل لا يقع الطلاق والعق وبه يفتى
وصح شرط الخيار لها في الخلع لانه فان ردت الخلع في ايام الخيار
بطل ف لا يقع الطلاق وان قبلت صح يقع ويجب المال وقال
لا يصح لها ان لا يصح له ولو قال طلقك امس بالالف فلم تقبل
فقلت قبلت صدق الزوج بيمينه ولا تطلق بخلاف البيع
فانه لو قال لغيره بعت منك هذا العبد بالالف امس فلم
تقبل فقال قبلت فالقول للمشتري ويسقط الخلع في النكاح
الصحيح **والبارأة** اى ابراء كل منهما صاحبه كل حق لكل واحد
من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح الثابت عند الخلع

فلا تسقط نفقة العدة الا اذا اختلفت عليها وكذا مؤنة السكن
ونفقة الولد ودين واجب عليه في كل حال سابق حتى لو خالها
او يارها بمال معلوم فلو مجهول اجهالة فاحشة ككذب بظنك
التسمية وردت ما قبضته من المهر بخلاف ما لو كانت غير
فاحشة ككذب هروى كان للزوج ما سمت له ولا يبق لاحدها
قبل صاحبه دعوى في المهر مقبوضا كان او غير مقبوض قبل
الدخول بها او بعده وقال محمد لا يسقط فيهما الاسماء وابو
يوسف معه في الخلع ومع الامام في المباشرة وان خلع الولي
صغيرته من زوجها بماله لم يجز الخلع عليها فلا يسقط المهر
ولكن طلقت وهو الصحيح ولو خلع الولي صغيرته بألف على
انه اى الولي ضامن طلقت والالف واجب عليه

باب الظهار

هو شرعا تشبيه النكحة بحرمة عليه اى على المظاهر
ولو برضاع او مصاهرة على التأييد احتراز عن محرمة لا على
التأييد كاخت امراته وأمه غيره حرر الوطى ودواعيه

من المس

من المس والتقييل ونحوها بآنت على كظهر اى حتى يكفر
فلو وطئ المظاهر اواق بالدعوى قبلها اى قبل التكفير استغفر به
فقط اى لا تجب عليه كفارة اخرى وعوده الذى يستقر به وجوب
الكفارة عزيمه عزما مؤكدا على اباحة وطئها ووطئها
وتخذها وفرجها كظهرها فلو قال انت على كطن اى ونحوه
فهو مظاهر ولو قال كيدها او رجلها او عقبها لا واخت اى
المظاهر وعمته وامه رضاعا كماه نسبا ورأسك وفرجك
ووجهك وربيتك ونصفك وثلاثك كانت على كظهر
اى فيكون مظاهرا وان نوى بآنت على مثلى اى او كماى وكذا
لو حذف على براى كرامة او ظهرا او طلاقا فكما نوى والا
اى وان لم ينوشيا لغيرى وان نوى بآنت على حرام كاي ظهرا
او طلاقا فكما نوى وان لم يكن له نية فظهار عند محمد وهو
الصحيح وان نوى بآنت على حرام كظهر اى طلاقا او ايلاء
فظهار وقلالا ان نوى الظهار او لم يكن له نية فظهار وان نوى
الطلاق فطلاق ولا ظهار الا من زوجته ولو أمة فلو ظاهر

من أمته أو مباتته بواحدة أو ثلاث لم يكن مظاهرا فلو نكح امرأة
بلا أمرها فظاهر منها فجازته أي النكاح بطل الظهار وقول
الرجل لزوجه أنه أنت على كظهر أمي ظاهر منهن ولو كرر الظهار
من واحدة في مجلس أو مجالس تكررت الكفارة إلا إذا انفى التأكيد
فبصدق قضاء نهرو وكفر لكل واحدة منهن

فصل في الكفارة وهي تحرير رقبة

ولو كافرا أو أنثى أو صغيرا أو مرتدة وفي المرتد خلاف أو محرما
أو مد يونا أو أبقا عمت حياته أو مريضاً يرجي برفه ولا يحز
تحرير المملوك إلا على خلاف الأعور والأعمش وغيرهما ولا
مقطع اليدين أو إلباسيهما أو ثلاث أصابع من كل يد بخلاف
أبهامي الرجلين أو الرجلين أو اليد والرجل من جانب أو ساق
الأسنان والمجنون الذي لا يعقل والمدير ولم الولد والمكاتب
الذي أدى يميناً من بده الكتابة فإن لم يؤد شيئاً أو اثنين
قريبه الذي يعق عليه بالشراء وهو ذو الرحم المحرم نأوي بالشراء
الكفارة بخلاف الأثر أو حرر نصف عبده عن كفارته ثم حرر باقيه

عنها

عنها قبل الوطئ صح في المسائل كلها وإن حرر المظاهر نصف عبده
مشارك عن كفارته وضمن لشريكه باقيه بأن كان موسراً
أو حرر عنها نصف عبده ثم وطئ المرأة التي ظاهر منها ثم حرر
باقيها لا يجوز في صورتين عند الإمام خلافا لهما فإن
لم يجد المظاهر ما يعق صام شهرين متتابعين ولو ثمانية
وخمسين يوماً بالهلال والأفستين يوماً ولو قدر على التحرر
في آخر اليوم الأخير لزمه العتق ويكون صومه تطوعاً ليس
فيهما رمضان وأيام منهيّة وكذا كل صوم شرط فيه التتابع
وإن وطئها أي التي ظاهر منها فيهما أي في الشهرين ليلاً
ولو ناسياً أو يوماً ناسياً أو أفطر عبداً ولو بعذر مرض أو سفر
استأنف الصوم وإن وطئ غيرها نهاراً عبداً استأنف اتفاقاً
وإن في الليل مطلقاً وفي النهار ناسياً لا يلزم العتق ولو
مكاتباً في كفارة الظهار أو غيرها إلا الصوم وإن أوعق
عنه سيده ولو باء ذنباً لم يستطع المظاهر الحر الصوم
أطعم ستين مسكناً كالفطرة قدر ما هو نصف صاع من بر

و مصرفا وهو الفقير والمسكين ونحوهما اودفع قيمته فلو
 أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل صح عن كفارته ولا
 يكون للمأمور أن يرجع عليه في ظاهر الرواية وتصح الإباحة
 في الكفارات ككفارة الظهار والافطار واليمين وجزاء
 الصيد والهدية في حق الشيخ الفاني دون الصدقات
 كالزكاة وصدقة الفطر والعشقة فيه يشترط فيها التملك
 والشرط في طعام الإباحة غلات أو عشان مشبعان أو غدا
 وعشا والسحور كالأغدا ولا بد من الأدام في خبز ولو
 أعطاه في يوم واحد ستين مرة أو أباحه كل الطعام بدفعة
 أو دفعات لا يجوز إلا عن يومه ولا يستأنف بوطئها
 أي وطئ المظاهر منها في خلال الأ طعام ولو أطمع عن ظهارين
 من امرأة أو امرأتين ستين فقيرا كل فقير صاعا من بر
 صح عن واحد منهما وعند محمد يجوز عنهما وكذا في كفارة
 اليمين ولو أطمع ستين مسكينا عن كفارة أظفار وظهار
 لكل مسكين صاعا من بر أو حرر عشرين عن ظهارين

ولريعين

ولريعين عن أحدهما صح عنهما في الصورتين ومثله الصيام
 والإطعام حتى لو صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين
 مسكينا عن ظهارين ولريعين عن أحدهما صح عنهما وإن
 حرر عنهما رقبة أو صام شهرين صح من واحد منهما فيجعل
 عن أحدهما شاء وإن حرر عن ظهاره وقتل لا يجوز عن أحدهما
 إلا أن تكون الرقبة كافرة فتكون للظهار لهدم صلاحيتها للقتل

باب اللعان

هي شهادات مؤكدة بالإيمان مقرونة باللعن قائمة تلك
 الشهادات مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها
 فلو قذف زوجته الحية بنكاح صحيح ولو في عدة رجعي لا بائن
 في دار الإسلام بالزنا وصلى شاهدين أي لاداء الشهادة على السلم
 فلو لم يعلم أبان كانا صبيين مثلا فلا لعان وهي أي المرأة ممن
 يجب قاذفها بان كانت محصنة فلو زنت في عمرها ولو مرة أو طشت
 وطأ حراما ولو بشبهة فلا لعان أو نفى الزوج نسب ولدها
 منه أو من غيره وطأ بته بموجب القذف وهو الحد ولا يبرهن

على ما ادعا وجب اللعان عليهما فان أبي الزوج عن اللعان
عيس اي حبسه القاضى حتى يلاعن أو تبين منه بطلاق
أو غيره أو يكذب نفسه فيحد حد القذف فان لاعن الزوج
وجب عليها اللعان فان أبت المرأة عنه حبست حتى تلاعن
أو تصدق ثم اذا صدقته لا تحدد الزنا لان الاقرار مرة
لا يفي كفى فان لم يصلح الزوج شاهدا بان كان عبدا أو مجنونا
في قذف حد وان صلح الزوج شاهدا هي من لا يحد قاذفها
بان كانت صبية أو نحوها فلا حد عليه ولا لعان لكنه يعزر
وصفته اي كيفية اللعان ما نطق به النص من الكتاب والسنة
فان التبع ولو أكثره بانه بتفريق الحاكم فيتوارى ان قبل تفريقه
وان قذف الزوج بـ نفي ولد نفي القاضى نسبه عن ابيه **والحد**
بأمه اذا نفي في حالة الولادة ونحوها كما يأتي ولو قذفها بالزنا
ونفي الولد ذكر في اللعان الامرين **وان أکذب الزوج نفسه** بعد
اللعان ولو دلالة بان مات الولد عن مال فادعى نسبه **حد** القذف
وله أن ينكحها حدا ولا وكذا اذا صدقته خلا لا ييوسف **وكذا**

لعان ينكحها بعد اللعان انقذف غيرها فحد أو زنت فحدت
أو لم تحدد لان زناها يسقط أحصائها ولا لعان بقذف الآخرين
زوجته الناطقة بأن أشار إليها بالزنا ولا لعان ايضا بنفي
الحمل بان قال ليس حملك مني مطلقا عند الامام وعندها
يلاعن بنفيه اذا جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت القذف
وتلاعن ب قوله لها زنت وهذا الحمل منه اي من الزنا ولكن
ليرى القاضى الحمل ولو نفي الولد عند التهنئة أو عقب الولادة
أو ابتاع أي شراء آلة الولادة صح نفيه بشرط كون النفي حيا
ولو قبل التهنئة أو سك عنها ثم نفاه لا يصح **وبعد** أي
بعد المذكور من التهنئة والشراء لا يصح نفيه مطلقا ويثبت
النسب **ولا عن** **فيهما** **وقال** لا يصح نفيه في مدة النفاس وإن ولدت
ولدين في بطن واحد ونفي **أول** التوأمين وأقربا لثاني منهما
حد لأنه الكذب نفسه **وان عكس** بأن أقربا أول التوأمين
ونفي الثاني **لا عن** ويثبت نسبهما أي التوأمين **فيهما** أي في
المسئلتين لاخصا خلقا من ماء واحد

باب العنين وغيره

من المجهوب والخصى وعيب احد الزوجين هو اى العنين من لا
يصل الى النساء اصلا مع قيام الآلة او يصل الى الثيب دون الابكار
او الى بعض النساء دون بعض اذا وجدت زوجها مجبوبا
اى مقطوع الذكر والخصيتين وكذا مقطوع الذكر فقط او
صغيره جدا فرق القاضى بينهما في الحال لو حرة بالغة غير علة
بحاله قبل النكاح وغير راضية به بعده ولو كان المجهوب
صغيرا بخلاف ما لو كان ذكره قصيرا لا يمكنه ادخاله في الفرج واجل
اى اجله القاضى سنة قرية بالاهلة على المذهب لو كان عينا
او خصيا وهو من نزلت خصيته فقط فان وطئ ولو مرة
واحدة فيها وبطل التأجيل **والايات بالفرق ان طلبت**
لو حرة ولو امة فالطلب لسيد هاعند الامام خلافا لابي يوسف
فلو قال بعد مضي السنة **وطئت فيها** وهي برك في الاصل **وانكرت**
المرأة **وقلن برك** كانت خيرة في مجلسها ويكتفى بقول امرأة
ثقة وقول امرأتين احوط وان قلن ثيب حلف فان حلف فلا خيار

ها

لها وان نكل خيرة وان كانت ثيبا في الاصل صدق الزوج
بحلفه وبعد هذا ان اختارته ولو دلالة بطل حقه ولا يكون
لها خيار وكذا لو وطئها مرة ثم عجز ولم يخبر احدهما اى احد
الزوجين بعيب في الآخر ولو فاحشا كنون وجذام وحبس ورق وقر

باب العدة هـ

شرعا تربص اى انتظار يلزم المرأة عند زوال النكاح
او شجسته او افراش فدخلت امرالولد اذا مات عنها مولاها
او اعتقها عدة الحرة ولو كتابية تحت مسلم للطلاق باثنا
كان او رجعي او الفسخ بعين الطلاق كما في الفرقة بخيار العق
او البلوغ او بملكها اياه بعد الدخول ثلاثة اقرأى ثلاث
حيض ان كانت من تحيض فلو طلق امرأته في طهر لم يجامعها
فيه لا تنقضي العدة ما لم تطهر من الحيضة الثالثة او ثلاثة
اشهر ان لم تحض لصغر او اياس او بلوغ بالسن من غير رؤية
حيض قيد بقوله ان لم تحض لان التي حاضت ثم امتد طهرها
لا تعتد بالاشهر الا اذا بلغت سن الاياس وعدة الحرة صغيرة

كانت او كبيرة ذمية او مسلمة موطوءة او لا للموت اربعة اشهر
وعشر ليل فتناول ما بارزاتها من الايام وعدة الامة
والمدة وأم الولد والمكاتب في الطلاق والفسخ قرآن اى
حيضتان ان كان الطلاق بعد الدخول وكانت ممن تحيض
ونصف المقدران لم تحض او مات عنها زوجها وذلك شهر
ونصف في الطلاق وشهران وخمسة أيام في الموت وعدة
الحامل سوا كانت حرة أو أمة او مطلقة او متوفى عنها زوجها
وضعه اى الحمل فلو مات في بطنها ومكث مدة قال في الشهر ينبغي
ان تبقى معتدة الى ان ينزل او تبلغ من الاياس وعدة
زوجة الفار بعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء وقال ابو
يوسف ثلاث حيض هذا اذا كان الطلاق بانثا فلورجعا فليها
عدة الوفاة اتفاقا ومن عتقت في عدة الطلاق الرجعي لا البائن
ولا في عدة الموت كل مرة فتنتقل عدتها الى عدة الحراز ومن
أيست فاعتدت بالاشهر ثم عادت بعد الاشهر على عاداتها
فعدتها الحيض وهو ظاهر الرواية لكن اختار الشهيد وغيره انها

ان رآته قبل تمام الاشهر استأنفت لابعدها قال في المجتبى وعليه
الفتوى ولو حاضت حيضة او حيضتين ثم أيست تعتد بالاشهر
وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا كالنكاح بغير شهود والموطوءة
بشبهة بان زفت اليه غير امرأته او تزوج منكوحة الغير
ولم يعلم بحالها فوطئها وأم الولد الحيض فمن تحيض والاشهر
فمن لا تحيض ووضع الحمل في الحامل للموت وغيره كالفرقة
والعتق وعدة زوجة الصغير الحامل عند موته اى موت الصغير
بان تله لاقل من ستة اشهر بعد موته وضعه وعدة زوجة
الصغير الحامل بعده اى بعد الموت بان ولدته لنصف حوالاكثر
الشهور والنسب منتف عن الصغير فيهما وينبغي ثبوته
من المراهق احتياطا حموي ولم تعتد اى لم تحسب بحيض
طلقت فيه اجماعا وتجب عدة اخرى بوطئ المعتدة بشبهة
ولو من المطلق وتدخلت اى العدة كان والمرئ من الحيض
منها اى من العديتين وتتم العدة الثانية ان تمت العدة الاولى
وكذا لو كانت معتدة بالاشهر او بهما او معتدة الوفاة وكذا الحائل

لوجلت فعدتها الوضع ومبدأ العدة أي الطلاق والوفاء
بعد الطلاق وبعد الموت على الفور وتنقضي العدة وإن جهلت
بهما ومبدأ العدة في النكاح الفاسد بعد التفريق أو بعد
العزم بأن قال صريحاً عزمت على ترك وطئها وترك وطئك
وان قالت المعتدة مضت عتق والمدة تحتمل ذلك وكذا
الزوج فالقول لها مع المظن ولو ترك معتدة فيه إشارة إلى أنه
دخل بها ووطئها قبل الوطئ وقبل الخلوة **وجب مهرها ومعدة**
مبتدأة أي مستقبله عندهما وعند محمد لها نصف المهر وعليها
اتمام العدة الأولى ولو طلق ذي ذميمة غير حامل أو مات
عنها لم تعتد عند أبي حنيفة إذا اعتقدوا ذلك وعندهما
تعتد ولو كانت حاملاً تعتد بوضعه اتفاقاً

فصل في معتدة البنت

أي البائن لا الرجعي والموت سواء كانت حرة أو غيرها
بترك الزينة والطيب والحل والذهن ولو بلا طيب كزيت خالص
الأبعد راجع للجميع وترك الحناء وترك لبس الثوب

المعصفر

المعصفر والمرغفر الأبعدر ولا بأس بأسود وازرق ومعصفر
خلق لا راحة له وهذا الحد واجب عليها أن كانت مسلمة
بالغة عاقلة ولو أسلمت أو بلغت أو أفاقت في أثناءها الزمان
فيما بقي **لا معتدة العتق** أي لا تحدد أمر الولد إذا اعتقها مولاهما
أو مات عنها ولا معتدة النكاح الفاسد ولا تحطب معتدة
ولو معتدة عتق ونكاح فاسد صريحاً بأن يقال لها إن أريد
إن أنكحك **وصح التعريض** كقوله أريد التزوج لو معتدة الوفاة
لا المطلقة أجماعاً ولا يخرج معتدة الطلاق رجعيًا كان أو بائناً
لو حرة مكففة من بيتها لئلا ولائها راحق تنقضي لعدة
ومعدة الموت تخرج يوماً وبعض الليل وتبيت أكثر
الليل في منزلها **وتعتد أن أي** معتدة الطلاق والموت في بيت
وجبت العدة فيه وإن كانت الفرقة بالبائن في بيت الزوج
ولم يكن له بيت آخر فلا بد من سترة بينهما وكذا في الوفاة إذا
كان من ورثته من ليس بمحرم لها **إلا أن تخرج المرأة أي** يخرجها
الورثة أو يهدم البيت أو تخاف سقوطه أو خافت على متاعها

فإذا سكنت منزلا آخر لا تخرج منه إلا بعد إذا بان أو مات
 عنها زوجها في سفر ولو في مصر وبينها وبين مصرها
 أقل من ثلاثة أيام رجعت إليه أي إلى مصرها هذا إذا كان
 المقصد ثلاثة أيام فلو أقل في مخيرة ولو كان بينها وبين
 مصرها ثلاثة أيام رجعت أو مضت إذا كان المقصد كذلك
 وهي في الغائبة والرجوع أولى أما إذا كان المقصد أقل من
 ثلاثة أيام تختار الذي سواء كان معها **ولي** أو لا راجع
 للصورتين ولو كانت في مصر وبينها وبين مصرها ومقصد
 مدة السفر تعد ثمة ولا تخرج سواء كان لها محرما ولا تخرج
 بحرم بعد مضى لعدة ومطلقة الرجعي كالباقي إلا أنها
 تمنع من مفارقة زوجها في مدة سفر

باب ثبوت النسب

ومن قال إن نكحها في طلق فنكحها فولدت **لسته** أشهر
 من نكحها الزم نسبه منه ولو أقل منها أو أكثر لم يثبت ولزم
 مهرها بتمامه ويثبت نسب ولد معتلة الطلاق الرجعي

ولدت

وان ولدت لأكثر من سنتين من وقت الفرقة ما لم تقصر
 بمضي العدة فلو اقرت بانقضائها ثم جاءت به لسته أشهر
 فصاعد لم يثبت وكانت الولادة رجعة في أكثر منهما أي من
 السنتين لأقل منهما ويثبت نسب ولد معتلة البت لأقل
 منهما **ولا** أي وإن جاءت بولد لسنتين أو أكثر لا يثبت نسبه
 إلا أن يدعيه الزوج ويثبت نسب ولده المراجعة المدخول بها
 المطلقة ولو رجعا غير المقر بانقضاء عدتها إذا ارتدع حبلا
 أن ولدت لأقل من تسعة أشهر مطلقها **والأ** يثبت فلو
 ادعت حبلا في كبره لا اعتراضا بالبلوغ ويثبت نسب ولد
 معتلة **الموت** إذا ولدت لأقل منهما أي من السنتين من وقت
 الموت ما لم تقرب بانقضاء العدة لأقل من سنتين ويثبت نسب ولد
 المعتلة المقر بمضيها سواء كانت كبيرة أو لا وسواء كانت
 العدة عدة طلاق أو وفاة إن ولدت لأقل من ستة أشهر من
 وقت **الأقرار** **والأ** أي وإن ولدت لسته أشهر أو أكثر يثبت
 النسب منه هذا إذا ولدت لأقل من سنتين من وقت الفراق

فلولاكثر لم يثبت ولولاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار
ويثبت نسب ولد المعتدة ان جحدت ولادتها بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين او رجل ظاهر واقراه به اى بالجل عند
ابى حنيفة وعندهما يثبت النسب في الجميع بشهادة امرأة مقولة
الشهادة او تصديق بعض الورثة فحق المقرين وانما يثبت
النسب في حق غيرهم ان تم بصاب الشهادة بنجد والا لولا
يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم في الصحيح ويثبت نسب
ولد المتكوبة لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح ان سك
الزوج او اعترف وان كان اقل منها لا وان جحد الزوج الولادة
حال قيام النكاح في شهادة امرأة مقولة الشهادة على
الولادة يثبت نسبه منه حتى لو نفاه بعده يلاعن فان ولدت
ثم اختلفا فقالت نكحتني منذ ستة أشهر وانى الزوج الاقل
منها فالقول لها بلا يمين وقال تخلف وبه يفتى وهو ابنه
ولو علق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم
تقبل ولم تطلق وعندهما تقبل فطلق وان كان اقر مع ذلك

بالجل

بالجل او كان ظاهرا طلق بلا شهادة وعندهما يشترط
شهادة القابلة واكثر مدة الحمل سنتان واقلاها ستة
اشهر فلو نكح امه فطلقها بعد الدخول رجعا او واحدة
بائنة فاشترها فولدت لاقل من ستة أشهر منه اى من وقت
الشراء لزمه نسبه بلا دعوة والا اى وان ولدت لستة
اشهر او اكثر لا يثبت منه الا ان يدعيه ومن قال لامه
ان كان في بطنك ولد فهو منى فشهدت امرأة قابلة مقولة
الشهادة على الولادة فهي ام ولده اجماعا اذا ولدت لاقل من
ستة أشهر من وقت الاقرار ولولاكثر لا ومن قال لعظم
هو ابني ومات القاتل فقالت امه المعروفة بحرية الاصل
والاسلام وبانها ام الغلام انا امراته وهو ابنه يرثانه
استحسنانا فان جحدت حريتها فقال وارثه انت ام ولد
ابى وكذا لو لم يقل ذلك او كان صغيرا فلا ميراث لها

باب الحضانة

وهي التزينة احق الناس بالولد الصغير حضانة امه قبل

الفرقة وبعدها الا ان تكون مرتدة أو فاجرة غير مأمونة
ثم امر الامر ثم أم الأب وان علت وأما أم أب الأم فتفر
عن أم الأب بل عن الخالة أيضا ثم الاخت لاب وأم ثم لام
ثم لاب وفي رواية بل عن الخالة أيضا ثم أولامن الاخت لاب
ثم الخالات كذلك ثم العمات كذلك وأولاد الاخوات لاب
وأم أولام أخن من العمات والخالات اتفاقا وأما أولاد الاخوة
لاب فالاصح ان الخالات أولى منهن ومن نكحت منهن غيرها
أي الصغير سقط حقا ثم يعود الحق بالفرقة ثم العصبات
بترتيبهم والأم والجدة أخى به أى بالغلار حتى يستغنى
عن النساء وقد يسبع سنين وعليه الفتوى والامر والجدة
أخى بها أى بالجارية حتى يخفى أى تبلغ في ظاهر الرواية
وغيرهما أى غير الامر والجدة أخى بها حتى تشفى بان تبلغ
تسعا وبه يفتى وعن محمد ان الحكم في الامر والجدة كذلك
وبه يفتى لكثرة الفساد ولا حق للأمة وأما الولد المردعتا
وكذا مكاتبه ولدت في حال النخابة لكن ان كان الولد رفيقا

كن احق به لانه للمولى والذمية الحق بولدها المسلم بان كان
 زوجها مسلما ما لم يعقل دينا فلو عقله أو خيف ان يألف الكفر
 نزع منها **ولا خيار للولد** مميزا أولا غلاما أو جارية **ولا تنازع**
مطلقة البائن بعد عدتها بولدها من بلدة الى أخرى بينهما
 تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا
 الاى لا تسافر به الا الى وطنها وقد نكحها ثمة
 فلو الى غير وطنها أو اليه وقد نكحها في غيره فلا

باب النفقة

نفقة الغير على الغير تجب بثلاثة أشياء بالزوجة والقرابة
والملك وبدأ بنفقة الزوجات فقال **تجب النفقة للزوجة**
نقلت الى بيت زوجها ولا مسيلة او لا غنية او لا مدخولا
بها او لا **على زوجها** ولو فقيرا او غائبا **والكسوة** بقدر
حالها في اليسار والمعسر وعليه الفتوى **ولو كانت**
مانعة نفسها للزهر المجل أو الذي كله مؤجل على الفتى
لا تجب النفقة والكسوة **لو كانت ناشرة** وهي الخارجة

وهي الخارجة من بيته بغير حق حتى تعود ولا يجان لو كانت
 صغيرة **لا توطأ** أي لا تطبق الوطئ ولو كانت في بيت الزوج
 وإن كانت تطيقه فلها النفقة **ولا** لو كانت **مجنونة** بدين
 لغير الزوج ولو حبس زوجها فلها النفقة على الأصح **ومضبوطة**
 بأن عصبها رجل فذهب بها ولو كانت **حاجة** مع غير الزوج
 ولو عجز مروه عليه الفتوى ولو كانت مع الزوج فعليه نفقة
 المحضر خاصة **ولا** لو كانت **مريضة** لم تزف إلى بيت زوجها
 وإن زفت فرضت بعده فلها النفقة **وتجب النفقة** **لأدائها**
 المملوك لها ولا شغل له غير خدمتها **لو** كانت حرة وكان
 الزوج **موسرا** لا معسرا ثم لا تفرض إلا لو أحدهما وعند
 أبي يوسف تفرض لخدمين إذا كانت من الأشراف وعليه
 الفتوى وعنه أنها إذا زفت إليه بخدم كثيرا استحققت نفقة
 الجميع قال في الجرح عن الغاية وبه نأخذ **ولا يفرق** بينها
العجز عن النفقة حاضر كان أو غائبا **وتلزم بالاستئانة**
عليه حاضرا أو غائبا وهي الشراء بالنسيئة ليقضى الثمن

من مال

من مال الزوج وتم نفقة اليسار بطرؤه أي اليسار إن خاصته
 وكذا عكسه وإن قضى القاضي بنفقة **الأعسار** ولا تجب نفقة
 مدة مضت إلا بالقضاء والرضا أي اصطلاحهما على قدر معين
وبموت أحدهما تسقط النفقة **المقضية** أي المفروضة إلا إذا
 استلانت بأمر قاض ولا تسقط بطلاق ولو بائنا على الصحيح
ولا ترد النفقة والكسوة **المعجلة** بموت أو طلاق ولو قائمة وبه
 يفتى **وبيع القن** الماذون بالنكاح **في نفقة زوجته** مرة بعد
 أخرى ويدون الأذن يطالب بها بعد الحرية ويسعى مديروها
 لم يعجز **ونفقة الأمة المنكحة** ولو مدبرة أو امرؤا إنما تجب
بالتبوة بأن يدفها إلى زوجها ولا يستخدمها ولو استخدمها
 بعدها سقطت **وتجب السكنى في بيت خال** عن أهله وأهلها
 إلا أن ترخي بذلك **ولهم** أي لأهلها **النظر والكلام** معها في
 أي وقت شاؤوا ولا يمنعها من الخروج إلى الموالدين في كل جمعة
 أن لم يقدر روعا على أنبائها ولا يمنعها من الدخول عليها في كل
 جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وبمنعهم من القرار عندها

وما من وفضل الله تعالى به على كاتبه نياره بيه الحرام وقبريه
عليه افضل الصلوة والسلام اولئك الله وثاننا والله الحمد والشكر
الله هجيه على صاحبها اذن النجى وشرف وكرم وعظم دائما ابدا